وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتوريحي فارس، المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شـهـــادة الماستر

بعنوان:

إستراتيجية تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية

دراسة حالة البنوك الجزائرية

من إعداد الطلبة : تحت إشراف:

- بلحوت مروة – د/ موزاوي عائشة
- مغرفي دلال

لجنة التقييم

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
موزاوي عائشة	دكتورة	مشرفا ومقررا
بولصنام محمد	دكتور	الممتحن الأول
هارون عمر	دكتور	الممتحن الثاني

السنة الجامعية: 2022/2021


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بفضل الله و عونه تم انجاز هذا العمل الذي نسأله

عزوجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم

يسعدني بعد حمد الله و شكره إن أتقدم بالشكر إلى

الأستاذ المشرف " **موزاوي عائشة** "على هذا العمل و الذي لم يبخل

علينا بالنصائح و التوجيهات

و في الأخير أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني

من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع

إهـــــداء

بسم خير الأسماء رب العرش و السماء أبدا به واستعين فالحمد والشكر له

إلى يوم الدين إلى حبيبي وقرة عيني ونافية بدني و نور بصري وشفيعي

محمد صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا

من منطلق الحب و الوفاء وبدمعة فرحة النجاح و فراق الأحبة اهدي بإتمام عملي هذا إلى :

إلى من وعيت على الدنيا وهي أمامي إلى من زرعت في قلبي بذور الحياة فكانت لي

السيد فيها إلى من كان دائما سر نجاحي وحنانها يلم جراحي

أمي الحبيبة "زايدي فاطمة" حفظها الله .

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه

بكل افتخار إلى القلب الكبير والدي العزيز " بلحوت عبد القادر " حفظه الله.

إلى من أظهروا لي ما أجمل من الحياة إلى من كانوا ملجئي وملاذي إلي من تذوقت معهم

أجمل اللحظات إلى أخواتي و إخوتي،

إلى فرقتي المفضلة BANGTAN

إلى من معهم سعدت برفقتهم في دروبه الحياة الحلوة و الحزينة إلى جميع الأصدقاء في

الفيسبوك

إهـــــداء

بسم خير الأسماء رب العرش و السماء أبدا به واستعين فالحمد والشكر له

إلى يوم الدين إلى حبيبي وقرة عيني ونافية بدني و نور بصري وشفيعي

محمد صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا

من منطلق الحب و الوفاء وبدمعة فرحة النجاح و فراق الأحبة اهدي بإتمام عملي هذا إلى :

إلى من وعيت على الدنيا وهي أمامي إلى من زرعت في قلبي بذور الحياة فكانت لي

السيد فيها إلى من كان دائما سر نجاحي وحنانها يلم جراحي

أمي الحبيبة "سبسي لويزة" حفظها الله .

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه

بكل افتخار إلى القلب الكبير والدي العزيز " مغرفي عمر " حفظه الله.

إلى من أظهروا لي ما أجمل من الحياة إلى من كانوا ملجئي وملاذي إلي من تذوقت معهم

أجمل اللحظات إلى أخواتي و إخوتي،

إلى من معهم سعدت برفقتهم في دروبه الحياة الحلوة و الحزينة إلى جميع الأصدقاء

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى أن النظام المصرفي الجزائري يعاني من تأخر ملحوظ في مواكبة تطورات العالمية في العمل المصرفي، مما أثر سلبا في فعالية أدائه و بالنتيجة التأثير سلبا على فعالية تأثيره في الاقتصاد الوطني، فالبنوك الجزائرية تعاني من عديد النقائص و السلبيات التي تتطلب المعالجة و التأهيل لمواكبة التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية و المصرفية العالمية و التي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود و إزالة المعوقات التنظيمية و التشريعية التي كانت تحول دون توسع الأنشطة المالية و المصرفية.

ولقد خلصنا من خلال هذه الدراسة بأن هذه التطورات انعكست على معظم الأنظمة المصرفية لغالبية دول العالم بما فيها الجزائر، و أصبحت من ضمن التحديات التي يجب التكيف معها و مسايرتها، كما أصبحت مهمة القائمين على الأنظمة المصرفية إيجاد آليات و سبل لتأهيل الأنظمة البنكية لمواجهة هذه التطورات.

الكلمات المفتاحية: التأهيل ، النظام المصرفي الجزائري، الاقتصاد الوطني، البنوك الجزائرية.

Abstract

The study aimed to show that the Algerian banking system suffers from many short comings and negatives which require a rehabilitation and a fast treatment of high level to face the radical transformations that the financial scene and world banking is experiencing in the first place the increasing tendency to wards the liberation of the banking activity from the obstacles and organizational and legislativeconstraints that slows down the expansion of the financial and banking activities .

Through this study, we concluded that these developments were reflected and the impact of this development is clear on the majority of the countries of the world including algeria it has become a big challenge to adapt with as well as a heavy mission of the leaders of the banking systems to find mechanisms and devices (plans) for the rehabilitation of this system and this is due to legal reforms to be able to follow this development.

Keyworlds : rehabilition ,algerianbanking system. national economic, algerian ban

المحتويات	الصفحة
شكر و تقدير	
الإهداء	
مستخلص	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول والأشكال	III
المقدمة العامة	أ-خ
الفصل الأول: واقع النظام المصرفي الجزائري	
مقدمة الفصل	1
المبحث الأول : تطور الجهاز المصرفي الجزائري قبل 1990	1
المطلب الأول: نشأة و تكوين الجهاز المصرفي الجزائري	1
المطلب الثاني: تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1986	9
المطلب الثالث: تكييف النظام المصرفي مع قوانين الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1986	14
المبحث الثاني: الاصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض 10/90	16
المطلب الأول: مضمون الاصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض 10/90	16
المطلب الثاني: أهداف و مبادئ قانون النقد و القرض 10/90	18
المطلب الثالث: البنية الجديدة التي جاء بها قانون النقد و القرض 10/90.....	21
المطلب الرابع: تعديلات قانون النقد و القرض	24
المبحث الثالث : تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية	28
المطلب الأول: مفهوم التأهيل و أهدافه	29
المطلب الثاني: عراقيل و مبررات تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية	31
المطلب الثالث: متطلبات تأهيل النظام المصرفي الجزائري لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية الدولية	37
المطلب الرابع : الإجراءات الأخرى المقترحة لتأهيل القطاع المصرفي	39
خلاصة الفصل	42
الفصل الثاني : تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية	
مقدمة الفصل	43

المبحث الأول : ماهية تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية	43
المطلب الأول: تعريف برنامج تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية	43
المطلب الثاني: معايير تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية	48
المطلب الثالث: دوافع تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية	49
المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية	57
المطلب الأول: العوامل العامة المؤثرة في تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية	57
المطلب الثاني: العوامل الخاصة المؤثرة في تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية	59
المبحث الثالث : إستراتيجيات تطوير الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية	65
المطلب الأول: تطوير الإطار المؤسسي وتحديث الأداء المصرفي	65
المطلب الثاني: العوامل المساعدة على دعم اتجاهات تطوير الإطار المؤسسي وتحديث الأداء المصرفي	80
خلاصة الفصل	85
الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين إستراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية	
مقدمة الفصل	86
المبحث الأول : إستراتيجيات المعتمدة لتأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية	86
المطلب الأول: الصيرفة الشاملة	86
المطلب الثاني: الإندماج و الخوصصة	87
المطلب الثالث: تنمية الموارد البشرية و تبني مفهوم الحديث للتسويق المصرفي	88
المبحث الثاني: تجارب الجزائر في تبني هذه الاستراتيجيات	90
المطلب الأول: تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الشاملة	90
المطلب الثاني تجربة الجزائر في مجال خوصصة البنوك	91
المطلب الثالث: تجربة الجزائر في مجال التسويق الإلكتروني	92
المبحث الثالث : عوائق تبني هذه الاستراتيجيات	93
المطلب الاول : عوائق خوصصة البنوك الجزائرية	93
المطلب الثاني: عوائق انتشار البنوك الالكترونية في الجزائر	95
خلاصة الفصل	96
الخاتمة العامة	97
قائمة المراجع	101
الملاحق	

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	**النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1986**	13
(2-1)	**النظام المصرفي و المالي الجزائري إلى غاية 1988**	15
(1-2)	**علاقة الجهاز المصرفي بالأوضاع الاقتصادية**	59
(2-2)	**تطوير تقنيات العمل في المؤسسات المصرفية الجزائرية**	60

مقدمة عامة

تمهيد:

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين و بشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات العديد من التطورات و التغيرات العالمية السريعة و العميقة في العلاقات المالية و النقدية الدولية، فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة متناسقة الأطراف لا تعيقها الفواصل الجغرافية بفعل الثورة التكنولوجيا و المعلوماتية، و ذلك في إطار العولمة و التحرر المالي و المصرفي الذي انتهجته العديد من الدول، فقد أصبحت الأسواق المالية في معظم هذه الدول و المؤسسات المالية و البنوك العاملة فيها تتمتع بقدر كبير من الحرية ، و من بين هذه التطورات نمو و توسع التكتلات الاقتصادية.

و يعد القطاع المالي و المصرفي من أكثر الأنشطة استجابة و تأثيرا لهذه المتغيرات العالمية، و بخاصة العولمة المالية نظرا لأهمية القطاع المالي و المصرفي في استقرار النشاط الاقتصادي للبلاد، و ما يقوم به من دور أساسي في التنمية حيث أن وجود نظام مالي قادر على حشد و تخصيص الموارد المالية لخدمة أغراض منتجة و تحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار يعد أمرا أساسيا، لمواكبة التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية و المصرفية العالمية.

و من بين أهم الاتجاهات العالمية الحديثة في المجال المصرفي تنامي ظاهرة الاندماجات المصرفية و تكوين الكيانات المصرفية العملاقة القادرة على المنافسة و اقتحام الأسواق الخارجية ، و كذلك دخول البنوك و المؤسسات المالية في أنشطة مستحدثة لم يكن مسموحا بها في الماضي، و شكل تبني البنوك لفلسفة البنوك الشاملة أهم هذه الأنشطة المستحدثة، إضافة إلى ذلك كان للثورة التكنولوجية و تطور تقنيات الاتصال و توظيفها في مجال الصناعة المصرفية الأثر البارز على النشاط المصرفي، و نتج عنه تحول البنوك لممارسة العمل المصرفي الإلكتروني.

و فيما يتعلق بالنظام المصرفي الجزائري بالذات، فقد قام بتبني مجموعة من الإصلاحات تهدف تحرير القطاع المصرفي، و فتحه أمام المنافسة و السماح بإنشاء البنوك الخاصة الوطنية و المختلطة و الترخيص بفتح فروع البنوك الأجنبية في الجزائر، و كان لصدور القانون 10/90 المتعلق بالنقد و القرض الرغبة الواضحة من طرف السلطات الجزائرية فيذلك، خاصة بعد الفشل الذي أظهره الجهاز المصرفي في ظل التوجه الاشتراكي.

و نتيجة لذلك أصبح الإصلاح المصرفي في الجزائر مرتبطا بتطوير الخدمات المصرفية، و دعم القدرة التنافسية للبنوك بغية الرفع في كفاءة أدائها للاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تبني عدد من الاستراتيجيات لمواجهة تلك المتغيرات

1. الإشكالية الرئيسية:

أمام التحولات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وفي ظل بيئة تتمتع بالتحرير المالي والمصرفي، ومنا أن المؤسسات المصرفية تلعب دورا رئيسيا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ أن أغلب الدول تعتبرها مقياسا لنشاطها وتطورها الاقتصادي، أصبح من الضروري إرساء نظام مصرفي حديث وفعال يساهم في عملية تعبئة المدخرات كمصدر لتمويل برامج التنمية، التعجيل بالإصلاح الفعلي والعميق لهياكل وآليات عمل المؤسسات المصرفية الجزائرية، وبناء على ذلك يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الاستراتيجيات التأهيلية الضرورية اللازمة لتأهيل المؤسسات المصرفية في الجزائر، بالشكل الذي يعزز نجاعتها ويؤدي إلى تقوية مكانتها في الاقتصاد الوطني؟

1.الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هي أهم مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري في مختلف الإصلاحات التي مربها ؟
- ✓ ما هو الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي الجزائري في الاقتصاد الوطني؟
- ✓ ما هي التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي الجزائري في ظل البيئة المصرفية الحديثة؟
- ✓ إلى أي مدى وصلت عملية تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية؟
- ✓ ماهي الاستراتيجيات المختلفة التي تعمل على تأهيل وتحديث المؤسسات المصرفية الجزائرية؟

2. **فرضيات الدراسة:**للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم الانطلاق من مجموعة من الفرضيات هي كالتالي:

- ✓ الإصلاحات المصرفية في الجزائر لم تسمح بتحسين أداء و تنافسية الجهاز المصرفي؛
- ✓ الظواهر و الانعكاسات الخاصة بالعولمة المالية لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي لما تحدثه من آثار سلبية؛
- ✓ اعتمدت الجزائر على استراتيجية خوصصة البنوك العمومية لمواجهة تحديات العولمة.

3. أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- ✓ المكانة التي يحتلها الجهاز المصرفي في اقتصاد أي دولة لا سيما الاقتصاد الجزائري و ما يواجهه من تحديات و تغيرات؛
- ✓ تعتبر استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية من أحدث المواضيع التي بدأ الاهتمام بها مؤخرا؛
- ✓ التحديات التي جاءت بها البيئة المصرفية الجديدة.

4. أهداف الدراسة:

- ✓ من البحث في هذا الموضوع الشائك، يتجسد في معرفة الاستراتيجيات الكفيلة بتأهيل المؤسسات المصرفية،
- ✓ كذلك يهدف البحث إلى معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات المصرفية في الاقتصاد الوطني، والتحديات المختلفة التي تواجه المؤسسات المصرفية الجزائرية في ظل البيئة المصرفية الحالية،
- ✓ التعرف أكثر على طبيعة ومستوى التقنيات البنكية المتبعة في البنوك الجزائرية، ومدى ملائمتها للأوضاع الحالية، ومعرفة إلى أي مدى المؤسسات المصرفية الجزائرية هي مواكبة للتغيرات والمستجدات المعاصرة.
- ✓ إضافة إلى التوجهات الحديثة في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المؤسسات المصرفية الجزائرية، كذلك محاولة تحديد إطار نظري لاستراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية.

5. أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى:

- ✓ علاقة الموضوع البحث بالتخصص ؛
- ✓ كون الموضوع يكتسي أهمية بالغة على الصعيد العالمي، و ضرورة إيجاد حلول للبنوك الجزائرية للاندماج في الاقتصاد، في الوقت الذي تتجه فيه نحو التفتح على السوق المصرفية العالمية؛
- ✓ محاولة التعرف على أهم المستجدات الاقتصادية و المصرفية و تحدياتها للأنظمة المالية و المصرفية الناشئة؛
- ✓ ضرورة تسليح الجهاز المصرفي الجزائري بآليات حديثة و دراسات جادة و طويلة المدى تؤهله للعيش في كوكبة تنافسية عالمية.

5. صعوبات الدراسة

- قلة المراجع التي تتناول معيقات التأهيل خاصة بعد أزمة النفط لسنة 2014؛

- الارتباط بين الحالة السياسية للجزائر والإصلاحات الاقتصادية مما يجعل من استراتيجيات التأهيل تلقى معيقات تتعلق بتدخل الدولة؛

- قلة الإحصائيات والتقارير الحديثة عن حالة النظام المصرفي الجزائري؛

- عدم قيام المؤسسات المصرفية بإعطاء معلومات أو إستقبالنا.

6. حدود الدراسة:

نظرا لأن موضوع استراتيجية تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية واسع جدا فإن الإلمام به يفرض البحث و التعمق و بالتالي حاولنا وضع حدود دراسة في موضوع المكان و الزمان:

الإطار الزماني:تتمثل في الفترة الزمنية الممتدة من يوم موافقة إدارة الكلية على موضوع البحث من شهر جانفي إلى غاية شهر جوان 2022

الإطار المكاني: تتمثل في قيامنا بدراسة المؤسسات المصرفية الجزائرية بصفة عامة

7. الدراسات السابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات السابقة في هذا التخصص بالبحث في موضوع النظام المصرفي الجزائري و تعددت أيضا حول تقييم الإصلاحات، و قليل منها التي أشارت إلى تأثير العولمة المالية على الجهاز المصرفي، و من بين الدراسات التي اطلاعنا عليها في حدود ما توفر لنا من مراجع :

الدراسة الأولى: مذكرة ماجستير للطالبة بن عيسى شافية بعنوان آثار و تحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، و توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- بإمكان الجزائر من خلال موقعها كدولة نامية الاستفادة من الاستثناءات التي تتحها الاتفاقية للدول النامية و المتمثلة في القيود غير التميزية و المؤقتة على ميزان المدفوعات و فترات السماح التي تقيد حماية الاستثمارات المحلية في هذا القطاع و التي تصل إلى أكثر من 10سنوات؛

- إن تحرير الجزائر لقطاعها المصرفي قد يجعلها غير مهيأة في الوقت الحاضر لمواجهة المنافسة الأجنبية و هذا نظرا لانخفاض رؤوس أموال البنوك الجزائرية و محدودية أحجامها، و تواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الأجنبية المنافسة،

- إلا أن عملية تحرير الخدمات المصرفية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يمنحها مزايا قد تحرم منها إن بقيت بعيدة؛

- يستوجب على الجزائر من أجل تحرير قطاعها المصرفي في ظل التحضيرات لانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة القيام بالإصلاحات تلاءم المعطيات الجديدة للاقتصاد العالمي .

الدراسة الثانية: مذكرة ماجستير للطالب بورمة هشام بعنوان النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- تختلف مكونات النظام المصرفي و المالي من بلد لآخر و ذلك حسب درجة التطور الاقتصادي و درجة الابتكار المالي التي وصلت إليه كل دولة، فوجود نظام مصرفي و مالي متطور يعتبر من بين مقومات و متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما يوفره من تدفق الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات العجز؛

- لم يتغير أسلوب تعامل الدولة مع البنوك العمومية بعد صدور قانون النقد و القرض ،90/10حيث كان من المفروض أن تتمتع هذه البنوك باستقلالية و أن تخضع أنشطتها للقواعد التجارية، غير أن الواقع أثبت أن هذه البنوك مازالت موضوعة تحت رقابة إدارية، و أن السلطات الاقتصادية كانت دوما تل محل البنوك بإصدار أوامر و تعليمات، هذا التصرف يغذيه الاعتقاد بأن البنوك العمومية هي تحت سلطة الدولة، لذا فهي متخصصة في خدمة القطاع العام؛

- لم تقم البنوك الجزائرية بتطبيق قواعد الحذر التي وردت ضمن نصوص قانون النقد و القرض 90/10للوقاية من أثار الأزمات المالية المحدقة؛

- إن البنوك العمومية الجزائرية لم تقم بوضع الأطر المناسبة لترقية علاقاتها مع زبائنها لتصبح علاقة شراكة عملية يمكن لها أن تتجسد في تعاون متين و فعال، حيث لم تقم بتوفير كل المعلومات اللازمة التي يسألون عنها، أضف إلى ذلك قلة التوجيه و التراخي في تقديم الخدمات المصرفية.

الدراسة الثالثة: مذكرة ماجستير للطالب صوفان العيد بعنوان دور الجهاز لمصرفي الجزائري في دعم برنامجا لخصخصة، و توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- عدم حداثة أداء الجهاز المصرفي الجزائري، الذي لا يزال تقتصر وظائفه على قبول الودائع و منح الائتمان، إضافة إلى عدم تنويع الخدمات المقدمة للعملاء و المستثمرين و ذلك بالرغم من الإصلاحات التي خص بها؛

- ضعف ثقة الجمهور و المتعاملين بالجهاز المصرفي الجزائري خاصة في ظل نقص السيولة المتكررة التي تعرفها البنوك الجزائرية و التي يمكن أن تتحول إلى أزمة سيولة؛- أن ضعف أداء القطاع العام يوضح لنا أهمية تطبيق سياسات الخصخصة عليه و الإسراع في تنفيذها، و ذلك حتى يتسنى لنا تطوير أداء المؤسسات و تجهيزها للمنافسة و الدخول في مرحلة الانفتاح على الأسواق الخارجية في ضوء تنفيذ متطلبات الشراكة الجزائرية الأوروبية؛

– على الرغم من أن أهداف برنامج الخصخصة هو العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد الجزائري، من خلال توسيع قاعدة الملكية الخاصة في الشركات العامة و إدارتها بأسلوب القطاع الخاص، إلا أننا نجد بعد تطبيق الخصخصة على بعض المؤسسات من خلال طرح أسهمها في بورصة الجزائر و كذلك من خلال البيع للعاملين، أن الإدارة في هذه المؤسسات العمومية تخضع للإدارة العامة و ليس للإدارة الخاصة.

8. منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات تقوم الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمنا الوصف فيما يخص الجانب النظري كما اعتمدنا على المنهج التحليلي فيما يخص الجانب التطبيقي.

9. **هيكل الدراسة:** سعيا منا لتحقيق الأهداف المسطرة و قصد إعطاء القدر الكافي من الاهتمام و التركيز للدراسة و للإجابة على الإشكالية و التساؤلات المطروحة تم الدراسة إلى ثلاث فصول مستهلة بمقدمة تحتوي على إشكالية و فرضيات الدراسة.

الفصل الأول بعنوان **واقع النظام المصرفي الجزائري** سنتناول من خلاله مراحل تطور الجهاز المصرفي نشأته و تطوره في ظل الإصلاحات المصرفية و تطرقنا الى مضمون الاصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد و القرض 10/90 (الأهداف مبادئ التعديلات و البنية الجديدة التي جاء بها قانون النقد و القرض) ،مفهوم التأهيل عراقيل و مبررات و متطلباته.

الفصل الثاني: بعنوان **تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية** سنتناول من خلاله ماهية تأهيل المؤسسات المصرفية و معايير و دوافع و عوامل تأهيل المؤسسات المصرفية، استراتيجيات تطوير الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية

الفصل الثالث: بعنوان **دراسة مقارنة بين استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية** تحدثنا من خلاله إلى تجارب الجزائر في تبني هذه الاستراتيجيات (في مجال الصيرفة الشاملة و خوصصة البنوك و مجال التسويق الالكتروني) و كذلك العوائق التي تبنتها هذه الاستراتيجيات.

و في الأخير سنختم دراستنا بخاتمة تضم أهم النتائج المتوصل اليها، مختبرين بذلك صحة الفرضيات المطروحة مع تقديم اقتراحات و آفاق للدراسة.

الفصل الأول:واقع النظام

المصرفي الجزائري

مقدمة الفصل:

يندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية و سياق التحرر الاقتصادي و المصرفي ، و يمثل الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر. حيث بذلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال كل ما في وسعها لاسترجاع كامل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقد و إنشاء عملة وطنية ، فباشرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1963و الدينار الجزائري سنة ،1964و لهذا من الملائم التطرق إلى لمحة تاريخية عن نشأة الجهاز المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

و انطلاقا من الدور الهام الذي يلعبه الجهاز المصرفي في أي اقتصاد ، و خاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية و حسن توجيهها نحو القطاعات و الأنشطة الاستثمارية ، كان من الضروري القيام بالإصلاحات المصرفية و إبراز الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي في مرحلة التحول الاقتصادي ، حيث أن نجاح الإصلاحات الاقتصادية تتوقف إلى حد بعيد على مدى نجاح الإصلاحات المصرفية.

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري قبل إصلاحات 1990

سوف نبينها كما يلي:

المطلب الأول: نشأة و تكوين الجهاز المصرفي الجزائري

لقد تميز الجهاز المصرفي في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي بظهور شبكة هامة من البنوك التجارية و منشآت لإعادة الخصم ، و كانت معظم البنوك التي تنشط بالجزائر ما هي إلا امتداد للبنوك الباريسية على شكل وكالات ، أو مؤسسات تم إنشاؤها عند الحاجة لتحقيق بعض العمليات التي تتطلب أموالا ضخمة.

الفرع الأول : الجهاز المصرفي الجزائري أثناء مرحلة الاحتلال:

منذ سنة 1830عرف الجهاز المصرفي في الجزائر عدة تطورات ميزت المرحلة الاستعمارية آنذاك، حيث تم إنشاء أول مؤسسة بنكية في الجزائر و هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 1843/07/19لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا و يساهم فيها هذا البنك إضافة للأفراد. و قد بدأ هذا الفرع فعلا بإصدار النقود مع بداية سنة 1848 ،و لكن سرعان ما توقف بسبب ثورة 28فيفري من تلك السنة في فرنسا. و ثاني مؤسسة كانت le national d'escompte comptoir تقتصر وظيفتها على الائتمان (أي لم تتمتع بحق إصدار النقود) ، و لم تنجح مؤسسة الخصم تلك بسبب قلة الودائع. أما ثالث مؤسسة هي بنك الجزائر la banque d'Algérie سنة 1851برأس مال قدرة ثلاث ملايين فرنك مقسمة إلى ستة آلاف سهم و قد اهتمت به السلطات الفرنسية و منحته اعتمادا بنصف قيمة رأس ماله

المدفوع أي 1.050.000فرنك، و ربطته بقيود تخص مقدار الاحتياطي و حق تعيين المدير، حق تحديد مدة إصدار الأوراق النقدية.

و قد مر البنك بأزمة شديدة في الفترة من 1880-1900نتيجة إسرافه في منح القروض الزراعية و العقارية، مما دفع السلطة الفرنسية عام 1900إلى اتخاذ إجراءات جذرية بشأنه و ذلك بنقل مقر البنك إلى باريس، و تغيير اسمه إلى بنك الجزائر و تونس، تغيير أسس الإصدار و التغطية، تخصيص ثلاث ملايين فرنك تكرس للتمويل الزراعي، تعيين محافظ و نائبه مع 15عضوا، و تفويض البنك حق الإصدار دون تقييد المدة، و قد تأمم البنك سنة 1946و في 1958/09/19فقد البنك حق الإصدار بالنسبة لتونس بعد استقلالها وعاد اسمه بنك الجزائر مجددا و وصل عمله إلى غاية 1962ليتحول اسمه بعد ذلك إلى "البنك المركزي الجزائري" [1].

الفرع الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال

أولا: الجهاز المصرفي الجزائري قبل إعادة الهيكلة:

غداة مرور الجزائر إلى الاستقلال كان لا بد أن تتخذ عدة إجراءات لاسترجاع كامل حقوقها و سيادتها، لأن الجهاز المصرفي الموروث كان متكونا في أغلبه من بنوك أجنبية التي عمدت رفض تمويل الاقتصاد الوطني و كانت هذه الإجراءات عبر عدة مراحل [2].

-المرحلة الأولى : 1966 – 1962

عرفت هذه المرحلة وضع السيادة على المؤسسات الكبرى و تم إنشاء أربع مؤسسات و هي: الخزينة، البنك المركزي ، الصندوق الجزائري للتنمية و كذلك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.

أ- الخزينة:

إن تاريخ 1962/08/29هو تاريخ فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية، و هو ما سمح للأولى القيامة ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة [3].

مع منحها امتيازات هامة تتمثل في منح قروض للاستثمارات في القطاع الاقتصادي ، و كذلك قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا [4].

ب- البنك المركزي الجزائري : (بنك الجزائر)

---

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون، الجزائر، ،2008ص: 46 .

[2] خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2008 ،ص : 186 .

[3] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسة النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2006،ص: 173.

[4] عبد الرحمان بلحفصي، **محاضرات في الاقتصاد المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000،ص:25 .

يعتبر البنك المركزي أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها في الجزائر المستقلة و قد كان ذلك في 13/12/1963بموجب القانون144/62 ،و قد ورث البنك المركزي اختصاصات بنك الجزائر، الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار و بتأسيسه أرادت الجزائر أن تبين إرادتها في قطع أي عهد لها بالاستعمار و إبراز نيتها في وضع مؤسسات تعبر عن استقلالها. و قد أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم فهو مسؤول عن إصدار النقود و تحديد معدل إعادة الخصم و كيفية استعماله، و البنك المركزي حسب قانون تأسيسه هو بنك البنوك و يجعله ذلك مسؤولا عن السياسة النقدية و السياسة الإقراضية، و هو أيضا بنك الحكومة و يحتم عليه أن يقدم تسهيلاته لها بواسطة إعطاء تسبيقات للخزينة، أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها [1].

من بين خصائص البنك المركزي الجزائري ما يلي:

-يحتل صدارة الجهاز المصرفي و هو يمثل الرقابة العليا على البنوك التجارية؛

-يعتبر مؤسسة عامة يهدف إلى خدمة المصلحة العامة و تنظيم النقود و الائتمان؛

-مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية ؛

- يتميز بمبدأ الوحدة أي وجود بنك مركزي واحد [2].

ت- بنك الجزائر للتنمية:

لقد تأسس الصندوق الجزائري للتنمية بموجب القانون رقم 165/63الصادر في 1963/05/07 و تم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في سنة 1972[3].وضع هذا البنك مباشرة تحت وصاية الوزارة المالية، و هو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج و المخططات الخاصة بالاستثمارات، و تغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني ، و تشمل الصناعة بما فيها، قطاع الطاقة و المناجم، قطاع السياحة و النقل و التجارة و التوزيع ،و المناطق الصناعية ، الدواوين الزراعية و قطاع الصيد و مؤسسات الانجاز[4].

و حل البنك محل خمسة بنوك فرنسية و أربع مؤسسات كانت تتعاطى الائتمان المتوسط الأجل و مؤسسة خامسة للائتمان طويل الأجل و هذه المؤسسات هي[5]:

-القرض العقاري؛

-القرض الوطني؛

---

[1] الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،،2004ص:186.

[2] حبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 182.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

[4] محمود حميدات، **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر،،2005ص: 130.

[5] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

-صندوق الودائع و الارتهان؛

-صندوق صفقات الدولة؛

-صندوق تجهيز و تنمية الجزائر.

ث- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط:

تم تأسيسه في 1964/08/10 بموجب القانون 227/64 ، و تتمثل مهمته في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات و الأفراد. أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات : تمويل البناء ، الجماعات المحلية و بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة العمومية الوطنية و في إطار هذه العمليات فإن الصندوق بإمكانه القيام بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية [1].

-المرحلة الثانية : 1970 – 1966

إن توجهات الجزائر المستقلة كانت تتطلع لبناء دولة اشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، و عرف هذا التطلع استحالة التخطيط الاقتصادي وسط فوضى المؤسسات المالية و الأجنبية و الأهداف التي كانت ترمي إليها الدولة، لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966 ، و قد كان هذا القرار بداية لإعادة تشكيل الجهاز المصرفي. حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاث بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة و تتمثل هذه البنوك في[2]:

أ- البنك الوطني الجزائري:

تأسس بالمرسوم الصادر في 1966/12/29الذي يحمل رقم ،366/66و كان المطلوب من البنك إضافة لواجبه كبنك تجاري دعم عملية التحول الاشتراكي في الزراعة (التسيير الذاتي)، و ليس التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الزراعية الأخرى، فقد لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي[3].

و هو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية و تجسيد الإرادة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها الاقتصادية، و هو أول بنك تجاري حكومي للجزائر المستقلة [4].

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 187.

[2] بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،،2005-2006ص: 30.

[3] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص:59.

[4] لعشب محفوظ، الوجيز في لقانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،،2008ص: 15.

ب- القرض الشعبي الجزائري:

و قد تأسس بالمرسوم رقم 78/68 الصادر في 1967/05/14برأسمال قدره 15مليون دينارا، و قد ورث البنك مجموع فعاليات البنوك الشعبية التي كانت موجودة في الجزائر، وهران، قسنطينة و عنابة، و كذلك الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي و قد اندمجت فيما بعد ثلاث بنوك أجنبية بعد تأميمها [1].

و القرض الشعبي الجزائري مثل البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا، و يقوم بمنح القروض قصيرة الأجل، و ابتداء من سنة 1971 أصبح يقوم بمنح القروض متوسطة الأجل [2].

كما أنه يقوم بتمويل عدد كبير من المؤسسات الخاصة قصد تدعيم الصناعات المحلية، التقليدية و المهن الحرة، و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ميدان التجارة و الصناعة الحرفية و السياحة [3].

ت- البنك الخارجي الجزائري:

تأسس بموجب المرسوم 204/67بتاريخ ،1967/10/01و منذ هذا التاريخ قام الجهاز المصرفي بإلغاء الرخص التي كانت تمنح للبنوك الأجنبية، و ضم 05بنوك أجنبية و هي[4]:

-القرض الليوني الذي أمم في 12أكتوبر 1967؛

-الشركات العامة؛

-قرض الشمال؛

-البنك الصناعي للجزائر و حوض المتوسط؛

-بارك ليزينك.

و في هذا البنك قسمان، واحد للائتمان (ودائع و قروض) ، و الثاني للعمليات الأجنبية و يتضمن تمويل التجهيز بالإضافة إلى مواضيع النفط و التعدين.

فقد توسعت عمليات البنك منذ عام 1970حيث هو الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات (سوناطراك و نفطال) و الكيماوية، البتروكيماوية، التعدين، النقل البحري، و مواد البناء و هو الذي يمدها بالقروض[5].

---

[1] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

[2] الطاهر لطرش, مرجع سبق ذكره، ص: 190.

[3] أحمد هني،**اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ، ص: 68.

[4] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 185 -186.

[5] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص: 61 ،

المرحلة الثالثة: 1982 – 1970

أ- الإصلاح المالي لسنة :1971

شهدت بداية السبعينات بعض الإصلاحات و التعديلات على السياسة المالية و النقدية تماشيا مع السياسة العامة للدولة في إطار الاقتصاد المخطط، حيث أنشئ مجلس القرض و الهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية بموجب الأمر47/71الصادر في 1971/06/30و المتضمن تنظيم البنوك، حيث أعطى هذا الأمر صلاحيات إضافية للبنك المركزي بعد ما كانت تنحصر مهامه في خدمة الخزينة العامة و ذلك بمنحها قروض و تسبيقات بدون قيد أو شرط.

و في إطار هذه الإصلاحات تم إنشاء البنك الجزائري للتنمية في عام 1971كامتداد للصندوق الجزائري للتنمية ، و هو بنك استثماري حل محل الخزينة العامة في منح القروض الطويلة الأجل في إطار تمويل المخططات التنموية و منها المخطط الرباعي الأول.

لقد حمل الإصلاح المالي لسنة 1971رؤية جديدة من خلالها تم إنشاء مهمة تسيير و مراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك ، و فرض مراقبة صارمة على التدفقات النقدية ، ونوجز في إطار هذا الإصلاح اتخاذ الإجراءات التالية[1]:

-إمكانية استعمال السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال و ذلك من خلال المادة 30من قانون المالية لسنة 1971و نتج عن ذلك تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن الداخلي للاقتصاد بشكل عام؛

-من خلال المادة 07لقانون المالية لسنة 1971تم تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة و المتمثلة فيما يلي:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية؛
- التمويل عن طريق القروض الخارجية و ذلك من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية؛
- تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الادخار الوطني عن طريق المساهمة الإجبارية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة، و ذلك بمقتضى المادة 26من التعليمة 93/71لـ 1971/12/31، و التي تقتضي بتخصيص مبالغ الاهتلاكات و الاحتياطات في حساب لدى الخزينة العمومية، و لكن هذا القرار طرح مشكلا يتمثل في عجز المؤسسات العمومية الوطنية عن تحقيق نتائج إيجابية للمساهمة في ميزانية الدولة.

[1] بلاغ سامية، دراسة الرقابة على الائتمان المصرفي في الجزائر،1990-2000رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2003-2002: ص22 ،

-يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد، و يجب التذكير أن البنوك و المؤسسات ليست مجبرة في عملية التوطين باعتبار أن المؤسسات الموجودة وزعت بقرار من وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة؛

-دعم المؤسسات العمومية التي تواجه عجز في التسيير، بحيث تم إعداد مخطط لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي سجلت عجزا ناتجا عن قيود خارجية مفروضة من طرف الدولة و إلى معايير تطهير المؤسسات العمومية التي سجلت عجزا ناتجا عن سوء التسيير؛

-تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية و إدارية؛

-إلزام المؤسسات بفتح حسابين فقط هما: حساب الاستغلال خاص بعمليات الاستغلال، و حساب الاستثمار خاص بعمليات الاستثمار.

رغم ما أتى به إصلاح 1971في محاولة لإعادة هيكلة الجهاز المصرفي المنشأ حديثا قصد التحكم الجيد في التدفقات النقدية المتداولة داخل القطاع، إلا أنه لم يخلو من بعض المعوقات و التناقضات نتج عنها العديد من المشاكل من بينها نذكر ما يلي[1]:

-عدم توافق دور الجهاز المصرفي مع المحيط الاقتصادي و الاجتماعي؛

-إلزام المؤسسات العمومية المساهمة في ميزانية الدولة (أي دفع مبالغ الاهتلاكات و الاحتياطات للخزينة العمومية)،رغم أنها تحقق خسائر حيث لم يكن الأمر سوى تسجيل محاسبي ، فجميع الأموال التي كانت تساهم بها المؤسسات تأتيها من البنوك بفضل تقنية السحب على المكشوف، و أمام هذه الوضعية تم إلغاء هذا الإلزام من خلال قانون المالية لسنة 1971؛

-العودة إلى الاعتماد على الخزينة العمومية في تمويل استثمارات المؤسسات و هذا ما أقرته المادة 07 من قانون المالية لسنة 1978 " الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية تكون مضمونة بتمويل من خزينة الدولة و كذلك عن طريق رؤوس الأموال الذاتية للمؤسسات ". و منه تميزت هذه المرحلة بتطبيق إصلاحات مالية على الجهاز المصرفي ، فابتداء من سنة 1970 قررت السلطات إسناد مهمة التسيير و التحكم في العمليات المالية للمؤسسات العمومية إلى البنوك ، مما استلزم إعادة تنظيم كل الهيئات البنكية للبلاد ، أما في سنة 1978فقد ترك الجهاز المصرفي المجال للخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات المخططة للقطاع العمومي[2].

---

[1] بريش عبد القادر،التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،،2006/2005ص: 51.

-[2] بن عيسى شافية،أثار وتحديات الانظمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،،2010ص: 110-111.

ثانيا: الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة إعادة الهيكلة 1985 – 1982

نظرا للتغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر و التي انجر عليها تغير هيكل الجهاز المصرفي بشكل يتماشى و إعادة هيكلة و إصلاح المؤسسات الأخرى ، فإن لإعادة الهيكلة هدفها الأساسي هو تدعيم اختصاص البنوك بخلق بنوك جديدة تتكفل بقطاعات محددة، تهدف أيضا إلى تخفيض سلطة البعض منها التي حققت كسبا بفضل الاحتكار في أجزاء مهمة من الاقتصاد وجدت نفسها تتمتع بثقل مالي معتبر. [1] و لهذا تم إنشاء بنكين و هما:

أ –بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

أنشئ بموجب المرسوم رقم [*] 106/82 في 1982/03/13برأسمال قدره مليار دينار جزائري و قد جاء لإعادة تعزيز نموذج النمو المتوازن للاقتصاد الجزائري ، و هو ناتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ، و تتمثل وظائفه الأساسية في تمويل هياكل و نشاطات الإنتاج الزراعي، الصناعات الزراعية ، بالإضافة للحرف التقليدية في الأرياف و كل المهن الحرة و المنشآت الخاصة المتواجدة في الريف.

إذا بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي و العمل على تطوير الريف و الإنتاج الغذائي ، و بإنشاء هذا البنك أصبح البنك الوطني الجزائري بنكا تجاريا 100%بعد أن رفع عن كاهله جانبا هاما من اختصاصه المتمثل في الائتمان الزراعي.

ب– بنك التنمية المحلية:

انبثق هذا البنك من القرض الشعبي الجزائري ، و قد تأسس بالمرسوم رقم[*] 85/85الصادر في 30/04/1985برأسمال قدره نصف مليار دينار، و مقره الرئيسي خارج العاصمة في اسطاوالي ولاية تيبازة، و هو بنك ودائع مملوك للدولة (إقراض، ضمانات و خدمات متفرقة)، لكنه يخدم بالدرجة الأولى فعاليات الهيئات العامة المحلية، قروض قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل، تمويل عمليات الاستيراد و التصدير إضافة لخدماته للقطاع الخاص (قروض قصيرة ومتوسطة)، و يحتوي مقره العام على تسع مديريات متخصصة، أما فروع البنك فقد امتدت خلال سنة و نصف من تأسيسه على مجمل التراب الوطني [2].

[1] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 185-186.

[*] الجريدة الرسمية العدد11 الصادرة بتاريخ16 مارس1982.

[2] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 62.

المطلب الثاني: تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1986

ظهرت بوادر الضعف و الهشاشة للاقتصاد بعد سنة ،1986أين ظهر مع هذا الضعف عدة مشاكل على مستويات مختلفة: اقتصادية، اجتماعية و سياسية، ساهم في ظهورها السياسة المتبعة في مجال التمويل بالاعتماد على إيرادات البترول كمصدر أساسي لتمويل الاقتصاد و في غياب أي مبادرة لتنشيط الادخار الوطني.

الفرع الأول: أسباب و دوافع إقدام الجزائر على الإصلاحات الاقتصادية و المالية:

عرف الاقتصاد الجزائري وضعا غير متكافئ منذ الاستقلال إلى أزمة المحروقات سنة ،1986فتطلب الأمر من السلطات القيام بعدة إصلاحات اقتصادية و مالية، و يمكن إرجاع هذا الاختلال إلى مجموعة من الأسباب:

أ- أسباب و دوافع داخلية [1] :

-اعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينات، كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي، حيث اعتمدت الجزائر على الصناعة و أهملت الزراعة مما أدى إلى اختلال في بنيان الاقتصاد، و تراجعت الفلاحة أمام النمو المتزايد للسكان؛

-انتهاج سياسة التخطيط و إهمال قواعد التسيير الاقتصادي، و الفصل بين القطاع العام و القطاع الخاص بحيث فضل القطاع العام و أهمل القطاع الخاص؛

-غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات، و ذلك رغم محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة و التي كانت تعتمد كلية على المحروقات، نتيجة تراجع أسعار النفط و تقلص سوق المديونية الخارجية؛

-ارتفاع حجم الواردات من السلع و الخدمات الضرورية كالمواد الغذائية و الترفيهية، كاستيراد السيارات السياحية و التجهيزات المنزلية في إطار سياسة "من أجل حياة أفضل" و هذا الشيء صاحبه انخفاض أسعار المحروقات و النتيجة الحتمية هي عجز ميزان المدفوعات و ارتفاع حجم المديونية الخارجية و نسبة خدمة الدين الخارجي؛

- سياسة التمويل التي اعتمدتها الجزائر في تمويل الاستثمارات المخططة وفقا لنمط التسيير المركزي على الجهاز المصرفي ، حيث لم تكن وظيفة هذا الأخير سوى خدمة الخزينة، و كانت الحكومة تقوم بطلب تسبيقات و اعتمادات من البنك المركزي دون قيد أو شرط و ذلك لمعالجة العجز المستثمر في الخزينة العمومية، الأمر الذي أدى إلى نمو غير موازي بين الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي.

[1] بلعزوز بن علي،محاضرات في النظريات و السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره ص:178.

ب– أسباب و دوافع خارجية:

يمكن حصر أهمها فيما يلي[1]:

–أزمة البترول :إن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات بنسبة تفوق 95%الشيء الذي دفع إلى انهيار مداخيل الصادرات سنة 1986م بسبب أزمة البترول ، حيث عرف سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27دولار للبرميل الواحد سنة 1985م انخفض إلى أقل من 14 دولار سنة 1986م، و نتيجة لذلك انخفضت الصادرات من 2.7 مليار سنة 1985إلى 07.9مليار دولار سنة ، 1986أي انخفاض قدر بـ 4,8 مليار دولار خلال سنة واحدة، و هو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات، كما أن انخفاض أسعار البترول أدى إلى انخفاض 50 %من إيرادات الميزانية و عجز الميزانية بـ 13.7%من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1988م و ارتفع معدل خدمات المديونية من 35 %إلى 78 %بين سنة 1985 م وسنة 1988.

–المديونية الخارجية : لجأت السلطات الجزائرية إلى الأسواق المالية الدولية و الأجنبية، و التي فتحت على مصرعها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدتها الحكومة في المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973 و المخطط الرباعي الثاني ،1974-1977و ذلك أمام نقص الموارد الداخلية و أمام نموذج التنمية المتبع و الذي كان يقوم على الصناعات المصنعة ، الأمر الذي تطلب رصد أموال ضخمة كان مصدرها الاستدانة الخارجية ، فلجأت الجزائر إلى هذا المصدر من التمويل خاصة أمام تدني مستويات الفائدة التي طبقتها المؤسسات المالية الدولية في ذلك الوقت. وبهذه الطريقة وقعت الجزائر كباقي الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، و إذا تتبعنا مراحل تطور المديونية الخارجية للجزائر فنجد أن هذه الأخيرة قدرت في سنة 1970حوالي 0.9مليار دولار لتصل إلى 17 مليار دولار في ، 1980 أي تضاعفت بـ 17مرة خلال عشرية واحدة، أما خدمات الدين فانتقلت من 0.05 مليار دولار في سنة 1980بمعنى تضاعف بـ 84مرة و ما يبرهن ارتباط المديونية الخارجية بالاستثمارات المخططة هو قيمة المديونية الخارجية في 1985م بلغت 19.8مليار دولار بعدما كانت حوالي 12مليار دولار في نهاية المخطط الرباعي الثاني 1977-1974

الفرع الثاني: صدور قانون النقد و البنك لسنة 1986

نتيجة للأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول و انهيار سعر صرف الدولار، ظهرت إصلاحات 1986بموجب القانون رقم 12/86الصادر في 1986/08/19المتعلق بنظام البنوك و القرض، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العمومية و

[1] قادة عبد القادر،**متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية**،رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، ماليةوبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوك التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، ص: 77-78.

توحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات المصرفية، حيث تم اعتماد مقاييس الربحية، المردودية و الأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجال منح القروض بمختلف أنواعها، و من هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي كمفهوم جديد دخل عالم إدارة البنوك التجارية الجزائرية [1].

و يمكن إيجاز أهم المبادئ، و القواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية:

-تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات و إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك؛

-أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية و دوره كبنك البنوك، و إن كانت هذه المهام تعوزها الآليات التنفيذية، و من ثم تبدو في أحيان كثيرة مفيدة ؛

-بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير و بين نشاطات البنوك التجارية الأمر الذي سمح بإقامة جهاز مصرفي على مستويين؛

-أعاد القانون للبنوك و مؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، و أصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض و كيفية استرجاعه و الحد من مخاطر القرض خاصة عدم السداد[2]؛

-تنص مراسيم القانون على إنشاء هيئات رقابة و هيئات استشارية على النظام المصرفي.

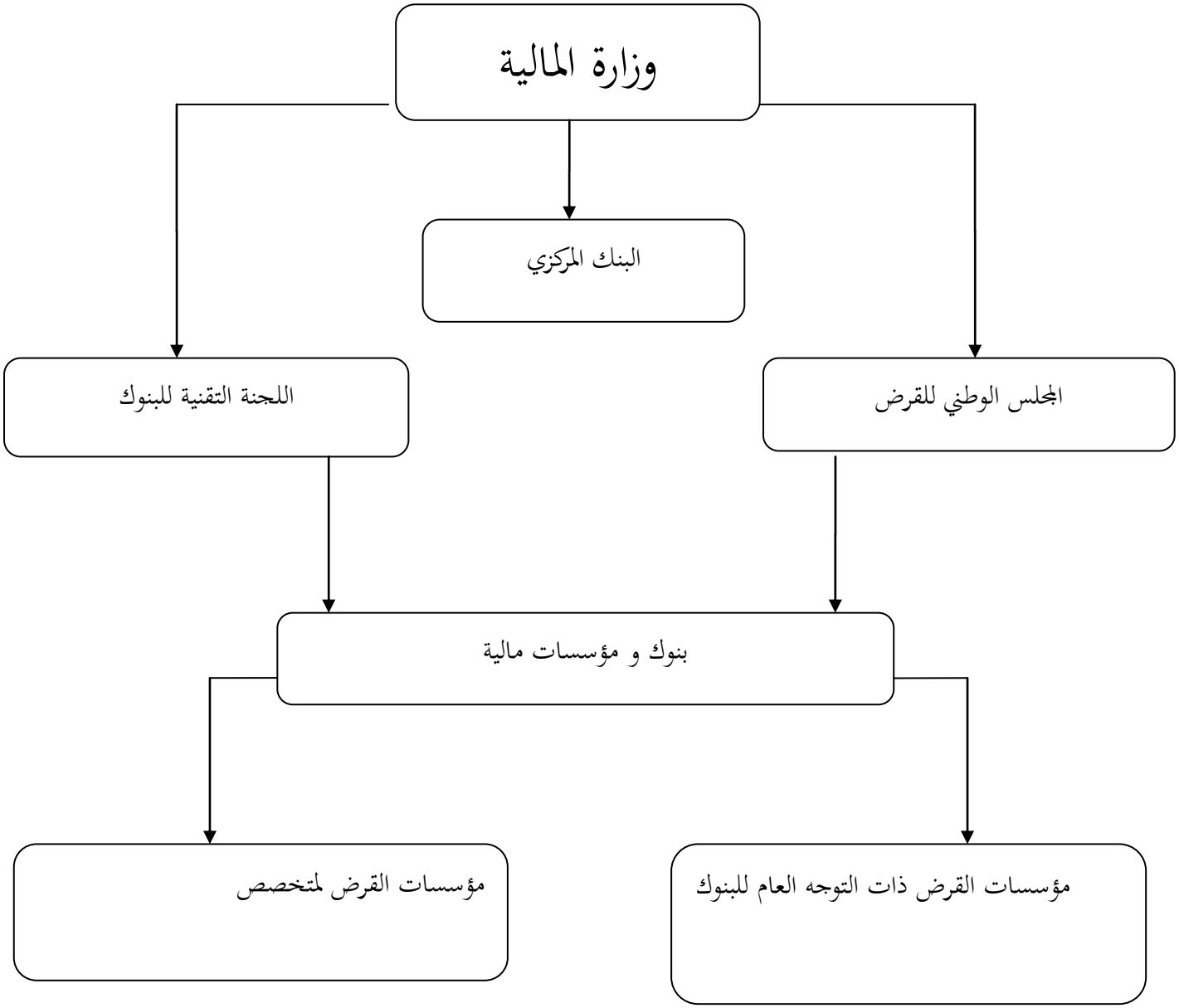
في النهاية فالخروج من مرحلة كان فيها الاقتصاد الوطني تحت احتكار مبادئ نظام يتميز بالتخطيط المركزي الشديد، جاء قانون البنك و القرض بتأسيس المخطط الوطني للقرض، باعتبار هذا الأخير يحدد الأهداف الواجب بلوغها فيما يخص تعبئة الموارد و الأولويات التي يجب مراعاتها في توزيع القروض، و تحديد مستوى تدخل البنك في تمويل الاستثمارات[3].

[1] بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

[2] بلعزوز بن علي،**محاضرات في النظريات و السياسة النقدية**،مرجع سبق ذكره، ص: 183-184.

[3] بلعزوز بن علي و كتوش عاشور،واقع المنظومة المصرفية و منهج الاصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – واقع وتحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي، بشلف، يومي14 و15 ديسمبر،2004ص: 495.

الشكل رقم (1-1): النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1986



source : Benhalima Ammour, le système bancaire Algérien (texte et réalité),2 édition, Dahleb, Alger, 2001, P : 61.

المطلب الثالث: تكييف النظام المصرفي مع قوانين الإصلاحات الاقتصادية 1988

نظرا للنقائص و العيوب المتعلقة بقانون سنة 1986،اتضح انه غير ملائم للوضعية الاقتصادية، ولم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية، و خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات في 1988والذي تم تعديله بالقانون 06/88المؤرخ في 1988/01/12و الذي ندى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية و ضرورة تعديل قواعد التمويل وفق الأتي:

-إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات؛

-اعتبر هذا القانون أن البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبادئ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي، و بالتالي خضوع نشاطه لمبدأ الربحية و المردودية؛

-يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعملية التوظيف المالي لنسبة من أصولها المالية في شراء أسهم وسندات صادرة من مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه؛

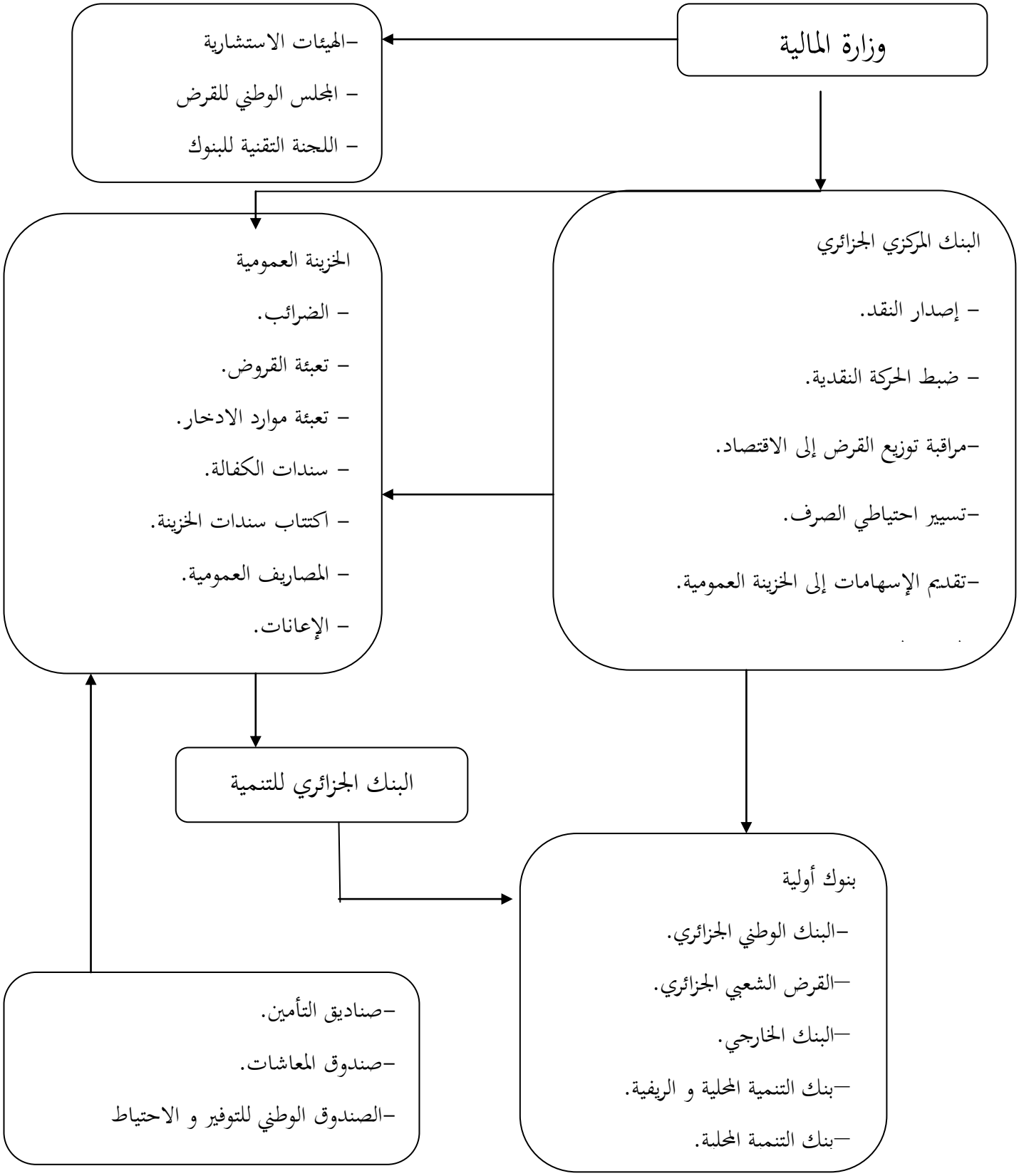
-يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ للجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية [1]؛

-كما منحت للبنوك حرية اختيار متعامليها، أي تمتعها بالاستقلالية في اتخاذ قرارات منح القروض للمؤسسة العمومية و الخاصة دون تمييز، و أكد هذا القانون من جهة أخرى على دور البنك المركزي في إعداد و تسيير السياسة النقدية فيما يخص تحديد سقوف إعادة الخصم حسب المادة 03من القانون، مراعاة عامل الخطر في توزيع القرض وما ينجز عنه من مردود سواء كان ايجابيا أم سلبيا، عكس ما كان عليه من قبل لما كانت الخزينة مسؤولة عن ضمانة سواء القرض الذي يعطي بدون مقابل مهما أدى إلى تأزم النظام البنكي[2].

[1] كمال عايشى،**أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد العاشر، نوفمبر2006ص: 341.

[2] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 188- 189.

الشكل رقم (1-2): النظام المصرفي و المالي الجزائري إلى غاية 1988



Source : BenhalimaAmmour, op. cit, P :72

المبحث الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد و القرض 90/10

يندرج الإصلاح المصرفي في الجزائر و الذي تجلى بوضوح بعد صدور قانون النقد و القرض بموجب قانون 10/ 90 الصادر في 1990/04/14ضمن سياق الإصلاحات المصرفية و سياق التحرير الاقتصادي و المصرفي ، و ذلك بغية تعميق مسار التحول الاقتصادي ، و يمثل الإصلاح المصرفي الحلقة الرئيسية ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها السلطات العامة في الجزائر ، و انطلاقا من الدور الهام الذي يلعبه الجهاز المصرفي في أي اقتصاد ، و خاصة فيما يتعلق بضبط نشاط البنوك و ضبط قواعد المنافسة في السوق المصرفية، كان من الضروري القيام بالإصلاحات المصرفية و إبراز الدور الهام الذي يلعبه النظام المصرفي في مرحلة التحول الاقتصادي.

المطلب الأول: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد و القرض 90/10

إن رغبة السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة و تجاوز قصور الإصلاحات و تماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق و محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء القانون 10/90المتعلق بالنقد و القرض و الذي أعاد التعريف كلية لهيكل الجهاز المصرفي الجزائري ، حيث أظهر تغيير جذري في فلسفة العمل المصرفي مع المرحلة السابقة سواء على مستوى القواعد و الإجراءات أو على مستوى التعامل و الميكانيزمات فضلا عن تغيير المفاهيم و تجديد الصلاحيات المخولة للمؤسسات المصرفية للقيام بدورها في ظل المرحلة الجديدة و مزاولة نشاطها في إطار اقتصاد السوق.

الفرع الأول: مفهوم الإصلاح المصرفي:

يقصد بالإصلاح المصرفي تلك العملية التي تؤدي إلى تعديل جذري و جوهري في القوانين و التشريعات و السياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف أنواعها و أشكالها ، بحيث يؤدي إلى تحسين الأداء و التكييف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية ، و بالتالي يجب إجراء عملية تقييم لمجمل هذه الإجراءات حتى يتم الحكم عليها و إعطائها الوصف الحقيقي[1].

الفرع الثاني: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون 90/10

بعد التطرق لإصلاح سنة 1986المتعلق بنظام البنك و القرض (أين تم إدخال تغيير جذري على الوظيفة البنكية) ، و بعدها إصلاح سنة 1988الذي منح الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد و المؤسسات.
جاء القانون رقم 10/90المتعلق بالنقد و القرض يمثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم. حيث وضع قانون النقد و القرض الجهاز المصرفي على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية، و نتج عنه تأسيس جهاز مصرفي ذو مستويين، و أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية

[1] بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

واسعة، و للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها ، و استرجاعها إجباريا في كل سنة ، و كذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15سنة ، و إلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة و منع كل شخص طبيعي و معنوي غير البنوك و المؤسسات المالية من أداء هذه العمليات[1].

من أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد و القرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة ، و بينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى ، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع و تعبئتها أو في مجال منح القروض و تمويلها لمختلف الاستثمارات وبهذا جاء قانون النقد و القرض بمجموعة من التدابير نذكر أهمها فيما يلي:

-منح استقلالية البنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر ، و اعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة و توجيه السياسة النقدية في البلاد إلى جانب إعادة تنظيمه و ذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك و إدارته و مراقبته؛

-تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، و ذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي و تشجيع البنوك على تقديم منتجات و خدمات مصرفية جديدة ، و دخول الأسواق المالية و مواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على الجهاز المصرفي الخاص ؛

-تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية و تمويل الاقتصاد الوطني، و فتحه أمام البنوك الخاصة و البنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية إلى جانب إقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة [2].

[1] بلعزوز بن علي و كتوش عاشور،**دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة تلمسان، يومي29 و30 أكتوبر،2004ص: 08.

[2] بن عيسى شافية، مرجع سبق ذكره، ص: 118-119.

الفرع 03:دوافع الإصلاح المصرفي

إن المبررات التي أدت إلى الإصلاح المصرفي الجزائري متعددة و متنوعة و نعرض منها:

أ- دوافع نقدية:

فلقد أصبحت الحاجة ملحة و ضرورية لإجراء مراجعة جذرية للنصوص القانونية التي تحكم النشاط المصرفي في الجزائر ، على الوجه الذي يتناسب مع التطورات الحاصلة على الصعيد الداخلي و الخارجي بما يسمح للبنوك من أداء دورها بفعالية و بما يسمح للسلطات النقدية بصرامة و أكثر استقلالية.

ب- دوافع اقتصادية:

تعتبر البنوك مؤسسات تقوم بوظيفة الوساطة المالية و تلعب دورا هاما في تمويل التنمية، و نظرا لحساسية هذا الدور فإن أي إصلاح اقتصادي لا يكتمل ما لم يواكبه إصلاح في الجهاز المصرفي و المالي بما يسمح من تمكين البنوك من أداء دورها كاملا في تجميع الموارد و تخصيصها نحو المشاريع و الأنشطة الاقتصادية بفعالية، و من المعلوم أنه كلما زادت كفاءة القطاع المصرفي و تحسين دوره في مجال الوساطة المالية كلما انعكس ذلك ايجابيا على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

ت- دوافع تقنية:

ترتبط هذه الدوافع بالتطورات النقدية التي حدثت في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و توظيفها في مجال الصناعة المصرفية و التوسع في استخدام وسائل الدفع الالكترونية و تحديث و عصرنة أنظمة الدفع و الربط الشبكي بين البنوك و إدخال أنظمة المقاصة الالكترونية [1].

المطلب الثاني: أهداف و مبادئ قانون النقد والقرض 90/10

لقد أتى قانون النقد و القرض بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد، و انعكاس لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد المنتهج في الجزائر.

الفرع الأول: أهداف قانون النقد و القرض 90/10

بناء على قرار المجلس الشعبي الوطني ، صدر قانون النقد و القرض في شكل وثيقة تمثل القانون الأساسي للبنك المركزي. و نظام تسيير البنوك و القرض في آن واحد و أعطيت تسمية بنك الجزائر كتسمية جديدة للبنك المركزي و طبقا لأحكام المادة 12من القانون فهو ملزم بإعداد سياسة نقدية فعالة تخدم الاقتصاد الحديث وتحقق استقرار العملة داخليا

[1]بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص:57.

و خارجيا[1]. و من الأهداف الأساسية لقانون النقد و القرض:

-ضبط العلاقة بين بنك الجزائر و بين الخزينة العمومية بعدما كان هذا الأخير أداة لتمويل الخزينة دون قيود؛

-منح صلاحيات أكبر للبنك المركزي من أجل إقامة جهاز مالي و مصرفي أكثر استقرار، و ذلك من خلال إنشاء مجلس النقد و القرض (كسلطة نقدية)، و منحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنوك و المؤسسات المالية، و قد تم في هذا الصدد إصدار تعليمة البنك المركزي الخاصة بقواعد الحذر في تسيير المؤسسات المصرفية و المالية؛

-منح استقلالية أكبر للبنك المركزي عن السلطة التنفيذية، حيث أصبح البنك المركزي يؤدي دور المستشمر للحكومة كما أن هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي.

- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي و المصرفي بعدما كان حكرا على القطاع العام ، و هو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية و خلق جو من المنافسة [2].

الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد و القرض

يعتبر القانون 10/90الصادر في 1990/04/14و المتعلق بالنقد و القرض نصا تشريعيا يعكس بحق اعترفا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها الجهاز المصرفي ، و يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986و 1988 فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم الجهاز المصرفي و أدائه ، كما أن المبادئ التي يقوم عليها و ميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل، و لأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها نحاول استعراضها فيما يلي[3]:

أ- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة المالية:

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة و صلاحيات السلطة النقدية، و خلق تداخلا بين أهدافها التي لا تكون متجانسة بالضرورة، و جاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد و قد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

-استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة؛

-تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي و تسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛

-الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛

---

[1] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

[2] رحيم حسن، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر،،2008ص: 301.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

-تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية:

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، و تبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة ، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة [1]، و قد تبنى قانون النقد و القرض مبدأ الفصل بين الدائرة الحقيقية و النقدية و يعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط. و لكن مثل هذه القرارات (النقدية) تتخذ أساسا الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية ، و بناءا على الوضع النقدي السائد و الذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها ، إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد و القرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

-أستعاد البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي و المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛ استعادة الدينار لوظائفه التقليدية و توحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية و العائلات و المؤسسات الخاصة؛

-تحريك السوق النقدية و تنشيطها و احتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛

-خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تميزية على حساب المؤسسات العامة و المؤسسات الخاصة؛

-إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك و جعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ت- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

كما أن الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي و كان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات. و خلق مثل هذا الأمر غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويلي و تفطن قانون النقد و القرض لهذه المشكلة حيث أبعد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة و ابتدءا من هذه اللحظة أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية، و يسمح فصل هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية:

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛

- استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية و خاصة تلك المتمثلة في منح القروض؛

-أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية و إنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

[1] بلعزوز بن على، **محاضرات في النظريات و السياسة النقدية**، مرجع سبق ذكره، ص: 187.

ث- إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة:

كانت السلطة النقدية مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، و الخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها و كانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية ، و البنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود ، و كان ذلك بأنه انشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة عن أي جهة كانت، و قد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية و بالذات في هيئة جديدة اسماها مجلس النقد و القرض. و جعل قانون النقد و القرض هذه السلطة النقدية:

-وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية؛

-مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة من اجل تحقيق الأهداف النقدية؛

-موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد و يتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

ج- وضع نظام بنكي على مستويين:

كما أن قانون النقد و القرض قد كرس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين و يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، و بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك، يراقب نشاطها و يتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الافتراضية للبنوك و وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي و تواجده فوق كل البنوك، بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي و معايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

المطلب الثالث: البنية الجديدة التي جاء بها قانون النقد و القرض 10/90

ادخل قانون النقد و القرض10/90تعديلات هامة على النظام المصرفي الجزائري، سواء فيما يتعلق بهياكل البنك المركزي و مهامه أو البنوك التجارية، كما انه و لأول مرة سمح للبنوك الأجنبية بإنشاء بنوك خاصة و القيام بأعمال لها في الجزائر في إطار فتح الاقتصاد الوطني على الاستثمار الأجنبي، و لمواكبة موجة تحرر النشاط الاقتصادي العالمي و الدخول في اقتصاد السوق و لقد أحدث أيضا أجهزة تنظيمية و رقابية جديدة لها مهمة تنظيم و تسيير الجهاز المصرفي أهمها:

الفرع الأول :مجلس النقد و القرض

يعتبر إنشاء مجلس النقد و القرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد و القرض 10/90 بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه و الصلاحيات الواسعة التي منحت له فهو يؤدي دورين أو وظيفتين ، وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر و وظيفة السلطة النقدية في البلاد، وهو مشكلا من:

-المحافظ رئيسا؛

-نواب المحافظ كأعضاء، و ثلاثة موظفين ساميين يعينهم رئيس الحكومة.

كما يمكن لمجلس النقد و القرض أن يشكل من بين أعضائه لجان استشارية و يحق له استشارة أية هيئة أو شخص إذا رأى ذلك ضروريا، و كلف مجلس النقد و القرض بالتسيير الإداري لبنك الجزائر، كما يرخص بإجراء المصالحات و المعاملات، و يحدد شرط توظيف الأموال الخاصة لبنك الجزائر، و يحدد الشروط و الشكل الذي يضع له البنك المركزي حساباته و يوقفها ...الخ.

و بصفته سلطة نقدية يمارسها ضمن إطار هذا القانون، فهو مخول بإصدار قوانين متعلقة بإصدار النقود، الخصم، قبولا لسندات تحت نظام الأمانة، و رهن السندات العامة و الخاصة، عمليات لقاء معادن ثمينة و عملات أجنبية، فتح وإغلاق غرف المقاصة بين البنوك....الخ [1].

الفرع الثاني: بنك الجزائر و الهيئات المسيرة له

بموجب قانون النقد و القرض أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر ، هو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، تعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة ، و يسير بنك الجزائر من طرف المحافظ و مجلس النقد و القرض ، و يعتبر إنشاء مجلس النقد و القرض من الإصلاحات الواردة في قانون النقد و القرض ، حيث أصبح يؤدي هذا الأخير وظيفتين أساسيتين : وظيفة مجلس إدارة البنك ووظيفة الوساطة النقدية بقيامه بتنظيم إصدار النقود ، كما يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك مع البنوك و المؤسسات المالية (إعادة التمويل و شروطه). حسب المادة 55من قانون 10/90تتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني ، و الحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد ، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية و يوجه و يراقب ، بجمع الوسائل الملائمة ، توزيع القرض و يسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج و استقرار سوق الصرف.

الفرع الثالث :الهيئات الرقابية

إن التنظيم الجيد للجهاز المصرفي الجزائري ، و الذي بموجبه فتح المجال أمام البنوك الخاصة الوطنية و الأجنبية ، و الذي يعتمد على قواعد السوق ، يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات و هيئات للرقابة لضمان الانسجام و انضباط

[1] بورمة هشام،**النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية**،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سكيكدة،،2008ص ص:33-34.

السوق المصرفي و يحافظ على استقرار الجهاز المصرفي و تتكون هيئات الرقابة من [1]:

أ- لجنة الرقابة المصرفية :

تعرف أيضا باسم اللجنة المصرفية ، حيث نصت المادة 143 من قانون النقد و القرض 10/90على إنشاء هذه اللجنة ، أين حددت أعضاها و صلاحيتها ، و هي مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية.

و تتكون اللجنة من محافظ البنك المركزي رئيسا ، و قاضيا من المحكمة العليا و خبيرين يقترحهما وزير المالية ، و تقوم اللجنة بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق المستندية.

ب- مركزية المخاطر:

في إطار الوضع الجديد المتسم بحرية المبادرة و قواعد السوق في العمل المصرفي ، و نظرا لحرية المنافسة بين البنوك ، تتزايد المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي و خاصة المخاطر المرتبطة بالقروض ، و البنك المركزي يحاول أن يجمع كل المعلومات التي تهدف إلى مساعدة الجهاز المصرفي عن التقليل من هذه المخاطر ، في هذا الإطار أسس قانون النقد و القرض 10/90في مادته 160هيئة تقوم بتجميع هذه المعلومات سميت مركز المخاطر (ينظم و يسير بنك الجزائر مصلحة مركزية للمخاطر تدعى مركز المخاطر تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض و طبيعة و سقف القروض الممنوحة و المبالغ المسحوبة و الضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك و المؤسسات المالية). و تتضمن اللائحة 01/92المؤرخة في 1992/03/22 و الصادرة عن بنك الجزائر تنظيم مركز المخاطر و طرق عمله.

ت- مركزية عوارض الدفع:

رغم أن هناك مركزية للمحافظ على مستوى بنك الجزائر تعطي مسبقا معلومات خاصة ببعض أنواع القروض و الزبائن ، إلا أن ذلك لا يلغي بشكل كامل المخاطر المرتبطة بهذه القروض، و في المحيط الاقتصادي و المالي الجديد ، الذي يتميز بالتغير و عدم الاستقرار ، تقوم البنوك و المؤسسات المالية بأنشطتها في منح القروض إلى الزبائن ، و أثناء ذلك من المحتمل أن تحدث بعض المشاكل على مستوى استرجاع هذه القروض.

لذلك فقد قام بنك الجزائر بموجب الأمر رقم 02/92 المؤرخ في 1992/03/22بإنشاء مركزية لعوارض الدفع ، و فرض على كل الوساطة المالية الانضمام إلى هذه المركزية و تقديم كل المعلومات الضرورية لها ، و تقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث و المشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع في هذا المجال ، و تتلخص في عنصرين:

-الأول :هو تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع و ما قد ينجم عنها و تسييرها، و تتضمن هذه البطاقة بطبيعة الحال

[1] بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 61-62.

كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض؛

–الثاني :هو نشر قائمة عوارض الدفع و ما يمكن أن ينجم عنها و تسييرها، و تتضمن هذه البطاقة بطبيعة الحال كل الحوادث المسجلة بشأن مشاكل الدفع أو تسديد القروض [1].

ث– جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة:

أتى جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة ليدعم ضبط قواعد العمل بأهم أحد وسائل الدفع و هي الشيك ، و قد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب الأمر 03/92المؤرخ في ،1992/03/22و يعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد و القيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين. و يجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلا أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها و تبليغها للوسطاء الماليين الآخرين، و يجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر للشيكات للزبون [2].

المطلب الرابع: تعديلات قانون النقد و القرض:

إن عملية إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري الحالي عملية متجددة و غير منتهية، فكلما كان المجال البنكي على المستوى العالمي يتطور باستمرار فلابد على البنوك الجزائرية مواكبة هذا التطور بعملية إصلاح دائمة مع التغيرات الجديدة و من أهم هذه التعديلات:

أولا: تعديل قانون النقد و القرض :2001

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد و القرض خلال عام 2001من خلال الأمر01/01[3] يهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد و القرض إلى جهازين:

–الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة و تسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون؛

–الثاني يتكون من مجلس النقد و القرض ، و هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية و التخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

و المادة 03من الأمر 01/01 تعدل المادة 23من قانون النقد و القرض حيث تعدل أحكام الفقرتين الأولى و الثانية من المادة 23التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ و نواب المحافظ إلى قواعد التوظيف العمومي و تتنافى مع

[1] بورمة هشام، مرجع سبق ذكره، ص : 35–36 ،

[2] بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص:63.

[*] الجريدة الرسمية العدد14 الصادرة بتاريخ28 فيفري 2001.

كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية ، و لا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

و مما يلاحظ هو أن تعديل 2001ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23من قانون النقد و القرض، و هذه الفقرة كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ و نوابه الاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية ،كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي و لا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني ، و قد يكون هذا الإجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ و نوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية ، و بزوال هذا القيد وفق تعديل 2001قد يتاح للمحافظ و نوابه تحصيل قروض و تمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية ، و كذا التعامل في محفظة بنك الجزائر و محافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

تلغي المادة 13من الأمر رقم 01/01أحكام المادة 22من القانون 10/90و التي تنص على انه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات و يعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات، و يمكن تجديد ولاية المحافظ و نوابه مرة واحدة. تتم إقالة المحافظ و نوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية لا يخضع المحافظ و نوابه لقواعد الوظيفة العمومية .

إن إلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغيرات و التعديلات التي عرفها قانون النقد و القرض وفقا للأمر 01/01 [1].

ثانيا: تعديلات سنة 2003

يعتبر الأمر 11/03الصادر في 26أوت 2003عن طريق أمر رئاسي بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142قانون 10/90 ،و جاء الأمر ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي و المصرفي بإعداد منظومة مصرفية تتكيف مع البيئة الدولية و المقاييس العالمية ، و كاستجابة أيضا للتطورات التي تحدث داخل المحيط المصرفي الجزائري ، خاصة بعد أزمة بنكي الخليفة و البنك التجاري و الصناعي ، و يهدف هذا التعديل إلى ما يلي:

-تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر و الحكومة و ذلك من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية و الدين الخارجي ، إضافة إلى إثراء شروط و محتوى التقارير الاقتصادية و المالية وتسيير بنك الجزائر؛

-دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته و ذلك من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد و القرض و صلاحيات

[1] بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 54-53.

مجلس إدارة بنك الجزائر ، و من خلال تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية و تفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك ، بإضافة أمانة عامة لها و إمدادها بالوسائل و الصلاحيات لممارسة مهامها.

و في هذا الإطار يمكن القول أن الأمر 11/03حدد بوضوح العلاقة بين بنك الجزائر و الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة و تنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية ، و منح الحكومة السلطة المضادة التي تمكنها من تعديل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية ، و يعود السبب في ذلك إلى حالتي الإفلاس و الفساد التي شهدها كل من بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي[1].

الفرع 03:تعديل قانون النقد و القرض سنة 2004

القانون رقم 01/04الصادر في 2004/03/04الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر ، فقانون المالية لسنة 1990يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك بـ 500مليون دينار جزائري و بـ 10مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية ، بينما حدد الحد الأدنى لرأسمال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دينار للبنوك و 50مليون بالنسبة للمؤسسات المالية. فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينتزع منها الاعتماد و هذا يؤكد تحكم السلطات السياسية و النقدية في الجهاز المصرفي .

القانون رقم 02/04الصادر في 2004/03/04الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، و بصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0%و 15%كحد أقصى.

القانون رقم *03/04الصادر في 2004/03/04الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية و يهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر ، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى شركة ضمان الودائع البنكية، تساهم فيه بحصص متساوية و تقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق ضمان الودائع المصرفية، تقدر بمعدل سنوي (حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.[2]

الفرع 04 :تعديل قانون النقد و القرض 2009

إن قانون النقد و القرض لسنة 2009الصادر وفق الأمر 03/09بتاريخ 26 ماي2009 ،صدر لتكملة النقائص في الأمر 11/03المتعلقة بقانون النقد و القرض ،2003حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة، و في آليات مراجعة البنوك و المؤسسات المالية بالإضافة إلى تغير نمط التسجيل المحاسبي و الرغبة في تحديث الخدمات

---

[1] صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة**، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة قسنطينة،،2010ص: 18-19.

[*] الجريدة الرسمية العدد35 الصادرة بتاريخ02 جوان 2004 .

[2] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

المصرفية للبنوك للتكيف مع البيئة الدولية، كل هذه الأسباب دعت إلى إصدار هذا التعديل و الذي يهدف إلى:

أ -على مستوى القواعد العامة المتعلقة بنشاط البنوك:

في هذا المجال نصت المادة 33من الأمر 03/09 على انه:

-يمكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة ، غير انه من الأفضل تقدير المخاطر المتعلقة بالمنتج الجديد ، و لضمان الانسجام بين الأدوات يتعين أن يخضع كل عرض لمنتج جديد بترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر؛

-يمكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تحدد معدلات الفائدة الدائنة و المدينة بكل حرية، و كذلك معدلات و مستوى العملات المطبقة على العمليات المصرفية و يتكفل بنك الجزائر بتحديد معدل الفائدة الزائد الذي لا يمكن للبنوك و المؤسسات المالية تجاوزه؛

-إلزام البنوك و المؤسسات المالية بإبلاغ زبائنها و الجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها في عملياتها و خاصة معدلات الفائدة الاسمية و معدلات الفائدة الفعلية الإجمالية على هذه العمليات ، يترتب على كل تأخير قد يحدث في تنفيذ عملية مصرفية قيام البنك أو المؤسسة المالية المعنية بتقديم تعويض للزبون ؛

-إلزام البنوك و المؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي الهدف منه هو التحكم في النشاطات و الاستغلال الفعال للموارد؛

-إلزام أي مستثمر أجنبي يريد إنشاء بنك أو مؤسسة مالية في الجزائر مستقبلا بحصة لا تتعدى 49%و منح 51% من رأس المال إلى مساهمين جزائريين مع تمتع الدولة بحق الشفعة في حالة التنازل عن أي بنك أو مؤسسة مالية أجنبية عاملة بالجزائر؛

-منح بنك الجزائر و إعطائه الصلاحيات اللازمة و الكافية للإشراف و المراقبة الشديدة لجميع عمليات البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر بالنظر إلى المستجدات التي طرأت على الساحة المالية منذ 2008 ،و خصوصا إعصار الأزمة المالية العالمية و المشاركة السلبية للبنوك الأجنبية العاملة بالجزائر في مجال مساهمتها في تمويل الاقتصاد الجزائري، حسب الحصيلة التي خلصت إليها دراسة رسمية صادرة عن وزارة المالية؛

-تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعالية أنظمة الدفع و تحديد قواعد تسييرها مع ضمانة أمن وسائل الدفع من غير الأوراق النقدية، إضافة إلى تعزيز أمن و متانة المنظومة البنكية عن طريق متابعة البنوك العمومية و الخاصة العاملة في الساحة، و إلزامها بحماية مصالح زبائنها و التزامها بالحفاظ على الاستقرار النقدي و المالي للبلاد، حيث أصبح بإمكان بنك الجزائر مطالبة البنوك و المؤسسات المالية العمومية و الخاصة ، بأية معلومة يحتاجها في صياغة ميزان مدفوعات

البلاد و وضعها المالي، و يخص هذا تحديدا حركة رؤوس الأموال نحو الخارج، مع التزام البنوك بمعايير مجلس النقد و القرض التي تحول دون تعرضها للاختلال[1].

المبحث الثالث : تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية

أصبح الجهاز المصرفي الجزائري ملزم على مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي بالقيام بالإصلاحات اللازمة للارتقاء بمستوى أداء مصارفه إلى مصاف المصارف العالمية ، لأن المنافسة القوية التي تفرض من طرف المصارف الأجنبية ستؤدي إلى إقصائه من دائرة النشاط المصرفي ، و يعتبر موضوع إصلاح الجهاز المصرفي العمومي والإصلاح المالي بشكل عام ، من البرامج التي ليست بالجديدة على السلطات الاقتصادية الجزائرية إذ تم مباشرتها منذ سنوات السبعينات ، رغم ذلك يبقى الجهاز المصرفي العمومي يعاني العديد من الصعوبات و المشاكل ، التي تحد من أدائه و تضعف من دوره و مكانته التنافسية على المستوى المحلي و الخارجي.

المطلب الأول: مفهوم التأهيل أهدافه و ضرورته

عرف مصطلح التأهيل انتشارا واسعا في أواخر القرن العشرين، من جراء الانتشار الحاد للعولمة، حيث ارتبط هذا المفهوم بشدة بأنظمة البلدان النامية الساعية لمواجهة المنافسة من جراء الانفتاح الذي تبنته.

الفرع الأول: مفهوم التأهيل

التأهيل هو مجموعة من الإجراءات الواجب القيام بها لإحداث تغيرات هيكلية على مستويات مختلفة ، و هذا من أجل الوصول إلى مستوى يسمح بمواجهة المعطيات الداخلية و الخارجية و التغيرات الجديدة. فالتأهيل يمكن اعتباره أداة تدفع إلى تطوير المؤسسات الاقتصادية ، و هذا الأخير يختلف عن إعادة الهيكلة التي يقصد بها تغيير الاستراتيجية بكاملها ، فهو مصطلح يشمل عدة جوانب منها التأهيل التنظيمي والإداري ، الإنتاجي ، التكنولوجي و التسويقي...إلخ. و يعني إحداث تغيرات في جميع أساليب و أنظمة إدارة المؤسسة من خلال التعرف على نقاط القوة و الضعف الداخلية للمؤسسة ، إضافة إلى إعادة النظر في العديد من المتغيرات الخارجية ، و يكون ذلك بتشخيص شامل و استراتيجي ، و الذي يعتبر بداية التأهيل[2].

ويمكن القول أيضا بأن التأهيل يحتوي على مجموعة من العمليات ذات طابع تكنولوجي، فني، تسييري، تهدف الوصول

[1] صوفان العيد، مرجع سبق ذكره، ص: 19-20 .

[2] مريم قطوش، **برنامج التأهيل الوظيفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سطيف،،2009ص: 3- 4.

بالمؤسسة المصرفية إلى المستوى الذي تكون عليه المؤسسات المتنافسة الوطنية و الأجنبية ، بمعنى جعلها تتمتع بقدرة تنافسية من خلال خدماتها الجيدة التي تستجيب للنوعية و تحقيق الأهداف و الأرباح[1].

الفرع الثاني: ضرورة التأهيل المصرفي

في ظل بيئة تتمتع بالتحرير المالي و المصرفي ، يسعى كل بنك إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من العائد ، كما يحاول الحصول أو اقتطاع أكبر حصة ممكنة من التعامل في السوق المصرفي ، و أيضا إلى اكتساب الثقة و السمعة الجيدة في الوقت ذاته ، و هناك مظاهر عدة للتحرير المصرفي و المالي نذكر منها ما يلي[2]:

-زيادة القوة المالية و تدعيم المركز المالي للبنك بالشكل الذي يجعله قادر على تمويل عملية العولمة بجوانبها الانتشارية الجغرافية و جوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية الحيوية ؛

-إحداث تقدم ملموس و حيوي في أنشطة البحث و التطوير في المصارف لتحسين الأداء و الدخول إلى مجالات جديدة أفضل و أرقى ؛

-تحقيق فاعلية محدودة في إعادة هندسة البنك من الداخل لتصبح أنشطة التخطيط ، التنظيم ، التوجيه ، التحفيز و المتابعة جماعية ارتقائية فعالة و نشطة، توظف كافة الإمكانيات و الطاقات و في الوقت ذاته دافعة و محفزة على الابتكار و الإبداع و التحسن المستمر؛

-تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية و التحوط ، الصيانة ، الأمن و السرية؛

-التوافق السريع مع الأطر التنظيمية و الإجراءات و المعايير الدولية ؛

-توسيع نطاق التعامل و نمو أسواق البنوك و إتاحة الفرصة أمام البنك لإنشاء أنظمة إنتاجية مصرفية كونية من المزايا التنافسية.

الفرع الثالث : أهداف تأهيل المنظومة المصرفية

يلعب التأهيل دورا مهما لأنه يعمل على تحقيق الأهداف التالية[3] :

أ- زيادة القدرة التنافسية للمصارف:

يمكن الوصول إلى تحقيق هذا الأخير عن طريق:

-تكييف المصارف مع الظروف الحديثة للتسيير و التنظيم، خاصة التحكم في نوعية الخدمات و يقتضي هذا وجوب خضوع المصارف للمقاييس الدولية الخاصة بالجودة (مقاييس الايزوISO) ؛

---

[1] حدو علي، **انعكاسات الاتفاقيات العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية، جامعة الجزائر،،2011-2012ص: 80.

[2] عصام الدين اباضة، **العولمة المصرفية**، دار النهضة العرابية، القاهرة، مصر،،2010ص: 92.

[3] حدو علي، مرجع سبق ذكره، ص: 81 ،

-تدعيم مؤهلات المديرين المستخدمين المنفذين في الوظائف التسويقية و التجارية، يتعلق الأمر بتدعيم القدرة التسييرية لدى مسيري المصارف.

ب- قابلية استمرار المصارف:

تهدف التنافسية إلى السماح للمصارف بزيادة حصتها في السوق الداخلية كمرحلة أولى، و اقتحام الأسواق الدولية في مرحلة ثانية ، و من أجل تجسيد ذلك يجب:

- تحديد الاحتياجات الحقيقية ؛

-تشخيص المجالات ذات القدرة العالية؛

-البحث عن تنمية متوازنة و مستقرة للاقتصاد الوطني؛

-تطوير الشراكة الدولية بغية الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي.

ت- خلق مناصب عمل:

-يهدف التأهيل إلى الحفاظ على مناصب الشغل من جهة، و الرفع من عرض الشغل من جهة أخرى؛

-التخفيض من نسبة البطالة.

و نظرا لأهمية عنصر العمل يمكن اعتباره كعامل أساسي بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي يجب أن تراعي عملية التأهيل

المطلب الثاني: عراقيل و مبررات تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية

لقد كانت البنوك العمومية تفتقد إلى إطار مؤسسي و الخبرة للنهوض بالأعمال المصرفية التي تتميز بالفعالية ،و أمام التحولات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي ، أصبح من الضروري انتهاج استراتيجية فعالة لإعادة إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي ، لأن الأجهزة البنكية لها دور رئيسي في توجيه الاقتصاد ، إذ أن أغلب الدول تعتبرها مقياسا لنشاطها و تطورها الاقتصادي لهذا تسعى الجزائر إلى التعجيل بالإصلاح الفعلي و العميق لهياكل و آليات عمل الجهاز المصرفي الجزائري.

الفرع الأول: عراقيل تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري

القطاع المصرفي العمومي يجب أن يمثل المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي و النمو إلا انه يواجه في الوقت الراهن بعض الضغوطات من بينها:

أ- عجز الجهاز المصرفي على تعبئة الادخار:

المؤسسات المصرفية في الاقتصاديات تمتاز بصفة الوسيط المالي النشيط الذي يقوم بمنح القروض لكل من القطاع الخاص و العام ، و كذلك المساهمة بشتى الوسائل و الأدوات المناسبة و الفعالة لحث الأفراد و المؤسسات على الادخار ، و من ثم توظيفه في مختلف المشاريع الاستثمارية التي سيكون لها الوقع الايجابي على الاقتصاد.

غير أن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر لم تسمح بتهيئة هذه الظروف الملائمة لانطلاقة اقتصادية نوعية ، حيث أن الجهاز المصرفي كان يساوي تقريبا بين الفوائد الممنوحة على الودائع في البنوك و الأموال الموجهة للتوظيفات ، و كذلك فالبنوك كانت و مازالت تعاني من غياب أدوات جديدة لتعبئة الادخار و التي بإمكانها إحلال و تعويض الائتمان المصرفي.

-غياب سياسة ادخارية محفزة :إن البنوك الأولية في الاقتصاديات المخططة مركزيا كحالة الجزائر تكتفي بتوزيع القروض حسب التوجيهات التي يمليها المركز، و في مثل هذه النماذج لا توفر الوساطة البنكية أية امتيازات لجمع الادخار وذلك عن طريق صيغ تحفيزية للادخار ، و خدمات تستجيب لتطلعات واحتياجات الزبائن ، بالإضافة إلى ذلك فإن الاختلالات المالية التي تميز هذه الاقتصاديات تجعل من ديناميكية تدفقات الأموال بين الأعوان العاجزة و الأعوان ذات القدرة غير موجودة، فضعف معدلات الفائدة و استقرارها في مستويات دنيا يعتبر من بين المؤشرات الدالة على عجز البنوك على تعبئة الادخار، و عليه فإن الأعوان الاقتصاديين تجد في السوق الموازية فرصا لتوظيف أموالهم مقابل عوائد ذات مردودية أحسن من توظيفها في البنوك.

-غياب أدوات مالية جديدة :إن وجود وتوفر الأدوات المالية و تنوعها يعتبر في أي اقتصاد من الضروريات و الأساسيات لتعبئة ادخارات الأفراد ، غير أن هذه الأدوات هي غائبة في الاقتصاد الجزائري ، و ذلك في كل من الشطر المتعلق بأدوات الادخار و كذلك المتعلق بالقرض.

- **على مستوى أدوات الادخار** :إن تطور و توسع السوق الموازي يعتبر معوق من معوقات تجنيد أو تعبئة الادخار في الاقتصاد عن طريق الجهاز المصرفي ، و ذلك للتفاوت في المكاسب التي تدرها هذه السوق مقارنة بالبنوك.

و في هذا الإطار، فإن غياب أدوات قادرة على اجتذاب رؤوس الأموال تمثل عائقا هيكليا يضعف من تعبئة موارد الادخار، حيث يمكن لهذه الأدوات أن تكون في شكل صناديق التوظيف المشتركة، و في شكل أسهم شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير، غير أن هذه الأدوات لا يمكنها أن تكون عملية في غياب سوق مالية، و سوق للبورصة و كذلك سوق للرهن ، و على هذا الأساس، فالموارد الجديدة التي يمكن تعبئتها من خلال هذه الأدوات من شأنها تعويض الموارد الأولية من عملية إعادة التمويل تدريجيا.

كذلك فإن اللجوء إلى مثل هذه الأدوات يسمح بتنويع أصول و خصوم الاستثمارات، و كنتيجة لذلك فإن الوسطاء الماليون يمكن لهم أن يحصلوا على مداخيل و عمولات معتبرة من هذه الوسائل المالية و عليه يصبح هؤلاء الوسطاء أقل ارتباطا بالهوامش على معدلات الفائدة و الشروط المقرونة بها.

- **الأدوات البديلة للقروض البنكية** :إن من بين الأدوات البديلة للقروض البنكية و التي تساهم في تمويل سليم لا يترتب عنه مضاعفات تضخمية يوجد الائتمان الايجاري و ذلك لتمويل الاستثمارات و توجد تقنية أخرى تدعى

Factoring وذلك من أجل تمويل الصادرات. كما أن هناك بعض الإجراءات السريعة التي تهتدي إليها البنوك من أجل تقديم خدمات بنكية مقبولة و يتعلق الأمر بـ:

-اللجوء إلى المقاصة، و كذا عمليات المعالجة داخل البنك؛

-تنويع المنتجات المالية؛

- منح فوائد محفزة للأفراد.

ب- ضعف في تقييم المخاطرة:

في ظل الحرية الاقتصادية و اقتصاد السوق، يتعرض البنك عند ممارسته لوظائفه كوسيط مالي إلى مخاطر عديدة ومتنوعة، مرتبطة بكل من الزبائن و السيولة و معدل الفائدة و الصرف، هذه الوضعية تفرض على البنك أن يكون على دراية بها و دراستها بالشكل الذي يتيح التمكن منها و حسن تسييرها. و عليه فإن وظيفة البنك هي أخذ المخاطرة التي من خصائصها التأثير على سلوكه و ذلك بدافع الاحتياط و الحذر عن طريق الأخذ بأكبر الضمانات قبل اتخاذ أي قرار تمويل.

و بالنسبة لحالة الجزائر فإن تقدير درجة المخاطرة تبدو عملية صعبة و معقدة، و ذلك راجع إلى عوامل عديدة تعود بالأساس إلى معاناة المؤسسات العمومية الاقتصادية من مشاكل تسييره، و عجز في هيكلتها المالية بالرغم من الإجراءات المتخذة في حقها كالتطهير المالي للمؤسسات البنكية، و أيضا سوء سريان المعلومات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية بشكل فعال، الأمر الذي يعرقل إقامة تحليل للمخاطر على أسس دقيقة، و كذلك لعدم الاستقرار في محيط المؤسسة و كثرة العمال فيها و ضعف نشاطها و انخفاض قدرتها الإنتاجية و عجزها على تحقيق فوائض موجبة [1].

ت- قيود ذات طبيعة تنظيمية و قانونية:

إن التحولات التي أصبحت تطرأ على الاقتصاد الوطني نتيجة انتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق جعلت المؤسسات المصرفية تتحمل جملة من الصعاب التي تحول دون مباشرة أعمالها طبقا للتقاليد المصرفية الشائعة عالميا، الأمر الذي عرقل هذه المؤسسات عن التطور نحو العصرنة و الفعالية التي يتطلبها اقتصاد السوق. و بنوع من الإيجاز يمكن أن نحصر الصعاب التي يعاني منها القطاع المصرفي فيما يلي:

-الوضعية القانونية للبنوك الجزائرية :إن الوضعية القانونية الحالية للبنوك المتمثلة في المؤسسة العمومية الاقتصادية كانت لتحدد نوعا جديد من العلاقات بين الجهاز المصرفي و بقية القطاعات الاقتصادية، و لتوضح طبيعة الروابط بين البنوك و المحيط الذي تترعرع فيه.

[1] ادة عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص: 128-131.

إن هذه العلاقات تعتمد على مبادئ احترام قواعد السوق التي تقوم على التجارة و المردودية و دراسة درجة المخاطرة، غير أن هذه النظرة تعتبر غير واضحة عندما يتعلق الأمر بعلاقة البنوك بالدولة، حيث أن هذه الأخير تتدخل في شؤون البنوك و تملي عليها أوامر و إجراءات تؤثر في قرار التمويل دون إعطاء أدنى مقابل ينص عليه القانون؛

–علاقة البنوك بالخزينة العمومية :في إطار عمليات التطهير المالي المتكررة التي أشرف عليها الجهاز المصرفي، وجدت المؤسسة البنكية نفسها أمام إشكال يتعرض التسيير فيها و يثقل كاهلها، و الذي يتمثل في إصدار الخزينة العمومية لسندات على مدى عشرين سنة مقابل حقوق البنوك على المؤسسات العمومية. هذه السندات كبدت البنوك حملا ثقيلا تجسد في تغيير و تحويل شكل ميزانيات البنوك مما عرضها إلى مخاطر السيولة و أنعكس سلبا على مستوى معامل التحويل الذي يحدد تغطية الالتزامات طويلة الأمد بالموارد قصيرة الأمد.

إن معدل الفائدة الذي تدره هذه السندات يقدر بـ 5 %الذي لا يتناسب إطلاقا مع تكلفة الموارد المالية التي تتحملها معظم البنوك في إطار عملية إعادة التمويل عن طريق السحب على المكشوف عند بنك الجزائر، و التي تقدر بـ 22 %و الأدهى في ذلك أن هذه الأوراق الموضوعة من طرف الخزينة العمومية غير قابلة لإعادة الخصم و لا التفاوض على مستوى السوق النقدية؛

–معوقات النشاط التجاري للبنوك :إن اللجنة البنكية المكلفة بضمان و مراقبة النشاط البنكي وضعت شروط و قواعد يجب احترامها من قبل جميع الهيئات المالية، حيث أنها تضع حدودا أمام البنوك فيما يخص منح القروض و تؤثر بشكل واضح و عميق على كل ما يصدر من قرارات تتعلق بمجال التسيير البنكي، إن هذه التعليمات و التوجيهات من شأنها المساهمة في فتح قطاع البنوك والسماح بإرساء أسس المنافسة البنكية.

غير أن هذه التعليمات لم تجد مجالا للتطبيق، و هذا كون تطور مستوى درجة السيولة المعبر عنه بـ الموارد/الاستخدامات و كذا النسبة الإجمالية للملاءة المعبر عنها بالأموال الخاصة/الالتزامات، كلاهما لا يعبران عن المعايير المعتمدة دوليا و خاصة احترام معيار نسبة كوك، كما أنهما بعيدان كل البعد عن الاستجابة لتدابير قانون النقد و القرض التي تنص و تحث على احترام بعض القواعد التحذيرية و أهداف السياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي؛

–عراقيل أخرى :إن البنوك التجارية عند أداء مهامها تواجه كذلك عراقيل من نوع آخر ترتبط بالبيئة الاجتماعية و الثقافية للمجتمع المتواجدة فيه و نذكر من بين هذه العراقيل: غياب ثقافة بنكية في المجتمع و مدى تأثير العامل الديني في ممارسة وظائفها. ذلك أن نقص الحس الاقتصادي و غياب الثقافة البنكية في المجتمع، من عواقبه استحالة استجابة الجمهور لنداء البنوك عن طريق إيداع أموالهم فيها، مما ينعكس سلبا على دور البنوك فيعيق تمويل الاقتصاد و التنمية، و يؤثر جراء ذلك في حركية عجلة الاقتصاد.

ث- ضعف مردودية العنصر البشري:

إن العنصر البشري يعتبر أحد العوامل الأساسية و الهامة في قطاع الخدمات و بالخصوص فيما يتعلق بقطاع البنوك، حيث أن تكوين و تسيير الموارد البشرية في هذا القطاع يجب أن يكون من الأولويات، كون مقتضيات المحيط و فعليات السوق تستوجب التحلي بصفات الاحترافية و ذلك بوجود عناصر مسيرة ذات خبرة و كفاءة عالية.[1]

الفرع الثاني : مبررات تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية

إن القدرات المالية و الهيكلية التي يتوفر عليها الجهاز المصرفي بالجزائر لا تتناسب مع ما هو منتظر من تحقيق التنمية الاقتصادية، فهناك العديد من المبررات التي تدعو إلى تأهيل الجهاز العمومي الجزائري، يمكن أن نتناول أهمها فيما يلي:

أ- الترتيب الجيد للبنوك العمومية الجزائرية في تصنيفات جهات أجنبية:

بموجب الترتيب الذي يعده سنويا اتحاد المصارف العربية، و من بين الـ 100أكبر مصرف عربي جاء ترتيب البنك الوطني الجزائري في المرتبة 28سنة 2001 ، و هو الترتيب الذي يعتمد على عدة مؤشرات هامة في العمل المصرفي أهمها: حجم الأصول، حجم الودائع، حقوق المساهمين و صافي الربح .

و في ترتيب أخر يعده الاتحاد بالنسبة لـ 1000بنك كبير في العالم لنفس السنة و الذي يعتمد على مؤشرات أخرى منها: حجم رأس مال الأساسي، حجم الأصول، معدل كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 1 ،العائد على رأس المال و العائد على الأصول، فقد كان ترتيب ثلاث بنوك عمومية جزائرية في هذه القائمة كما يلي:

-بنك الجزائر الخارجي في المرتبة 50عربيا و 676عالميا؛

-القرض الشعبي الجزائري المرتبة 52عربيا و 709عالميا؛

-البنك الوطني الجزائري المرتبة 63عربيا و 866عالميا.

فإذا كانت البنوك العمومية الجزائرية تسيطر على السوق المصرفية الجزائرية بنسبة كبيرة، و تحتل مراتب حسنة في التصفيات الخارجية فإن تأهيلها و تحسين أدائها سوف يعزز بالتأكيد هذه المكانة و يحسنها أكثر[2].

ب- المتغيرات الدولية الحديثة في القطاع المصرفي (مقررات لجنة بازل) :

عمدت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ تشكيلها سنة 1975إلى تنظيم الجهاز المصرفي وفق معايير عالمية، فقد وضعت معايير لكافية رأس المال حده الأدنى 8 %هو ما عرف باتفاق بازل 1،و هو يعالج مخاطر الائتمان فقط وتحسب

[1] قادة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 134-138.

[2] سليمان ناصر، **تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر الأسلوب و المبررات**، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان العربية " ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي17-18 أفريل،2006ص:4.

بالعلاقة لتالية:

رأس مال الشريحة الأولى + الشريحة الثانية / مجموع التعهدات و الالتزامات بطريقة مجبرة للخطر8% ≤

ثم أدخلت عليه تعديلات بين سنتي 1996و 1998ليضم أيضا مخاطر السوق. و في جوان 2004 صدرت الوثيقة النهائية لاتفاق بازل الثانية لتحل محل الاتفاق الأول، و الذي أضاف إلى معالجته نوعا أخر من المخاطر و هي مخاطر التشغيل و حددت نهاية 2006 كأخر أجل لتطبيق هذا الاتفاق، و بالرغم من أن هذه القرارات غير ملزمة التطبيق إلا بعد اعتمادها من قبل السلطات الإشرافية لمختلف بلدان العالم، فإن الملاحظ أن هذه البلدان تسعى إلى تطبيق هذه المعايير و الالتزام بها من طرف البنوك العاملة فيها ليكون لها قبول على المستوى الدولي.

و بالنسبة لنا في الجزائر فإن التنظيم رقم [*]09/91الصادر في 1991/08/14المحدد لقواعد الحيطة و الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية، ثم التعليمة رقم 74/94الصادر في 1994/11/29الموضحة لكيفية تطبيق التنظيم السابق كانت مسايرة لاتفاق بازل 1،و حددت برنامجا للتطبيق ينتهي سنة 1999أي بعد سبع سنوات من أجل تطبيق الاتفاق عالميا أما بالنسبة لاتفاق بازل2 ،فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم [*]03/02بتاريخ2002/11/14و الذي يجبر البنوك و المؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للرقابة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) تماشيا مع ما ورد في هذا الاتفاق، إلا أن اتفاق بازل 2يتميز بالكثير من التعقيد و بالتالي الصعوبة في التطبيق مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات Instructionلتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق حتى لا يتأخر عن الأجل المحدد له عالميا كما حدث في اتفاق بازل.1

ت– التخلف في استعمال وسائل الدفع الحديثة:

يعد التخلف في استعمال أنظمة الدفع لدى البنوك العمومية أهم المبررات لتأهيلها، فعلى سبيل المثال و بالرغم من الهيئات التي أنشئت على مستوى بنك الجزائر لمكافحة ظاهرة إصدار الشيكات بدون رصيد فلازالت 80%من المعاملات التجارية في الجزائر تتم نقدا، و بسبب التهرب الضريبي و انخفاض معدلات الفائدة فإن أكثر من 1400مليار دينار جزائري تتداول خارج دائرة البنوك، و بالنسبة لنظام الدفع الإلكتروني الذي بدأ من خلال إصدار بطاقة الدفع بين البنوك فقد انظمت له كل البنوك العمومية بعد بداية العمل به سنة ،1995إلا أن ما يعاب على هذه البطاقة هو كونها بطاقة سحب فقط من أجهزة الصراف الآلي و ليست بطاقة دفع، كما يشير إلى ذلك اسم النظام، هذا بالإضافة إلى ضعف التعامل بهذه البطاقة، فعلى سبيل المثال و بما أن هذه البطاقة تكاد تكون الوحيدة في الجزائر فقد بلغ عدد حاملي بطاقة الدفع 250ألف من بين 10ملايين شخص مالك للحساب في حين تجاوز هذا الرقم1.5مليون

[*]الجريدة الرسمية العدد24 الصادرة في29 مارس1992 .

شخص مالك لبطاقة الدفع في المغرب[1].

و هناك مبررات أخرى تدفع لضرورة تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري و هي كالتالي [2]:

-الانفتاح المصرفي الدولي نحو العالمية و احتدام المنافسة المصرفية؛

-الارتفاع المستمر لمعدلات الفوائد الدولية و التذبذب المستمر في أسعار صرف؛

-تطور تكنولوجية المعلومات و الاتصال يتطلب المواكبة و تحقيق تكامل؛

-زيادة وحدات مصرفية و فروع، و تواصل عمليات الاندماج المالي و المصرفي بشكل كبير في السنوات الأخيرة و تداخل المصارف مع النشاطات الاقتصادية الأخرى مع تنامي الخدمات و الأعمال المصرفية في ظل الاقتصاديات الحديثة.

المطلب الثالث: متطلبات تأهيل النظام المصرفي الجزائري لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية الدولية

تعد المنظومة المصرفية أساس اقتصاد البلاد و لهذا فإن البنوك الجزائرية ملزمة على مواكبة التطورات و التغيرات المالية الدولية من خلال إعطاء صورة جيدة لهذه المنظومة.

هناك عدة إجراءات يجب اتخاذها لتأهيل المنظومة المصرفية يجب إتباعها و هي كالتالي:

أ- تهيئة البيئة المحفزة على تطوير أعمال المصارف :و نذكر ما يلي:

-تطوير البنية التقنية للقطاع المصرفي :تحتاج المنظومة المصرفية في أداء مهامها إلى بنية تقنية متطورة تشمل كافة الفروع التكنولوجية للخدمات و الصناعات المالية ، و كذا أنظمة التحويل الإلكتروني و الدفع الالكتروني و تبادل الوثائق الالكترونية و التوزيع الالكتروني للأوراق النقدية، إن إقامة جهاز مصرفي حديث يتكيف مع المعايير المصرفية الحديثة يتطلب استعمال موسع و مكثف للتكنولوجيات و الهندسة العصرية و توسيع دائرة التنافس بين القطاعات و التعاون و التكامل بين المصارف و كذا تحرير أسواق الخدمات المالية و هذا ما يزيد من القدرة التنافسية للبنوك لتصبح محركا لإنعاش الاقتصاد الوطني؛

-إتباع سياسة جبائية محفزة :يقصد بالسياسة الجبائية المحفزة إعفاء رؤوس الأموال التي يعاد استثمارها و تعديل أسعار الفائدة على القروض ، و تشجيع الادخارات الموجهة للاستثمارات المباشرة التي تدخل في إطار التنمية الاقتصادية للبلاد؛

-توسيع دائرة فتح الحسابات في المصارف و ترقيتها :و ذلك من خلال:

- توسيع شبكة الوكالات المصرفية الفرعية من أجل تقريب الشبكات المصرفية من المتعاملين الاقتصاديين ذوي الدخول المرتفعة ؛

[1] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 6-7 .

[2] الطيب ياسين،**النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**، مجلة الباحث عدد، 2003/03ص: 54 .

●إقامة شبكة لغرف المقاصة ، وربط الشبكات المشتركة بين المصارف و كذا ربط شبكات الخزينة و البريد و البورصة ، علاوة على تشجيع الشراكة في المجالات المالية ؛

●إلزامية فتح حساب لكل تاجر؛

●استخدام وسائل الدفع المتطورة مثل بطاقة visa الدولية ؛

ب– توسيع منظومة الخدمات المصرفية و تطويرها :و ذلك من خلال:

–وضع سياسات تجارية و ائتمانية متميزة عن طريق تحديث الخدمات المصرفية و إعادة الاعتبار للزبون لأنه الأساس في نشاط كل مصرف و هذا لا يتحقق إلا بوضع استراتيجية تسويق مصرفي تقوم على:

●تحسين طرق الاستقبال و تخصيص مصالح خاصة بالاستشارة التي يحتاجها المتعاملون مع المصرف؛

●احترام الزبائن و الأخذ بعين الاعتبار اقتراحاتهم و تلبية حاجاتهم من خلال التقرب من الزبون و فتح وكالات جديدة و نشر المعلومات المالية و التشريعية التي تهم الزبائن؛

●السرعة في معالجة العمليات و تطبيق سياسة اتصال تهدف إلى زيادة الطلب على المنتجات و الخدمات المصرفية؛

●تحسين صور البنك باستخدام وسائل الاتصال كالدعاية و الإعلان.

–التحول إلى المصارف الشاملة ذات الخدمات المتنوعة لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية، و ذلك من خلال تقوية قاعدة رأس مال المصارف و زيادة عمليات الاندماج لمواجهة المنافسة و استخدام أحدث التقنيات المصرفية، و كذا تقوية دور البنك المركزي في مرحلة تحرير الخدمات المصرفية من حيث الجانب الإشرافي و التنظيمي[1]؛

–تصميم نظام إعلامي يتلاءم مع احتياجات المصرف و الزبائن، حتى يتمكن البنك من التعرف على كل العمليات المالية و الاقتصادية أو التشريعية التي تهم الزبون و البنك، و متابعة التطورات التقنية المصرفية لتقديم الخدمات الجديدة[2]؛

–مقارنة النتائج مع الأهداف المسطرة و منح الفرصة للموظفين للتعرف أكثر على مؤسستهم و تحقيق أهداف المصرف لأنهم سيشعرون بالانتماء إليه.

ج– الاهتمام بالعنصر البشري :إن مشكلة النظام المصرفي الجزائري عموما هي نقص تأهيل العنصر البشري حيث أن نجاح استراتيجيات التأهيل و التطوير مرهون بتوفر إطارات بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية حديثة

[1] محمد زيدان، **النظام المصرفي و تحديات العولمة**، مداخلة مقدمة لملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي في الجزائر واقع و أفاق، جامعة قالمة، يومي5 و6 نوفمبر 2001 ، ص : 38.

[2] نعيمة غلاب و زينات دراجي، **استراتيجيات التكيف البنكي مع التطور المحيط الاقتصادي**، مداخلة مقدمة لملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي في الجزائر واقع و أفاق، جامعة قالمة، يومي05 و06 نوفمبر،2001ص ص: 252-253.

و بالتالي يجب[1] :

-توظيف العناصر المختصة في المجال المصرفي؛

-تلقي العاملين بالمصارف برامج تدريبية لمواكبة تكنولوجيا الاتصالات و الحاسوب باعتبارها عنصرا هاما في العمل المصرفي؛

-تطوير المنتجات المصرفية لكسب عملاء جدد مع التحرر من القيود الروتينية التي تعوق سير العمل المصرفي؛

-التوسع في البعثات التدريبية الخارجية للموظفين قصد استيعابهم لتطبيقات التكنولوجيا و التقنيات الحديثة المستخدمة في المصارف العالمية و كيفية تطبيقها في الجزائر، إذ أن بعض المصارف في العام تقوم بتخصيص نسبة من الأرباح لاستثمارها في الموارد البشرية باعتبارها استثمار للمستقبل؛

-تطبيق نظام تحفيزي من خلال مطابقة العلاوات مع الجهود الفردية و الترقية حسب التكوين.

المطلب الرابع : الإجراءات الأخرى المقترحة لتأهيل القطاع المصرفي

لقد تناولنا أهم المبررات الداعية إلى تأهيل البنوك العمومية الجزائرية ، وقد بذلت عدة محاولات للإصلاح المصرفي فيها عموما ، إلا أن هذا القطاع بقي بعيدا عن أداء الدور المنوط به تجاه الاقتصاد الوطني.

أولا : التطهير المالي للمصارف العمومية:

يمكن تعريف التطهير المالي للبنوك العمومية في قيام الخزينة العمومية بشراء القروض المصرفية غير المحصلة و المستحقة على المؤسسات العامة بغية القضاء على العجز المالي و مديونية المؤسسات العمومية حتى يصبح هيكلها المالي متوازن ، و تمتد جذور هذه العملية إلى الثمانينات مع إعادة هيكلة العضوية و المالية للمؤسسات.

بدأت عمليات التطهير في سنة 1991و ذلك بالمرسوم 27/91لوزارة الاقتصاد و المديرية المركزية للخزينة الصادرة في 1991/03/16الذي يحدد شروط شراء الخزينة العمومية للديون المستحقة و المؤسسات المالية على المؤسسات العمومية الاقتصادية ، و ذلك بشكل قيم منقولة أو سندات مساهمة قابلة للتداول الحر، و التي يتم تحديد نوعها و مبلغها و مدى صحتها كموضوع للشراء بناء على اتفاق بين المؤسسات العمومية الاقتصادية و البنوك التجارية لتنظيم عملية التطهير المالي، ثم فتح حساب رقم 203،063لصندوق تطهير المؤسسات العمومية على الخزينة ، يسجل في جانب الإيرادات تخصيصات من ميزانية الدولة و موارد الإقراض ، و في جانب النفقات تخصيصات تكوين رأس مال هذه المؤسسات هدفه البحث عن الاستقرار النقدي الداخلي.

التطهير المالي للبنوك العمومية يحتوي على شراء الخزينة العمومية لديون البنوك المشكوك فيها على المؤسسات العمومية و ديون أخرى ، هذه الديون المشكوك فيها التي تم شراؤها من طرف الخزينة هي:

[1] بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية،"**تنمية القطاع المصرفي في مواجهة تحديات العولمة**"،المجلد،2003/35ص: 39.

-ديون مستحقة على الشركات الأم للمؤسسات العمومية التي أعيد هيكلتها في سنة 1983؛

-ديون مستحقة على المؤسسات العامة والتي ضل تواصل نشاطها؛

-ديون مستحقة على المؤسسات العامة المنحلة.

ومن هذا المنطلق أخذت الخزينة على عاتقها:

-خسارة سعر الصرف الناتجة عن القروض الخارجية لتدعيم ميزان المدفوعات؛

-الفرق بين أسعار فائدة القروض؛

-العمليات المختلفة التي تقوم بها المصارف عند طلب المساهمين[1].

ثانيا: إعادة رسملة البنوك العمومية:

ترجم التطهير المالي للبنوك بدعم الملاءة المصرفية عن طريق عمليات لإعادة الرسملة ، و لقد بدأت المرحلة الأولى من عمليات إعادة الرسملة في سنة1991 ،و التي ركزت على التقييم الذي قام به " بنك الجزائر " و المتعلق بالوضعية المالية للبنوك في نهاية 1990 ،بالإضافة إلى تشخيص وظائف البنوك عند تقييمها ، أما عمليات إعادة الرسملة التي تمت خلال السنوات 1995 ،1993 و 1997 فقد تم توجيهها بنتائج تقييم البنوك التي تمت عن طريق مكاتب الدراسات الدولية و المؤيدة من طرف "بنك الجزائر"، إذ أجريت السلطات عمليات التدقيق بالتعاون مع البنك الدولي لتحديد احتياجات إعادة الرسملة في البنوك من أجل الوفاء بنسبة الحد الأدنى لـ 5%سنة ،1996و قد تقرر رفع هذه النسبة إلى 8 %سنة 1999.

ومنذ عام 1996قامت البنوك التجارية بالقيام بالعديد من الإجراءات تمثلت في:

-إعادة جدولة بعض ديون المؤسسات العمومية بتحويل المسحوبات على المكشوف القصيرة الأجل إلى قروض متوسطة الأجل؛

-قيام المؤسسات بتصفية عدد من الوحدات المتعثرة العاملة في شركات قوية؛

-تنفيذ عقود الأداء من جانب مديري المؤسسات العامة؛

-مشاركة البنوك العمومية في أسهم رأس مال المؤسسات.

ثالثا: فتح رأس مال المصارف العامة:

ألح صندوق النقد الدولي أن تتخلى الدولة عن التزاماتها اتجاه المؤسسات العمومية و هذا إما ببيعها للخواص أو المساهمة في رأس المال الأجنبي فيها أو تصفيتها ، وبهذا تضع الدولة حدا لتدخلها في المجال الاقتصادي و ترك المنافسة حرة لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص باعتباره كفئ يسمح بتحسين فعالية هذه المؤسسات. و في إطار خصخصة البنوك

[1] قادة عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 198-169.

بدأ تقييم أداء بنك التنمية المحلية حيث باشر في تجميع فروع تتواجد في مناطق متقاربة وتتمتع بأوضاع سليمة لتكوين بنوك جديدة لديها قاعدة زبائن ثابتة و محفظة قروض جديدة، فبعد عملية تطهير محفظة الديون أنجز بنك التنمية المحلية عملية إعادة هيكلة شاملة نجم عنها إقفال 38فرعا للخصخصة بناء لرغبة الحكومة لامتيازها هذا البنك الذي يتمتع بمرونة كبيرة.

و لدعم القدرات التنافسية للبنوك الجزائرية ينبغي إدخال المفاهيم التسييرية الحديثة كمفهوم إدارة الجودة الشاملة ، و الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي إذ يعتبر هذا الأخير من المهام الرئيسية للمنظمات الحديثة و يمكن البنك من القدرة على التكييف مع البيئة المحيطة المتغيرة باستمرار[1].

[1] قادة عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص: 179 ،

خلاصة الفصل:

من الناحية التاريخية نجد أن البنوك الجزائرية بعد الاستقلال كانت تمثل المورد الأساسي في تمويل المؤسسات العمومية دون أن يكون لها سلطة القرار فيما يخص منح الائتمان المصرفي ، و هو ما جعلها عبارة عن صناديق تمر عبرها التدفقات النقدية تجاه المؤسسات العمومية ، و أداة تحت تصرف الخزينة العمومية ، الأمر الذي عطل أولم يسمح بالانطلاقة السليمة و الصحيحة لجهاز مصرفي مستقل يمارس وظيفة الوساطة المالية بفعالية ، و بعد فشل التجربة التنموية القائمة على التخطيط المركزي و إعادة النظر في التوجه الاقتصادي في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات ، كان من الضروري إعادة النظر في دور الدولة الاقتصادي و حتمية الإصلاحات.

و كنتيجة لذلك أدخلت تغيرات على تسيير المنظومة المصرفية من خلال قانون النقد والبنك 12/86بتاريخ 1986/08/19، و في سنة 1988ثم الشروع في إصلاحات اقتصادية واسعة بصدور القانون 10/88الصادر في 1988/01/12الذي منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية، كان بمثابة إصلاحات تمهيدية لصدور قانون النقد والقرض 10/90الذي جاء ليغير بنية القطاع المصرفي الجزائري ليجعله نظام يتلاءم مع اقتصاد السوق و ذلك بإدخال البنوك الخاصة الوطنية و الأجنبية إلى السوق المصرفية و طرأت على هذا الأخير تعديلات تمثلت في الأمر01/01 و الأمر ،11/03و الأمر 04/10و الأمر 03/09من أجل جعل القطاع المصرفي يتلاءم مع التغيرات المصرفية الجديدة. و رغم الإصلاحات المصرفية المجسدة في قانون النقد و القرض و تعديلاته، إلا أن نتائج هذه الإصلاحات لم تكن لها انعكاسات ايجابية في اتجاه تحسين أداء البنوك الجزائرية، و لم تمكن من إرساء أسس منظومة مصرفية قادرة على توفير مناخ تنافسي بين البنوك.

و منه أصبح النظام المصرفي الحالي ملزم على مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي بالقيام بالإصلاحات اللازمة للارتقاء بمستوى الأداء إلى مصاف الأنظمة المصرفية العالمية.

الفصل الثاني :

تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية

مقدمة الفصل:

أمام المتغيرات العالمية من عولمة النشاط المصرفي وتحرير الخدمات المالية والمصرفية والتطورات التكنولوجية المتلاحقة ، والتغيرات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر للاندماج في حركية الاقتصاد الدولي، من خلال ترتيبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع اتفاقيات شراكه مع الاتحاد الأوروبي، وجدت المؤسسات المصرفية نفسها أمام ضرورة تطوير الخدمات المصرفية ومواكبة التطورات التكنولوجية في مجال الصناعة المصرفية، من أجل زيادة وتطوير القدرة التنافسية لها في ظل المناخ ، الاقتصادي الجديد، وهذا لن يكون إلا من خلال عملية تأهيل فعالة لها في كافة جوانبها.

المبحث الأول: ماهية تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية

إن سياسة تأهيل البنوك عملية ضرورية وحتمية خاصة بعد سياسات الإصلاح الاقتصادي التي ميزت المرحلة الأخيرة، فلا بد من إصلاح الجهاز المصرفي الذي سيقود مثل هذه الإصلاحات المعتمدة وتمويلها ككل.

المطلب الأول: تعريف برنامج تأهيل البنوك

التأهيل يعني تطوير البنوك من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية جودة الخدمات أو الكفاءة الداخلية في استخدام مواردها، حتى تضمن شروط البقاء وتحقيق ميزة تنافسية [1]، وبالتالي

فإن التأهيل يعني[2]:

-التنافسية، والتي أصبحت عالمية، ومعنى ذلك هو مساعدة البنوك على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في التسيير وعدم تركها تواجه مصيرها لوحدها.

الواقع أن الجزائر مقبلة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا إنشاء منطقة حرة مع الاتحاد الأوربي، هذان الأمران أصبحا ضروريين مما يتطلب على البنوك القيام بإصلاح المحيط (محيط نقي، مشجع، ومستضيف للاستثمار الأجنبي)، وهذا ما يستدعي أيضا إعادة النظر في دور الدولة في الميدان الاقتصادي.

هذه الإشكالية المطروحة على الحكومة الجزائرية، خاصة وأن التسيير الاقتصادي ما زال يتسم بالبيروقراطية والاحتكار،

[1] حسين يحي، قياس فعالية برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،،2012-2013 ص:6.

[2] كمال رزيق، عمار أبو زعرور، "التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر"، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 29-30 أكتوبر 2001 ، ص :76.

وهذا ما يتنافى واقتصاد السوق، حيث أن تحديات العولمة بالنسبة للبنوك تتمثل[1]:

-إلغاء الحواجز الحمائية التي كانت تضعها الدول أو حتى المؤسسات؛

-رفع درجة التنافسية في عمل البنوك إلى حد يجعلها غير قابلة للاستمرار أو الصمود أمام البنوك الأجنبية؛

- تفعيل هوامش الأرباح لمختلف أنواع العمليات المصرفية، وإذا كانت هذه الهوامش الضامن في الماضي لاستمرار هذه البنوك، فإن الأمر يصبح الآن موضوع تحد كبير؛

-ضعف إمكانية الكثير من البنوك في الاستجابة لمتطلبات التأهيل التي تفرضها ثورة المعلومات، مما سيؤثر على أعمالها.

أولا: تعريف تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية

إن عولمة المنافسة وتنوع الأسواق وتجديد المنتوجات وتطبيق التكنولوجيا الحديثة، قد غيرت من محددات المنافسة على المستوى الدولي، فالمنافسة الآن لا تقتصر على مستوى تكلفة عوامل الإنتاج وتوفير المواد الأولية، بل تتعداها إلى الأمور المتعلقة بنوعية هيكل البنوك ومدى ضغط المنافسة على الكفاءات والقدرات التنظيمية والتقنية للبنوك في الاستجابة السريعة لطلبات العملاء والتغيرات الحاصلة فيها، وفعالية مصادر التجديد داخل البنوك، وبالتالي في ظل التغيرات المصرفية الجديدة والعولمة المصرفية ، وجدت البنوك نفسها بحاجة إلى عملية تأهيل حتى تستطيع تزويد عملائها بخدمات أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق المحلية والدولية، حيث يعرف التأهيل بأنه "عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء البنوك على مستوى منافسيها الرائدين في السوق المصرفية "[2].

أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ترى بأن تحدي السنوات القادمة للعولمة المصرفية يتمثل في كيفية الاستفادة من الآثار الإيجابية لها وكيفية دعم المزايا التنافسية بهدف الحصول على آثار ملموسة على النمو والقدرة التنافسية المستديمة، حيث عرفت التأهيل بأنه عملية مستمرة ترمي إلى تحضير وتكييف البنوك ومحيطها لمستوى متطلبات العولمة المصرفية [3].

---

[1] عبد الحليم غربي، تفعيل أداء البنوك الإسلامية في ظل اقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، خلال الفترة 27 – 29أفريل2009 بجامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، منشورات مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، 2014، ص: 173 .

[2] Rachide youcefi, AssiaHadjar, Berraho Hadj Meliani, L'évoluation de la mise a' niveau des Pme en algérie, colloque international évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi,l'investissement et la croissance économique,faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion, université sétif, algérie, 11-12 mars 2013, P 07.

[3] بتصرف من: سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد09، 2011 ،ص: 133.

وكذلك فإن تأهيل البنوك هو عبارة عن: «مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع البنوك في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي، خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية، ولا يمكن تحقيق برنامج التأهيل إلا من خلال تبني البنوك في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإدارية، الاستثمارية والتسويقية[1].

من جانب آخر فإنه ينظر إليه على أنه:" يقتصر على زيادة ورفع القيم وتطبيقات التسيير وتحسين الأداء إلى مستوى المنافسين المستقبلين وذلك ضمن آجال محددة ودقيقة"[2]،فحسب هذا التعريف فإن التأهيل هو العمل على تحسين ورفع مستوى أداء البنوك إلى مستوى البنوك المنافسة، في وقت محدد.

كما يعرف تأهيل البنوك بأنه: «مجموعة أعمال مادية وغير مادية توضع في مكان من أجل رفع كفاءة وتنافسية البنك" [3]، فحسب هذا التعريف فإن التأهيل هو القيام باشتراك جميع الأعمال سواء المادية وغير المادية لزيادة تنافسية البنوك في السوق المصرفية.

وهو أيضا: «عبارة عن تعبير صريح بإرادة المسيرين والعاملين في البنك بالتحسين"[4]، أي أن التأهيل هو رغبة كل من هو بداخل البنوك سواء المسيرين أو الموظفين بإجراء تطوير وتحسين للعمل المصرفي، من أجل رفع القدرة التنافسية للبنوك في ظل التغيرات المصرفية الحديثة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف تأهيل البنوك بأنه مجموعة الإجراءات والسياسات التي تعمل على تطوير البنوك، من أجل زيادة تنافسيتها والارتقاء بها إلى مستوى البنوك الأجنبية ذات جودة الخدمات المصرفية المقدمة بأحدث التكنولوجيات، أي أن التأهيل هو بمثابة انتقال للبنوك من مستوى إلى أخر يتميز بالكفاءة و المردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للبنوك، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية، وكي تصبح لها قدرة تنافسية..

---

1 بتصرف من: عبد اللطيف بلغرسة، رضا جاوحدو، "آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية"، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام29-30 أكتوبر ،2001ص: 216.

[2] بلال أحمية ، "استراتيجيات تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل اتفاقيات الانضمام والشراكة"، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر،،2003- 2004ص: 141.

[3] من إعداد الطالبة.

[4] تصرف من: الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سطيف، أيام 13/14نوفمبر،2006منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، سطيف، الجزائر،،2007 ص : 312.

ثانيا: أهداف تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية

إن التأهيل هو عبارة عن مجموع الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسات المصرفية ، فالغاية الكبرى من تأهيل البنوك هو العمل على تطويرها من أجل ضمان تنافسية لها في ظل بيئة مصرفية متغيرة باستمرار، حتى تصبح خدماتها المصرفية قادرة على المنافسة من حيث الجودة و التكنولوجيا، وبالتالي فتأهيل البنوك يهدف إلى تحقيق ما يلي[1]:

✓إكساب البنوك قدرة كافية على المنافسة؛

✓التأقلم مع البيئة المصرفية الجديدة؛

✓ضمان تحسين مستمر لخدماتها المصرفية؛

✓اكتساب التكنولوجيا الحديثة؛

✓تطوير الصناعة المصرفية.

ثالثا: مبادئ التنافسية الجديدة

هناك مبادئ جديدة تبنى عليها التنافسية الجديدة مما يتطلب تغيير بعض المبادئ القديمة من المتعاملين الاقتصاديين سواء الدولة أو البنوك، ويمكن تلخيص هذه المبادئ الواجب تغييرها في النقاط التالية [2]:

1-على مستوى إدارة الاقتصاد:

●من التدخل إلى تشجيع حرية المبادرة الفردية والعمومية المبنية على أساس المردودية والفعالية الاقتصادية؛

●من الدولة الفاعلة إلى الدولة الشريكة المسهلة للفعل الاقتصادي؛

●من الدولة ذات دور المتعامل الاقتصادي إلى الدولة المرافقة؛

●من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة.

2-على مستوى السوق:

●من الحمائية إلى التفتح؛

●من المعاير المحلية إلى المعايير الدولية؛

●من السوق الضيق إلى السوق العالمي الواسع.

3-على مستوى البنوك:

[1] بتصرف من: نصيرة قوريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أيام17 و18 أفريل،2006مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،،2006ص: 1051.

[2] بتصرف من: كمال رزيق، عمار أبو زعرور، التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 78.

- من التخصص البنكي إلى عدم التخصص؛
- من المصارف العمومية إلى المصارف الخاصة؛
- من تكاليف اليد العاملة إلى التحكم في التكنولوجيات الحديثة؛

إن نجاح عملية تأهيل البنوك، لا يتوقف على البنوك فقط، بل يتطلب عصرنة المحيط الذي تنشط فيه من جوانبه الإدارية والتشريعية والقانونية، إضافة إلى [1]:

-تحديث البنية الأساسية والموارد البشرية؛

-تحديث آليات العمل؛

-ابتكار منتجات جديدة في السوق؛

-التخلص من الوصاية مع حرية اتخاذ المبادرة والقرار؛

-العمل ضمن قواعد المراقبة التي تصفها الهيآت المصرفية المختصة وفي مقدمتها بنك الجزائر (البنك المركزي) والهيئة المصرفية، ولجان التدقيق وفقا لأنظمة ولوائح تتسم بالصرامة والعمل وفق معايير الحيطة والحذر المطلوبة.

رابعا: مخطط تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية

بعد معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للبنك، وكذلك الإمكانيات المتاحة، فإن المسؤولين على البنك يجب عليهم وضع مخطط للتطوير يشمل مجمل الإجراءات الواجب اتخاذها، من أجل تحسين التنافسية، وإمكانياتها على الإبداع وإعادة التنشيط في مواجهة تطورات محيطها الداخلي والخارجي.

هذا المخطط يجب أن يستجيب لاحتياجات البنوك فيما يخص[2]:

- الاستثمارات المادية المرتبطة أساسا بتحديث وعصرنة التجهيزات والمعدات وتحصيل التكنولوجيا الجديدة؛
- الاستثمارات غير المادية المتعلقة بالمحاور الأساسية التالية:

-تطوير الموارد البشرية والتكوين؛

-تقنيات التسويق والوسائل اللازمة لتطوير الكفاءات بالبنك؛

-إدماج التسيير الحديث وإعادة تهيئة وترتيب دور الفرد داخل البنك، عن طريق ترسيخ "ثقافة البنك" التي تكون متمركزة حول المساهمة والمسؤولية.

---

[1] بتصرف من: محمد قويدري ، وصاف سعيدي، مرتكزات تطوير الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر،العدد 9،جانفي2004ص:135.

[2] بتصرف من: علي لزعر، عزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، جوان،2009ص : 40.

إن نجاح عملية تأهيل البنوك يتوقف بالدرجة الأولى على مدى وجود مخطط يوضح جميع الإمكانيات سواء المادية أو البشرية، ويساهم في توفير المعلومات والبيانات اللازمة كأداة لتخطيط عملية تأهيل البنوك، والمساهمة كذلك في الدراسات والعمليات التي تهدف إلى تحديد عوامل زيادة وتطوير والتحسين الدائم للقدرة التنافسية للمنتجات المصرفية، كما يجب أن تضمن هذه الخطة متابعة التطورات التكنولوجية التي تحدث في البيئة المصرفي من أجل الاستفادة منها في تنمية القدرة التنافسية لهذه البنوك.

خامسا: خلق وإنشاء هيئة متخصصة:

المرحلة الأخيرة من عملية التأهيل هي مرحلة اتخاذ القرارات، أين سيكون على الدولة أن تقوم بدور أساسي من أجل ضمان السير الحسن وتجسيد التأهيل للبنوك، ومن أجل تحقيق ذلك، فإنه يجب على الدولة خلق، أو المساعدة على إنشاء هيئة وطنية أو اللجوء إلى الاعتماد على دعم واستشارة السلطات العمومية والشركاء الآخرين للبنوك، هذه الهيئة سيكون لها مهمة[1]:

- التحديد والربط والتنسيق والمتابعة لمجمل الإجراءات والخطوات المتخذة في إطار برامج التأهيل؛
- ضمان التناسق والترابط للإجراءات مع السياسة الوطنية للتنمية والتطور؛
- ضمان الوحدة والتكامل بين برامج السلطات العمومية، وتلك الخاصة بمختلف الشركاء للبنوك؛
- تسهيل الدخول والحصول على التمويل والمساعدة على ترصيد الوضعية المالية للبنوك؛
- إعادة تهيئة وتعديل البحث العلمي.

إذن، فإن تأهيل البنوك هي مهمة جد معقدة وواسعة، وتندرج ضمن مدة محددة وحتى تنجح هذه العملية، يجب أساسا الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بنك والمحيط الذي ينشط داخله، وهذا لن يكون إلا بإنشاء هيئات متخصصة في عملية تأهيل البنوك بغرض تطويرها وتحديثها، وتحسين العمل المصرفي.

المطلب الثاني: معايير تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية

إن إحداث القطيعة مع النمط المصرفي السابق، وبلوغ مستوى الأداء الجيد والعقلانية في التسيير، يستوجب الاهتمام الفعلي بهذا القطاع الحيوي وتأهيله لتمكينه من الاعتماد على نفسه وتحمله المسؤولية في حالة فشله، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تدعيم برامج لتحديث هذا القطاع وهو ما قامت به البنوك الجزائرية ومنها العمومية منذ بداية التسعينات، حيث ركزت على المحاور التالية [2]:

---

[1] بتصرف من: حسين يحي، مرجع سبق ذكره، ص10 .

[2] حياة نجار، "الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطة المصرفية بالجزائر"، ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر وتقنيات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، أيام06-06/07/ 2005ص : 05.

✓تحسين نوعية محافظ البنوك؛

✓التحديث التنظيمي وتأهيل الكفاءات البشرية؛

✓تنظيم الخدمات ما بين البنوك بما فيها وضع شبكة معلومات تدريجيا وتطوير النقدية؛

✓المساهمة في تعديل القانون التجاري والنظام الجبائي.

فيما يخص نوعية الحوافظ لجأت البنوك منذ 1994إلى تبني سياسة جديدة للقرض، تقوم على أساس قواعد التسيير الوقائي، هذه الأخيرة تطبق تدريجيا لاسيما فيما يتعلق بتموين الذمم، وللحفاظ على توازنها في محيط معقد، أصبحت البنوك مجبرة على التقيد بشروط أكثر صرامة لتحقيق الأهداف التالية [1]:

●الرجوع إلى التمويل الصحيح (العقلاني – الاقتصادي) ؛

●متابعة تسديد الديون؛

●إنشاء أدوات التغطية الجماعية للمخاطر(Agence Et Fonds Mutuel De Garanti) .

إن الغاية من هذه الإجراءات، هي السماح للبنوك بتحسين نوعية خدماتها وتطهير هياكلها المالية، وبالاستفادة من التجارب العالمية، ووضعت البنوك كذلك مخططا لتحديث التنظيم وتطوير قدراتها التسييرية التي مست جميع الوظائف.

المطلب الثالث: دوافع تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية

إن القطاع المصرفي الذي اعتبره قانون النقد والقرض العامل الرئيسي للانتقال إلى اقتصاد السوق، ما زال في انتظار التحولات التي تجعل منه لا محالة العنصر الفعال والحيوي على جمع الموارد وتمويل الاقتصاد، إلا أنه في الوقت ذاته يحتاج إلي محيط مهيأ ووسائل حديثة تمكنه من الاستمرار في تحقيق الأرباح، فالمؤسسات المصرفية الجزائرية تعيش تحولات جذرية على مختلف الميادين لمواكبة التغيرات الكثيرة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، لذا أصبح مشكل تأهيل النظام المصرفي الهاجس الكبير في الوقت الحالي لجعلها قادرة على مواكبة التطور الحادث في الصناعة المصرفية العالمية.

أولا: دوافع التأهيل المصرفي:

إن المؤسسات المصرفية الجزائرية في الوقت الحالي غير قادرة على مواجهة التحديات المختلفة التي فرضتها البيئة المصرفية الجديدة، الشيء الذي يفرض عليها القيام بعملية تأهيل شاملة، من أجل مواجهة هذه التحديات، حيث أن هناك أسباب ودوافع كثيرة تدفع إلى تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية من بينها[2]:

أ– فقدان الاحترافية:

[1] المرجع نفسه.

[2] بتصرف من: كمال رزيق، عبد الحليم فضيلي، تحديث النظام المصرفي الجزائري، ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية: واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، أيام 14-2004/12/15

المؤسسات المصرفية الجزائرية تفتقد إلى الاحترافية اللازمة، فهذه البنوك كانت تخضع بشكل دائم للسلطات العمومية في اتخاذ قراراتها على منح القروض للمؤسسات العمومية وبالتالي مازالت أداة يد الدولة، و مما يبرز عدم احترافية الجهاز المصرفي ما يلي [1]:

- التمييز في تقديم القروض؛
- الآجال الطويلة للرد على طلبات التمويل؛
- استناد القرارات لمعايير مرتبطة بالضمانات قبل أي اعتبار أخر؛
- صعوبة الوصول إلى القروض البنكية، البيروقراطية، والتسيير المركزي؛
- إفراط في حجم القروض الممنوحة على شكل سحوبات على المكشوف للمؤسسة العمومية التي لا تتمتع بوضعية مالية تسمح لها بالحصول على القروض بالرغم من إجراءات التطهير المالي التي اتخذتها السلطات العمومية؛
- غياب عملية الخصم في بعض البنوك.

ب- عدم فعالية المنظومة المصرفية:

يمكن تحليل نجاعة وفعالية المنظومة المصرفية بالنسبة للوساطة المصرفية على مستويين:

المستوى الأول: عدم الفعالية المالية تقاس فعالية منظومة الوساطة المالية بكلفة إنتاج الخدمات التي يقدمها والمعلومات التي يضعها في متناول الزبائن، فكلفة الخدمات التي تقدمها البنوك مرتفعة بسبب[2]:

- ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة؛
- قلة استعمال أجهزة الإعلام الآلي بالمقابل استعمال الموارد البشرية بكثرة لمعالجة العمليات التجارية؛
- أنظمة الإعلام التي تعتبر نقطة الضعف في المنظومة البنكية؛
- اكتظاظ استقبال الزبائن والعجز الكبير في مراقبة وتدقيق الحسابات الداخلية.

المستوى الثاني : عدم الفعالية الاقتصادية

تعتبر منظومة الوساطة فعالة إذا قامت بتسيير جيد لنظام الدفع وخصصت الموارد تخصيصا جيدا، ويقصد بتخصيص الموارد العملية التي من واجبها يتم توزيع الأموال المتاحة للبنك على بنود الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن

[1] بتصرف من: الشريف بقة، المنظومة المصرفية الجزائرية الواقع والأفاق، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام29-30 أكتوبر،2001ص ص:2-3 ،

[2] مصطفى بلمقدم، راضية بوشعور، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية:واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، أيام14-12/15/ 2004ص : 10،

الملائمة بين الاحتياجات من السيولة وتحقيق الربحية أو العائد، وتعود أسباب ضعف جمع الأموال إلى ما يلي:[1]

- عدم وجود استراتيجية واضحة لتشجيع الادخار من قبل البنوك؛
- إن المنظومة المصرفية تفتقد إلى موارد فورية وكذلك موارد في آجال محددة؛
- نقص ثقة الجمهور في البنوك، خاصة في ضمان ودائعهم في حالة الإفلاس أو سحب الاعتماد من البنك؛
- البيروقراطية والصعوبة في فتح الحسابات الجارية والتجارية وفي تلقي دفتر الشيكات؛
- نقص الثقة في الشيك من خلال استعمال النقد في التعاملات التجارية؛
- لا يوجد سعر فائدة قابل للتفاوض على المبلغ المودع؛
- ضعف كبير في الهياكل والوكالات البنكية خارج المدن الكبرى.

ج- انحرافات المنظومة المصرفية:

لا تمارس البنوك صلاحيتها الأساسية في اتخاذ القرار فيما يتعلق بمنح القروض، ويبقى القطاع العمومي لا يبالي بمستوى القروض وبتكاليفها بحيث أن الأحكام التي تضمنتها القوانين الصادرة خلال الثمانينات ولا النصوص الصادرة خلال العشرية، استطاعت المساس بالحق الذي يعتبر غير قابل للتقادم، وهو حق الحصول على القروض المالية في جميع الحالات، ونوجز بعض هذه الانحرافات فيما يلي[2]:

- عجز التأطير المؤسساتي؛
- عجز التأطير البشري؛
- ضعف الرقابة: فقدان الاحترافية ونقص الصرامة في الإجراءات التي تنظم عمليات القرض، تعتبر مصدرا للسلوكات الجانحة والتصرفات المنحرفة و التعسفات في استعمال الوظيفة، مما أدى إلى ضعف الرقابة على نشاط البنوك.

ثانيا: ضرورة التأهيل:

يسعى كل بنك إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من العائد، كما يحاول الحصول أو اقتطاع أكبر حصة ممكنة من التعامل في السوق المصرفي، كما يسعى إلى اكتساب الثقة والسمعة، وفي الوقت ذاته يسعى أيضا إلى تحقيق[3]:

- أكبر قدر ممكن من الدقة التي لا تسمح بوجود أي خطأ؛

---

[1] بتصرف من: عادل زقرير، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،، 2009/2008 ص :93-94.

[2] بتصرف من: صالح مفتاح وآخرون، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية، المؤتمر العلمي إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، خلال الفترة27-29 أفريل 2009 بجامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، منشورات مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الجزء الثالث،،2014ص 378.

[3] بتصرف من: مصطفى كمال السيد طايل، مرجع سبق ذكره، ص 159.

- السرعة التي تختصر الوقت إلى أقل درجة ممكنة؛
- الفعالية التي تلبي حاجات الزبائن إلى أعلى درجة ممكنة.ولا سبيل إلى الوصول إلى ذلك بدون القيام بتأهيل للبنوك، وبالتالي تحديث وتطوير لخدماتها التي تقدمها وإضافة الجديد وبشكل مستمر.

ثالثا: مبررات التأهيل المصرفي:

إن التوجه إلى تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية توجه لا بديل منه في ظل العولمة المالية والمصرفية وتعدد حاجات المجتمع، بحيث أصبح بحاجة إلى مزيد من الخدمات المصرفية الجديدة وأكثر تنوعا وإلى أدوات استثمارية تدر لهم عائدا ماليا مناسبا، فمبررات تأهيل وتحديث المؤسسات المصرفية الجزائرية تتمثل فيما يلي:

1-العولمة المصرفية:

أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصاقا بالنشاط الاقتصادي، وترتبط العولمة أيضا بالنشاط المصرفي بوصفها جزءا من العولمة الاقتصادية، وقد اتخذت العولمة المصرفية أبعادا ومضامين جديدة، جعلت البنوك تتجه إلى ميادين ونشاطات غير مسبوقة، وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة، من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب المحققة.

يقصد بالعولمة "تحول العام بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية، إلى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال أيضا[1]"، فالاتجاه نحو العولمة أو التدويل، يعني نمو وتداخل العلاقات بين البنوك (المؤسسات المصرفية) المختلفة المتواجدة بتلك الدول في المجال المصرفي والمالي، والدليل على ذلك الزيادة المعتبرة في تواجد البنوك خارج أسواقها المحلية، ويلاحظ أن التدويل له ثلاثة آثار هامة في الدول التي تمر مرحلة انتقال –ومن بينها الجزائر– التي قامت بإصلاحات في هذا المجال من خلال قانون النقد والقرض، وتلك الآثار الثلاثة تؤدي إلى ما يلي[2]:

-زيادة عدد البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الأسواق المصرفية المحلية؛

- تزايد أصول البنوك الأجنبية العاملة في الأسواق المصرفية المحلية؛

- زيادة أهمية الأصول والالتزامات الأجنبية في البنوك المحلية.

في حين العولمة المصرفية من بين تعاريفها أنها "هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المصرفي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المصرفي مما يؤدي إلى التكامل وارتباط الأسواق المصرفية المحلية بالعام الخارجي من خلال إلغاء القيود

[1] عبد الله خبابة، "النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة"، ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر وتقنيات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، أيام06-06/07/ 2005 ص : 02.

[2] محمد زيدان، "الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، العدد03،2004 ، ص 132.

على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية [1]"،كما أن العولمة المصرفية "لا تعني أبدا التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية، ولكنها تعني اكتساب قوة دفع جديدة والانتقال بتقديم الخدمة المصرفية من الداخل إلى الخارج، هذا مع الاحتفاظ بالمركز الوطني بصورة أكثر فعالية وأكثر قدرة وأكثر نشاطا، لضمان الامتداد والتوسع المصرفي" [2].

ومنه فإن العولمة المصرفية هي النمو الهائل في حجم ونوعية المعاملات المصرفية الذي يخترق كل أشكال الحوافز الجغرافية والتنظيمية، بحيث تصبح المعاملات المصرفية تتم في إطار سوق مصرفي عالمي موحد يضمن الحصول على أعلى العوائد بأقل المخاطر. تتيح العولمة المصرفية للبنوك عدة فوائد تتمثل في [3]:

-إتاحة أسواق جديدة للبنوك؛

-إتاحة مصادر توريد جديدة للبنوك؛

-إتاحة مصادر تمويل جديدة للبنوك؛

-إتاحة الحصول على أيدي عاملة رخيصة؛

إن العولمة المصرفية ليست إطارا للعمل فقط بقدر ما هي دافع ومحفز ومحرك للعمل المصرفي أيضا، وبالتالي فإن مفهوم العولمة المصرفية يرتبط بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك الجزائرية، فالنظرة الدقيقة الواعية لتقديم الخدمات المصرفية، سواء كانت المتصلة بالودائع أو القروض أو بالأسهم أو بالسندات (باعتبارها خدمات تقليدية معتادة)، أو كانت متصلة بعقود المشتقات المعقدة أو بغيرها من الخدمات الابتكارية المتطورة، تدفع البنوك الجزائرية إلى التواجد بفعالية في كافة ميادين النشاط الاقتصادي بامتداداته الجغرافية الواسعة.

2-ربحية البنوك وتحسين الخدمات المقدمة للزبائن:

إن استخدام التقنيات الحديثة ونظم الابتكارات تعتبر من بين متطلبات الحداثة المصرفية، وذلك حتى تصبح البنوك أكثر قدرة على إرضاء العميل وإشباع رغباته وتعظيم العائد على حقوق المساهمين واستغلال التكنولوجيا الحديثة، وتفعيل قدرتها لتحقيق أكبر عائد مع خفض التكاليف، حيث أن تطبيق التقنيات والخدمات الحديثة في البنوك يحقق أربعة أهداف رئيسية [4]:

---

[1] بشير بن عيشي، عبد الله غام ، آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية- إشارة خاصة للمصارف الإسلامية، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، أيام،24-2006/04/25ص .04

[2] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف – نظرة شمولية-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، الجزائر، العدد،03ديسمبر،2005ص 13.

[3] طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[4] حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،،2011ص .56.

- التعامل بكفاءة مع النمو الهائل و المتسارع لعدد من حسابات الزبائن بالبنوك؛
- تخفيض التكلفة الحقيقية لعملية المدفوعات وإجراء المقاصة فيما بين الشيكات التي تمثل هذه المدفوعات؛
- أدى إلى تحرير الزبائن من قيود المكان والزمان؛
- أدى تطبيق التقنيات الحديثة إلى تمكين البنوك من تقديم خدمات لزبائنها لم تكن معروفة من قبل.

ومنه بما أن التقدم التكنولوجي يعتبر من أهم عوامل النمو، حيث أصبحت تقنيات الاتصال والمعلوماتية هي المحدد لنجاح أي مؤسسة مصرفية، وحتى يتم الاستمرار ومواجهة المنافسة، فإن تطوير تقنيات العمل في المؤسسات المصرفية الجزائرية هي الركيزة الأساسية لتقديم الخدمات والمنتجات بأعلى مستوى من الجودة وبأقل مستوى من التكلفة.

3-قوة المنافسة في السوق المصرفية مع دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفية المحلية:

شهدت العديد من النظم المصرفية في الأسواق الناشئة بما فيها الجزائر في السنوات الأخيرة تحولات عميقة نتيجة التحرر المالي وزيادة الانفتاح على تدفقات رؤوس الأموال الدولية والابتكارات التكنولوجية والمالية، من بين هذه التحولات و أكثرها أهمية وإثارة للجدل كان دخول المصارف الأجنبية، حيث تقوم المصارف بتوسيع عملياتها دوليا عبر إنشاء فروع لها أو عبر تملك مصارف أجنبية، وقد شجعت العولمة وتحرير الأسواق المالية الدولية على تدويل النظم المصرفية، حيث يثير وجود المصارف الأجنبية في الأسواق المضيفة قضيتين:

- ✓ أثر هذا الوجود على القطاعات المصرفية المحلية؛
- ✓ التفاوت في المنافسة والاختلاف في الأداء بين المصارف الأجنبية والمحلية.

بالنسبة للقضية الأولى، فقد يؤدي دخول المصارف الأجنبية الى[1]:

أ- تحسين نوعية وتوافر الخدمات المالية في السوق المضيفة بزيادة المنافسة، وقد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية [2]:

- ❖ **الاتجاه الأول**: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء في السوق المصرفية المحلية أوالسوق العالمية؛
- ❖ **الاتجاه الثاني**: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى؛
- ❖ **الاتجاه الثالث**: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية.

ب- تمكين تطبيق أفضل التكنولوجيات والمهارات المصرفية الحديثة؛

ج- تشجيع تطوير الرقابة المصرفية والإطار القانوني؛

د- بالإضافة إلى فتح البلد على أسواق رأس المال الدولية.

---

[1] بتصرف من: عبد القادر بوعزة، ضرورة إصلاح الأنظمة المصرفية في ظل المظاهر الجديدة للعولمة، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بشار، الجزائر، أيام24-25 أفريل ،2006ص 04.

[2] Sylvie de coussergues, Gestion de Banque, 3ème Edition, Dunod, Paris, 2002, PP 26-27.

كما أن زيادة وجود المصارف الأجنبية تنشئ ضغط تنافسي يؤدي إلى تطوير الكفاءة لدى المصارف المحلية حيث أن دخول المصارف الأجنبية يحفز المصارف المحلية على تعزيز كفاءتها وزيادة في تنوع الخدمات المالية بغية الاحتفاظ بحصتها في السوق، بالمقابل يثير دخول المصارف الأجنبية مخاوف من تأثيرات سلبية وخاصة في الأسواق الناشئة، حيث يُنظر إلى عمليات التحرير المالية كمسبب محتمل لعدم الاستقرار المالي (destabilization)وحيث أن المصارف المحلية الأقل كفاءة قد لا تستطيع مقاومة الضغوط التنافسية ما قد يؤدي إلى إفلاسها، وبالنسبة لتأثير دخول المصارف الأجنبية على المصارف المحلية، فيمكن عدّ التالي[1]:

- قد يحفز وجود المصارف الأجنبية المصارف المحلية على تخفيض التكاليف، زيادة الكفاءة وتنويع الخدمات المالية وتحسين نوعيتها (وبالمقابل فإن زيادة المنافسة تؤدي إلى تخفيض هوامش الفائدة والأرباح)؛
- قد يحفز استحداث خدمات مصرفية جديدة المصارف المحلية على تطوير خدماتها وتحسين كفاءة الوساطة المالية واعتماد تقنيات مصرفية حديثة؛
- قد تساعد المصارف الأجنبية على تحسين إدارة المصارف المحلية لا سيما في حال مشاركة المصارف الأجنبية مباشرة في إدارة مصرف محلي، ينعكس ذلك بشكل خاص في تحسين الرقابة؛
- زيادة جودة الرأسمال البشري في النظام المصرفي المحلي، فبداية تعمد المصارف الأجنبية على"استيراد" مديري المصرف ذوي المهارات العالية للعمل في فروعها الخارجية، ومن ثم إلى تعليم الموظفين المحليين على النظم المصرفية الحديثة، وبلا نتيجة تسهم زيادة كفاءة الرأسمال البشري المحلي في زيادة كفاءة النشاطات المصرفية المحلية وتخفيض التكاليف.

أما بالنسبة للاختلاف في أداء المصارف المحلية والأجنبية فهو نتيجة تطبيق استراتيجيات إدارية مختلفة، فالاختلافات التنظيمية والهيكلية، وتوفر اقتصاديات الحجم والنطاق (Scale and Scope)،Economiesواختلاف في الأسواق التي تخدمها المصارف (Corporate , Retail) تؤدي إلى فروق واختلاف واضح في التكلفة وبالتالي القدرة على المنافسة.

وبالنسبة لإمكانية الحصول على التمويل، فيمكن أن توفر الشركة الأم للمصرف الأجنبي لفرعها إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، والحصول على الأموال المنخفضة التكلفة(Low-costFunds) والتي تنعكس فوائدها للفروع الأجنبية ومزايا في التكلفة،كما تتمتع المصارف الأجنبية بقدرة أفضل على التعامل مع الأزمات المالية (SystemicRisk)لسهولة إمكانية رفع رأس المال وتأمين أموال في الأسواق المالية الدولية حيث قد تشكل القدرة على الوصول إلى مختلف أشكال التمويل الخارجي سبباً للبقاء خلال فترات الأزمات، وحتى عندما يتوقف التمويل عبر الودائع تستطيع المصارف الأجنبية الحصول على الدعم المالي من المصارف الأم، لا سيما إذا كان هذا الأخير ضمن

[1] إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، مرجع سبق ذكره، ص340.

مجموعة Group (Well-diversified) والتي قد لا تتأثر إلا هامشياً بالمشاكل الاقتصادية في البلد المضيف (Host Country)يُضاف إلى ذلك أن المصارف الأجنبية تستخدم تقنيات لإدارة المخاطر أكثر تعقيدا ونظام للضوابط الداخلية أفضل ما يجعلها أقل عرضة للصدمات، وأخيراً، فالمصارف الأجنبية قد تكون أقل امتثالا للضغوط السياسية لدعم تفضيلي للقطاعات أو العملاء، إلا أنه وبمقابل كل ذلك، قد يعيق افتقار إلمام المصرف الأجنبي بطبيعة وميزات الأسواق المحلية، وصعوبات تطبيق إستراتيجية بلد هذا المصرف في الأسواق المحلية تطور المصرف الأجنبي وحتى قدرته على المنافسة.

كل هذا يجعل البنوك الجزائرية مجبرة على عملية التأهيل من أجل مواكبة هذا التطورالحادث في مجال عمل البنوك الأجنبية خاصة أن الهيكلية التنظيمية، الإدارية والمالية، والخصائص المختلفة بين المصارف الأجنبية والمحلية من جهة، وتأثير مختلف العوامل الخارجية على هذه المصارف من جهة أخرى، تؤدي إلى الاختلاف بين أداء هاتين الفئتين من البنوك، لذا يجب معرفة جوانب الاختلاف في أداء البنوك المحلية الجزائرية، عن أداء البنوك الأجنبية وذلك من أجل المساعدة على تطوير المؤسسات المصرفية الجزائرية .

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية

تؤثر مجموعة من العوامل المترابطة والمتكاملة مع بعضها على تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية، فتحول بعضها دون تطويرها وتأهيلها وتحديثها، بينما تساهم الأخرى في عملية التأهيل والتحديث، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل عامة وهي التي تنبع من خارج المؤسسات المصرفية، والأخرى عوامل خاصة تنبثق من داخلها وتتعلق بظروف العمل والعاملين بها.

المطلب الأول: العوامل العامة المؤثرة في تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية

تتأثر المؤسسات المصرفية الجزائرية بمجموعة من العوامل الخارجية العامة التي تأتي من البيئة الخارجية لهذه المؤسسات، تشتمل على العموم القوانين والتشريعات المختلفة المتعلقة بالعمل المصرفي، ومختلف العوامل الاجتماعية والثقافية للمجتمع، والمستوى الاقتصادي للبلاد.

- **القوانين والتشريعات الخاصة بالمصارف:**

تؤثر القوانين والتشريعات المنظمة للعمل والشؤون العاملين بالمصارف على كفاءة أداء المصارف، فمن ناحية يمكن أن تؤدي هذه القوانين والتشريعات إلى تطويرها وتحسينها إذا ما أعطت استقلالية للإدارة ومنحتها المجال الواسع في سبيل وضع نظم الحوافز واللوائح الخاصة المنظمة للعمل والعاملين بحيث تتماشى مع طبيعة العمل المصرفي.

ومن ناحية قد تكون من ضمن المعوقات للعمل والعاملين إذا ما اتصفت بالجمود وعدم تقدير ظروف العمل المصرفي وما يتطلبه من كفاءات معينة وجهد وتركيز ومخاطر.

لذلك لابد من إعادة النظر في بعض القوانين والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي ومحاولة تغيير العقيم منها وتعديل وتطوير بعضها حتى تتماشى مع التوجهات الحديثة للعمل المصرفي، مثال ذلك المرسوم الذي يمنع التعامل بالعملات الأجنبية، والذي جعل المجال رحبا لنشوء وتوسيع ما يسمى بالسوق السوداء، وما لهذا الموضوع من أثر كبير على القطاع المصرفي و بالتالي على الاقتصاد بشكل عام، كما أنه لم يتم إصدار القوانين والتشريعات التي تضمن عملية التحول إلى الصيرفة الشاملة ونجاحها، كما يجب ترك الرسوم والعمولات للخدمات المصرفية تتحدد على أساس تنافسي، حتى تتحسن جودة الخدمات المصرفية [1].

كذلك غياب نصوص قانونية تؤسس وتعترف بالخصائص الشرعية للمعاملات الإسلامية، وهو ما يدفع إلى إجراء هذه المعاملات وفق الأساليب والمقاربات المصرفية الموروثة عن الصيرفة التقليدية، حتى وإن كانت تلك المعاملات ملتزمة بالضوابط الشرعية من حيث العقود، ومن حيث تصميم المنتجات، ولكن تكييفها القانوني والتنظيمي على أنهما معاملات بنكية تقليدية يثير مدى توافق تلك المعاملات مع الشريعة الإسلامية.

نستنتج مما سبق ذكره أنه من الضروري إدخال عامل المرونة على القوانين والتشريعات المحددة للعمل المصرفي الجزائري، وإصدار قوانين وتشريعات جديدة خاصة بالمصارف، وتتوافق مع حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دون أن يؤدي ذلك إلى خلق هزات غير مرغوب فيها في الجهاز المصرفي الجزائري.

- **العوامل الاجتماعية والثقافية والحضارية:**

المؤسسات المصرفية كغيرها من المؤسسات لا يمكن أن تعمل بمنأى عن البيئة التي تعيش فيها، فهي تتأثر بالمجتمع الذي ما هو في الواقع إلا نتاج لتفاعل جملة كبيرة من العوامل المختلفة. وتعتبر العوامل الاجتماعية والثقافية والحضارية من أهم هذه العوامل التي يظهر تأثيرها جليا وواضحا على أداء المؤسسات المصرفية، حيث أن وجود أنماط معينة من العادات والتقاليد قد يعرقل سير العمل أحيانا مثل كثرة الزيارات في أماكن العمل، والاهتمام بالوساطة، بحيث أصبح التعرف على الموظف من مستلزمات الحصول على الخدمة المصرفية[2].

[1] حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

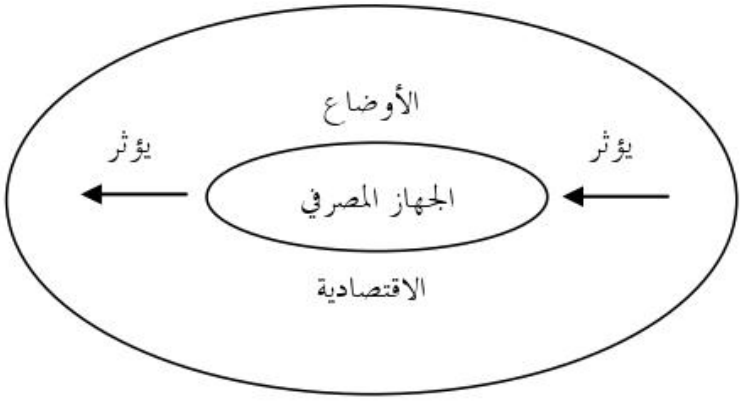
[2] بتصرف من: طالب علاء فرحان، إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 79.

كما تؤثر هذه العوامل في الوعي المصرفي السائد، فكلما قوى الوعي المصرفي في المجتمع أي الثقافة المصرفية، وارتفعت نسبة المتعاملين مع المصارف، كلما أدى إلى زيادة الاهتمام بالجهاز المصرفي من حيث ظروف العمل والعاملين به، وبالتالي توفير إمكانيات تأهيل المؤسسات المصرفية.

- **المستوى الاقتصادي العام:**

إن عمل المصارف شديد الارتباط بالظروف الاقتصادية، فالمستوى الاقتصادي العام يحدد حجم التعامل مع الجهاز المصرفي ونوعيته ونطاقه، فكلما زادت المعاملات المصرفية وتوسعت، زاد الاهتمام بالجهاز المصرفي من حيث تحسين ظروف العمل وتحفيز العاملين به على بذل المزيد من الجهد و تحسين الأداء و تأهيل وتطوير الجهاز المصرفي، حيث تتضمن العوامل الاقتصادية هذه مدي تطور الاقتصاد (مراحل الكساد أو النمو والازدهار)، السياسات النقدية للدولة، السياسات المالية للدولة، ميزان المدفوعات...الخ[1]، حيث يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (03).

الشكل رقم (2-1): علاقة الجهاز المصرفي بالأوضاع الاقتصادية



ومن الملاحظ أن الوضع الاقتصادي في الجزائر خطا خطوات كبيرة نحو الأمام لم يقابلها نفس التطور في الجهاز المصرفي.

المطلب الثاني: العوامل الخاصة المؤثرة في تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية

بالإضافة للعوامل العامة التي تؤثر على عملية تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية، فهناك عوامل خاصة بكل مؤسسة مصرفية، حيث تنقسم العوامل الخاصة هذه إلى قسمين، القسم الأول يتعلق بظروف العمل والقسم الثاني يتعلق بالعاملين.

-عوامل تتعلق بظروف العمل: وتشمل ما يلي:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات (منهج متكامل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 23.

1- ظروف المبنى:

وذلك من حيث المساحة، وظروف العمل المادية المرتبطة بطبيعة المبنى مثل التهوية والإضاءة، والحرارة والرطوبة والتي تؤثر على نفسية العاملين، وكذلك في مدي المرونة والقدرة على الحركة داخل المبنى ومدى استعداد المبنى لتحمل عبء أداء خدمات جديدة بما تتطلبه من أثاث ومهمات وعاملين، كذلك التكيف للتطوير والتحديث في المؤسسة المصرفية و من الملاحظ في أغلب مباني المصارف الجزائرية أن الجزء المستغل حاليا من المبنى سواء للعاملين أو للعملاء هو نفس الجزء الذي كان مخصصا لهذا الغرض منذ إنشائها، بالرغم من الزيادة الكبيرة في جمهور المتعاملين، وكذلك عدد العاملين وتنوع العمليات التي تقوم بها الفروع، الأمر الذي يحد من إمكانية التوسع أو التحسين والتحديث و بالتالي تكدس المصرف بالعملاء والعاملين[1].

2-طرائق أداء العمل وتجهيزاته:

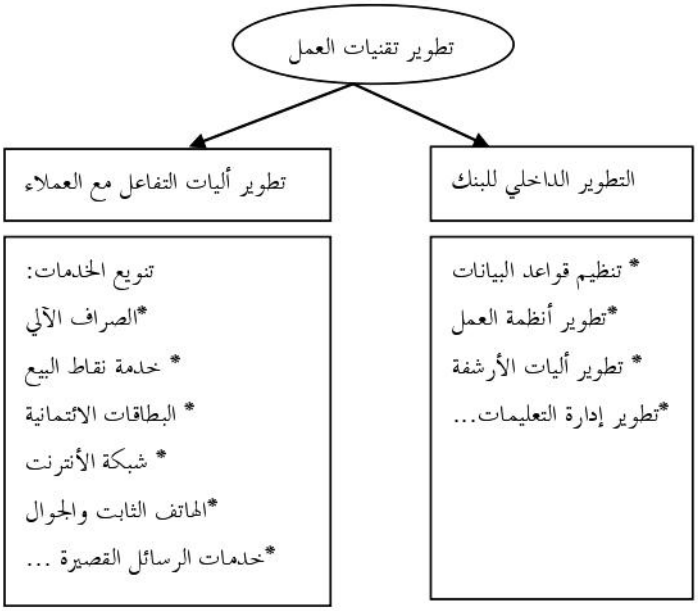
أي النظام المتبع في أداء الأعمال، هل هو يدوي أم آلي ؟، ما هي درجة الآلية؟ ما هي نوعية الآلات المستخدمة؟ وما هي نوعية التجهيزات المتوفرة والتي يمكن توفيرها لأداء الخدمات المصرفية مثل الغرف المحصنة، المكاتب، الخزائن...الخ ومدى توفير الأدوات المساعدة مثل الهواتف، ووسائل الاتصال الأخرى وآلات الجمع المبسطة، كل ذلك يؤثر في إمكانية تأهيل المؤسسات المصرفية حيث أصبح من الضروري الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في أداء العمل النجاح عملية تأهيل المؤسسات المصرفية، لما توفره من سرعة في تقديم الخدمة و بأعلى جودة ممكنة و بأقل تكلفة [2].

وكذلك يجب العمل على تطوير تقنيات العمل المصرفي، والتي يجب أن تشمل قواعد العمل وأنظمة العمل وآليات الأرشفة، وتكوين آليات التفاعل مع العملاء، حيث من الملاحظ أن المصارف الجزائرية تتوفر على وسائل الاتصال المختلفة والسريعة، إلا أنهم يفضلون استعمال الهاتف والبريد، مما يؤخر الحصول على الخدمة، بالإضافة إلى وجود الحاسوب، ويمكن توضيح هذا التطوير التقنيات العمل في الشكل الموالي.

[1] بتصرف من :- عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص 29.

[2] محمود أبو فروة، الخدمات البنكية عبر الأنترنت، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 25.

الشكل رقم (2-2): تطوير تقنيات العمل في المؤسسات المصرفية الجزائرية



3- الترتيب الداخلي:

إذا كان ترتيب المكاتب داخل صالة العاملين لا يتماشى مع تسلسل إجراءات العمل فان ذلك معناه إطالة الوقت المستخدم في نقل المستندات من غير فائدة، فكلما اتفق تسلسل العمليات مع ترتيب المكاتب، سهل ذلك انسياب الأوراق والمستندات بطريقة منطقية وأدى إلى سهولة اكتشاف العيوب التنظيمية، والوقوف على أسباب تأخير العملاء، وانجاز الأعمال، الأمر الذي ييسر التعرف على إمكانيات تطوير الخدمات المصرفية وتحسينها، بالقضاء على مشكلات إنجازها، وتوفير الظروف الملائمة لذلك التطوير، ومنه العمل على تحديث الجهاز المصرفي.

كما يساعد الترتيب الداخلي الفعال على تحقيق المنافع التالية [1]:

أ- تفعيل الاتصال والتعامل بين الموظفين.

ب- تسهيل دخول وخروج الموظفين.

ت- استغلال المساحات المتوفرة وجهود الموظفين بكفاءة.

ث- تقليل وقت دورة العمل مما يزيد من فعالية تقديم الخدمات المصرفية.

ج- توفير المرونة الكافية في الترتيب الداخلي للبنوك لمواكبة التغيرات بأقل تكلفة ممكنة.

[1] محمود أحمد فياض، عيسى يوسف قدادة، الإنتاج والعمليات (مدخل نظمي)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 273.

حيث يهدف الترتيب الداخلي للبنك إلى المساعدة على تدفق المعلومات خلال أداء العمل المصرفي وتقديم الخدمات المصرفية بكل سهولة وكفاءة عالية، حيث أصبح اعتماد مفهوم "البنك الجالس أو البنك النموذجي بالخدمة المشخصة" من بين سياسات العصرنة التي يجب على المؤسسات المصرفية الجزائرية إتباعها، وهذا من خلال القيام بإعادة تحديد وتنظيم هياكل هذه المؤسسات المصرفية، كما يجب أن يرافقه تغيير في نوعية الخدمة المقدمة، وهذا ما يتضح جليا في "المكلف بالزبون" المزود بكافة الأدوات والآليات لتحسين العلاقة مع الزبون، يقدم المكلف بالزبون كل الخدمات المصرفية التي من الممكن أن يحتاجها الزبون، انطلاقا من أبسط عملية "فتح الحساب" إلى منح القروض.

4- ظروف العمل الاجتماعية:

وتتمثل في دور التنظيمات غير الرسمية ودور النقابات، وأسلوب القيادة والإشراف، وجو العمل الذي يلبي للعاملين حاجاتهم الاجتماعية مثل تكوين الصدقات، والزمالة الأمر الذي ينعكس أثره على التعاون بين جهات التخطيط بالمصارف وإدارات المركز الرئيسي، وجهات التنفيذ، بما يؤثر على إمكانية تأهيل وتحديث المؤسسات المصرفية، حيث يجب أن تعمل البنوك على[1]:

أ- نشر روح الفريق بين إدارات وأقسام البنك

ب- وجود برامج فعالة لتكريس العلاقات الإنسانية.

ت- وجود إدارة للإشراف على العلاقات العامة.

ث- وجود شبكة متينة من العلاقات البنكية .

لذا من المفيد جدا في هذا الخصوص هو وجوب كون المدير العام للمصرف الجزائري من داخل الجهاز المصرفي وليس من خارجه، لأنه يكون ملما بكل مشكلات العاملين في أغلب الفروع عدا عن معرفته الأغلبية موظفيه معرفة شخصية باعتباره كان زميلا قبل حصوله على منصب مدير عام.

5- إجراءات العمل "دليل الإجراءات":

إن وجود دليل الإجراءات يوضح الخطوات التي يجب على القائم بأداء الخدمة إتباعها مع توضيحها بالاستمارات والنماذج والمستندات، وتعديلها كلما حدث تغير فيها، يؤدي إلى سرعة تفهم القائمين بالعمل لأعمالهم، وسرعة أداء الخدمة وتحسينها، ويساهم الدليل أيضا عند تفكير الإدارة في تبسيط الإجراءات إذ سيكون كمرشد للخطوات التي ثبت

[1] خالد عبد الرحيم الهينو آخرون، أساسيات التنظيم الصناعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 239

من التطبيق العملي أنه أطول من اللازم، أو كانت محل شكوى من العملاء أو غير ضرورية، أو محل اعتراض من العاملين[1].

ثانيا: عوامل تتعلق بالقوى البشرية: حيث تتمثل العوامل التي تتعلق بالموارد البشرية فيما يلي:

1- نقص القوى العاملة:

يؤدي نقص القوى العاملة إلى عدم تمكن العدد المتوفر من العاملين القيام بأداء كل الخدمات التي يطلبها العملاء بنفس الدرجة من الجودة وفي نفس الوقت والجهد، فيما لو كان العدد متكاملا.

وموضوع العدد الملائم من العاملين من أخطر الأمور التي يجب أن تتم بها إدارة الجهاز المصرفي، لأن تكلفة القوى العاملة ليست بالبسيطة، فضلا عن أن دور الإدارة يبدو واضحا عند تحديد العدد اللازم من العاملين للقيام بإنجاز عمل المصرف، إذ أنها تعتمد في ذلك على تقديرها المبني على الخبرة العملية والطويلة بالخدمات المصرفية، وظروف العمل والعاملين، فالعنصر البشري هو أساس نجاح أي تطوير وتحسين وتحديث في الجهاز المصرفي

2- نقص الخبرات اللازمة:

يؤدي وجود نقص في خبرات العاملين في المصارف إلى عدم وجود تشكيل تنظيمي سليم داخل وحداتها يتفق مع احتياجات العمل الفعلية، الأمر الذي ينعكس بدوره في القدرة على تأدية الخدمات المختلفة وكفاءتها.

ولا شك أن أي تفكير في تطوير وتأهيل للجهاز المصرفي يجب أن يراعي أولا ضرورة توفير الخبرات التي ستتولى مهام تنفيذه، فعادة ما يحتاج التطوير والتحسين إلى خبرات جديدة، ومما لا شك فيه أن وجود خطوة للتدريب والإعداد تساهم بشكل كبير في توفير الخبرات المطلوبة [2]، حيث أن الحرص على التدريب في مختلف مراحله يحقق للجهاز المصرفي ما يلي:

أ- توفير العمالة القادرة على أداء الأعمال والخدمات التي تقدمها البنوك لمختلف القطاعات بصور و بأشكال متعددة من خلال القيام بوظائف البنك الشامل؛

ب- مواجهة الالتزامات التي فرضتها التشريعات المصرفية والتي استهدفت سلامة المراكز المالية للبنوك وحماية أموال المودعين في مجالات التوظيف والاستثمار والائتمان والمراجعة والتفتيش الداخلي وإعداد البيانات الدورية.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] جون ويرنر، واندييسايمون، ترجمة مد سرور علي إبراهيم سرور، تنمية الموارد البشرية الأساس الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 57-58.

ت- أهمية التسويق المصرفي في ظل عالم متغير ومنافسة حادة تتطلب توفر الكوادر وتدريبها وإعدادها لفتح أسواق جديدة والتعامل مع المنتجات المصرفية المستحدثة، من خلال أساليب متطورة للعمل وقدرات شخصية يتم صقلها لمواجهة التحديات وتحقيق هدفها الأساسي في تنمية نشاطها.

لذلك يقع على الجهاز المصرفي الجزائري اليوم مسؤولية كبرى في توفير الخبرات المتخصصة في النواحي الاقتصادية وتطوير النظم المحاسبية والرقابية، بما يكفل توفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب ويساعد بالتالي على اتخاذ القرارات والحد من مخاطر العمل المصرفي.

3- مقاومة الجديد والتغيير:

عند محاولة تطوير وتحسين أداء الجهاز المصرفي، نجد أن العاملين يقاومون هذا التطوير لأنهم تعودوا على طريقة معينة لأداء العمل المصرفي، وهم يتصورون أنه من الصعب التخلي عن الطريقة المعتادة والمعروفة لديهم ،الإطار التطبيقات، دار المريخ للنشر، وهنا تلعب الإدارة دورها الحاسم في تبصير العاملين بأهمية التطوير والتحسين وربط ذلك بمصلحتهم، وبذلك يضمن المصرف مشاركة كامل العاملين في عملية التأهيل والتطوير هذه [1].

4- ظروف التعيين والترقية في المصارف:

تضم المصارف نوعيات مختلفة من العاملين والموظفين الحاصلين على مؤهلات متنوعة تتدرج من أدني الشهادات إلى أعلاها، وقد أدت عدة اعتبارات أهمها عدم مراعاة الشروط الواجب توفرها في من يشغل وظائف مصرفية وخاصة الحساسة منها والفنية، إلى وجود كثير من العاملين في غير مكانهم المناسب، ولا يخفى ما لهذا الوضع من تأثير على نفوس العاملين، والذي ينعكس أثره في حماسهم للعمل، وإمكانية تقبلهم للتطوير والتحديث للجهاز المصرفي، كذلك يجب أن يعتمد قرار الترقية على معايير موضوعية، لأن استعمال الترقية بطريقة سيئة، واعتمادا على معايير غير موضوعية، يكون لها آثارا سيئة على جو العمل، واستعمال الترقية بطريقة صحيحة و بالاستناد إلى معايير موضوعية، يشكل أداة لتحفيز الموظفين على بذل المزيد من الطاقات والسعي إلى تنمية قدراتهم وكفاءاتهم، مما يمكن من المساعدة على تطوير وتأهيل المؤسسات المصرفية، ومن بين المعايير المستعملة في الترقية: الأقدمية، الاستحقاق، المؤهل العلمي، إضافة إلى ذلك تؤخذ

[1] عبد الوهاب حفيان، مرجع سبق ذكره، ص 87.

معايير أخرى في عملية الاختيار بشكل غير رسمي، مثل القدرة على التعامل مع الآخرين، وعلى مواجهة الضغوط، والقدرة على التكيف مع المواقف المختلفة [1].

المبحث الثالث: إستراتيجية تطوير الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية:

تقف البنوك الجزائرية اليوم أمام تحديات متباينة واختيارات صعبة تفرضها عليها قوى التغيير الجارية في ميدان العمل المصرفي، وتقع تحت ضغوط متزايدة من أجل مواكبة التطورات والمستجدات التي تشهدها هذه الصناعة، فهي تجد نفسها تحت ضغط التأخر الذي تعيشه والذي يتعمق كل يوم من جهة، وأمام ضغوط التحولات والتطورات المصرفية العالمية من جهة أخرى. لذا فإن عملية تأهيل المؤسسة المصرفية الجزائرية على النحو الذي يمنحها القدرة على مواكبة تطورات الساحة المصرفية بمتغيراتها المختلفة، هي عملية معقدة تأخذ في حسابها العديد من الشروط والمعايير والأهداف التي يراد الوصول إليها والتي ينبغي أن تستجيب لإمكانيات هذه البنوك ومحيط نشاطها الحالي فضلا عن الاحتمالات المستقبلية لانفتاحها على أشكال المنافسة الدولية المختلفة، ما يعني أن تطوير البنوك الجزائرية سيكون عبر مراحل ومستويات متدرجة توافق من جهة الوضعية المتأخرة التي تعاني منها، ومن جهة أخرى تشجع الطلب على الخدمات المصرفية من قبل الفعاليات الاقتصادية وبالأخص الخدمات الحديثة منها، ما يعني تغييرا إيجابيا في النظرة الاقتصادية لمختلف أطراف العلاقة التمويلية والخدمية للبنوك وتغييرا في محيط نشاطها وعملها.

المطلب الأول: تطوير الإطار المؤسسي وتحديث الأداء المصرفي:

ينبغي على البنوك الجزائرية التعامل مع العناصر التي تمثل جوانب التطوير داخل الصناعة المصرفية، ومحاولة استيعابها بالقدر المتاح الذي يخدم أهدافها واستراتيجياتها، وذلك ببناء إطار مؤسسي متطور يقدم لهذه البنوك الفلسفة والمنهج المناسبين لممارسة أعمالها، ودعم هذه الأعمال بممارسات مصرفية سليمة وقاعدة رأسمالية متينة، بالإضافة إلى ترقية وتطوير الأداء للمصرفي إلى أبعد الحدود الممكنة أمامها، ما يعني في النهاية القدرة على عمارات متطلبات التطوير والتجديد المصرفي وامتلاك المزايا التنافسية الخاصة التي تتيح إمكانية التوحد والاستمرار ضمن المحيط التنافسي الدولي.

[2] زين الدين بن لوصيف، إستراتيجية تنمية الموارد البشرية لرفع كفاءة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 29-30 أكتوبر 2001.

- **بناء الإطار المؤسسي الملائم**

تتعدد وتتباين التحولات العالمية التي تقوم عليها مفاهيم العمل المصرفي وتتحدد وفقا لهوية البنك الذي يعمل اليوم في ظل عولمة وكونية الأعمال المصرفية والمالية، التي يصبح معها الإطار المؤسسي والبنية الذاتية للبنك عاملا هاما في تحقيق واستمرار وجوده على هذه الساحة، شريطة أن ينمو هذا الإطار بالصورة التي تراعي و توافق المتغيرات و المستجدات المصرفية العالمية و تنسجم مع أوضاعه وإمكانياته.

ولعل أبرز الاتجاهات التي تتجاذب حولها للمصارف العالمية اليوم بهذا الخصوص، تتمثل في السعي لاعتماد مفهوم البنوك الشاملة والقيام بعمليات الاندماج للمصرفي وتحويل الملكية، فيما يقف على الجانب الآخر عامل ارتكاز هام في مصاحبة هذه العمليات والمتعلق بتدعيم القواعد الرأسمالية، وعليه فإن البحث عن بنية مؤسسية متطورة للبنوك الجزائرية يمر عير هذه الاتجاهات، ويوجب العمل على:

- ممارسة الأعمال المصرفية الحديثة والانفتاح على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بتيني مفهوم البنوك الشاملة.
- دراسة الخيارات التي يطرحها كل من الاندماج المصرفي وخوصصة البنوك العامة في ضوء الأهداف والإيجابيات التي سبق تناولها.
- تعزيز وتدعيم رأس مال البنوك الجزائرية وتحديث طرق إدارة المخاطر بها.

- **تبني مفهوم العمل المصرفي الشامل:**

لا ينبغي عزل القطاع المصرفي الجزائري عمل التطور الحاصل في نشاط البنوك، والذي تميز في الفترة الأخيرة بالتنوع الكبير وخروج البنوك عن دورها التقليدي وتحولها إلى البنوك الشاملة، فالبنوك الجزائرية مطالبة بتبني هذه السياسة هدف بقائها واستمرارها في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية خاصة وأن البنوك الأجنبية أو النشاط المصرفي يشهد توسعا كبيرا من يوم إلى آخر، لأنه من بين أسباب قيام البنوك الشاملة هو القافية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وما تعنيه من فتح الأسواق للمنافسة العالمية، لذلك فإن ضرورة تحول البنوك الجزائرية إلى بنوك شاملة يعود لعدة أسباب منها:

- تحرير تجارة الخدمات المصرفية التي ستعرض وطبع تنافسي شديد في السوق المصرفية الجزائرية.
- باعتبار أن البنوك الأجنبية في معظمها هي بنوك شاملة وبهذا سوف تستحوذ على جميع الأنشطة المصرفية، مما يحتم على البنوك الجزائرية التحول إلى البنوك الشاملة لتعزيز مكانتها في السوق.
- تحقيق المزيد من الأرباح من خلال سياسة التنويع في الأنشطة المصرفية.

- الاندماج في الصناعة المصرفية العالمية والقدرة على المنافسة.

ويتطلب التحول إلى البنوك الشاملة قيام البنوك الجزائرية بالعديد من الوظائف الحديثة أهمها:

- التوسع في أنشطة الصيرفة الاستثمارية والتي تختصر في ثلاث وظائف أساسية وهي:
- الإسناد: ويعنى شراء الأسهم المصرفية بغرض ترويجها ، بيعها.
- تسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة لها.
- تقديم الاستشارات حول الإصدارات الجديدة.
- القيام بعمليات التمويل التأجيري.
- تقديم أنشطة تمويلية مبتكرة ونذكر في هذا المجال:
- تقديم القروض الشخصية.
- تمويل المشروعات الصغيرة.
- تقديم القروض المشتركة بين البنوك.
- الدخول في التعامل مع المستحدثات المصرفية الحديثة.

إن التحول إلى نظام البنوك الشاملة يوفر للبنوك الجزائرية عدة مزايا منها:

– إلغاء فكرة تخصص البنوك في مجالات محددة والتي لم تثبت نجاعتها طوال الفترة السابقة، فالدخول في أنشطة مصرفية متعددة يوفر المزيد من الأرباح للبنوك ويقلل من درجة المخاطر.

– تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية من خلال استحواذها على حصة كبيرة في السوق المصرفية.

– إن التنوع والتوسع في الأنشطة المصرفية يوفر عدة مزايا منها تحقيق المزيد من الأرباح نتيجة لتعدد الأنشطة والخدمات المصرفية، وكذلك يقلل من درجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فقيام البنوك، الجزائرية بتوريق المعاملات المالية مثلا يؤدي إلى تخفيض مخاطر التمويل وكذلك تخفيض تكاليف الاقتراض ويسهل كذلك عملية تمويل القطاع الخاص، وفي هذا الخصوص تم إصدار قانون توريق القروض الرهنية[1]، والذي يشكل تطوير المنظومة تمويل السكن وترقية التمويلات المصرفية.

[1] قانون رقم 06/05 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بتوريق القروض الرهنية، وقد دخل حيز التطبيق في 12 مارس 2006.

– نشتق من الفكرة السابقة أن البنوك الجزائرية يمكن أن تؤدي دورا كبيرا في تطوير وتنشيط سوق الأوراق المالية من خلال تنشيط حركة بيع وشراء الأوراق المالية بالبورصة الجزائرية، وهذا أمر يعكسه التوجه نحو إلغاء التخصص المصرفي التقليدي وظهور الخدمات المالية الشاملة في البنوك على ضوء التطورات الدولية المصرفية.

يمكن القول بأن النظام المصرفي الجزائري يحتاج إلى هذا النوع من الاستراتيجيات لمواجهة تحديات المنافسة التي ستفرضها عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية، فالتحول إلى النظام البنوك الشاملة ذات الأنشطة المتنوعة والمتطورة يعد خطوة أولى لمواجهة هذه المنافسة، كما يجب على الحكومة الجزائرية كذلك أن توفر البيئة التشريعية والتنظيمية الملائمة.

- **التحضير الجدي لإقامة تجمعات مصرفية كبيرة:**

تتوقع في السنوات المقبلة وبعد انضمام الجزائر إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية دخول عدد كبير من المؤسسات المصرفية الكبيرة إلى السوق الجزائرية لعرض خدماتها التي تكتسي طابع الابتكار والتجديد، خاصة وأن الساحة المصرفية الجزائرية لم تعرف لحد الساعة هذا النوع من الخدمات، لذلك نرى أنه من الضروري على البنوك الجزائرية أن تعتمد على سياسة الاندماج المصرفي وأن تولي لها أهمية كبيرة في مواجهة التحديات المرتقبة.

هناك عدة أسباب تؤدي إلى ضرورة اندماج البنوك الجزائرية، نذكر منها:

- عدم قدرة البنوك الجزائرية منفردة على منافسة البنوك الأجنبية.
- تعتبر رؤوس أموال البنوك الجزائرية صغيرة الحجم مقارنة برؤوس الأموال الضخمة التي تجمعت لدى البنوك العالمية والتي في غالبها هي بنوك مندمجة.
- ضعف في كفاءة أداء البنوك الجزائرية وعدم تجربتها في دخول مجالات الخدمات المصرفية الحديثة كالمشتقات المالية وغيرها.

ويتحقق من وراء اندماج البنوك الجزائرية – ليس فيما بينها فقط وإنما مع بنوك أخرى – عدة مزايا، نذكر منها:

- تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية بعد عملية الاندماج.
- تخفيض التكاليف والأعباء وتعظيم الأرباح ، تحقيق وفرات الحجم، ذلك أن تكاليف البنوك قبل عملية الاندماج تكون أكبر والعكس بالنسبة للأرباح والعوائد، وهذا ما يعرف باقتصاديات الحجم أو فكرة زيادة الكل على الجزئيات.

- تتمكن البنوك الجزائرية من الوصول إلى الأسواق العالمية، و بالتالي الاستفادة المتبادلة من عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، فالاندماج يزيد من قدرة المصارف الجزائرية على فتح فروع جديدة داخلية وخارجية[1].
- يؤدي الاندماج إلى توفير رؤوس أموال ضخمة إذ أن القاعدة الرأسمالية الكبيرة تمثل أحد العوامل الهامة في تحديد المركز المالي، وبالتالي تصبح البنوك الجزائرية قادرة على تحمل المخاطر الناتجة عن الودائع وخاصة مخاطر القروض التي تعاني منها البنوك الجزائرية باستمرار.
- زيادة كفاءة البنوك الجزائرية "حيث أن المصارف الكبيرة تكون في وضع أفضل وكفاءتها تفوق كفاءة المصارف الصغيرة"[2].
- يؤدي الاندماج إلى جمع الكفاءات والإطارات المصرفية، وبالتالي خلق إدارة جديدة تكون أكثر خبرة و تعمل بدرجة أعلى من الكفاءة.
- المطلوب من البنوك الجزائرية ليس اندماجها فيما بينها فقط حيث يمكن أن تكون عملية الاندماج مع بنوك خاصة أجنبية. وبهذا تقترح ثلاث صيغ لعملية الاندماج :
  - اندماج البنوك الجزائرية مع بنوك أجنبية.
  - اندماج البنوك العمومية مع البنوك الخاصة الجزائرية.
  - اندماج البنوك العمومية فيما بينها.

- **اندماج البنوك الجزائرية مع بنوك أجنبية:**

تعتبر هذه الصيغة الأفضل من بين الصيغ المقترحة لعملية اندماج البنوك الجزائرية في المرحلة المقبلة نظرا لما يمكن أن تحققه من وراء هذه العملية، هذا سوف تنتقل البنوك الجزائرية من وضع المنافس لكل البنوك إلى وضعية الحليف لبعض هذه البنوك وتشكيل كيانات مصرفية جديدة تكون قادرة على المنافسة بعد عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وهناك عدة مزايا تعود على البنوك الجزائرية بعد اندماجها مع البنوك الأجنبية نذكر منها:

- اكتساب البنوك الجزائرية المندمجة تكنولوجيا مصرفية عالية، باعتبار أن البنوك الأجنبية هي بنوك رائدة في المجال التكنولوجي، وبهذا تصبح التكنولوجيا هي الأداة الهامة للمنافسة داخل الصناعة المصرفية في الجزائر.

---

1 مرابط أسيا، العولمة وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات–، جامعة الشلف، يومي 14و15 ديسمبر 2004، ص: 243.

2 عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف –نظرة شمولية–، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات–، جامعة الشلف، يومي14و15 ديسمبر 2004، ص: 26.

- زيادة في حجم رأس المال لدى البنوك بعد عملية الاندماج، وذلك لما تتوفر عليه البنوك الأجنبية من رؤوس أموال ضخمة
- زيادة في حجم رأس المال لدى البنوك بعد عملية الاندماج، وذلك لما تتوفر عليه البنوك الأجنبية من رؤوس أموال ضخمة.
- التوسع في النشاط المصرفي داخليا وخارجيا.
- كسب ثقة الجمهور خاصة بعد الهزات والأزمات التي تعرض لها النظام المصرفي الجزائري.
- توسع كبير في الخدمات المالية مما يؤدي إلى تنشيط حركة السوق المالية الجزائرية.

كما يمكن للجزائر في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أن تتقدم بطلب أو بشرط يقضي باندماج بعض البنوك الجزائرية مع بنوك أوروبية.

- **اندماج البنوك العمومية مع البنوك الخاصة الجزائرية:**

رغم انه تم سحب الاعتماد من جميع البنوك الخاصة ذات الرأسمال الجزائري إلا انه من المتوقع أن يتم إنشاء بنوك خاصة جزائرية أويتم منح الاعتماد للبنوك الخاصة السابقة من قبل مجلس النقد والقرض وذلك في حال استكمالها للشروط الجديدة، وخاصة ما يتعلق برفع رأس المال التأسيسي إلى 5.2 مليار دج ويتحقق ذلك من خلال اندماجها مع البنوك العمومية، وكذلك تستفيد البنوك الخاصة من عملية الاندماج باعتبار أن البنوك العمومية لديها خبرة طويلة في مجال العمل وهي تعرف جيدا السوق الجزائرية.

- **اندماج البنوك العمومية فيما بينها:**

يوفر اندماج البنوك العمومية فيما بينها عدة مزايا خاصة بعد الانضمام إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وفتح السوق الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية، حيث تؤدي عملية الدمج إلى زيادة رؤوس الأموال والى تجميع الموارد وبالتالي حسن استعمالها، ومنه تستطيع البنوك تمويل عدة مشاريع والدخول في مجالات عديدة وتقديمها لخدمات مصرفية ذات جودة عالية، لتتيح بذلك وضعا تكون فيه هذه البنوك أكثر قدرة على منافسة البنوك الأجنبية،إلا أن هذا النوع من الاندماج سوف يؤثر على السوق المصرفية الجزائرية من خلال زيادة عملية التركز، فالبنوك العمومية وقبل عملية الاندماج تمتلك أكثر من 95% من إجمالي الأصول[1] ،وهي تسيطر كذلك على تمويل الاقتصاد، حيث تقدم حوالي 95% من إجمالي القروض، إضافة إلى أنها بنوك مدعومة من طرف الدولة وبالتالي فان عملية دمجها فيما بينها سوف يزيد من درجة

1 بوزعرور عمار و دراوسي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية –حالة الجزائر –، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات– ، جامعة الشلف، بومي14و15 ديسمبر 2004، ص : 47-48.

احتكارها للنشاط في السوق المعرفة الجزائرية، وهذا يؤدي إلى تغييب المنافسة بين البنوك في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية والى إضعاف القدرة التنافسية للبنوك صغيرة الحجم، كما حدث في فرنسا حيث أدت عملية التكتل بين المصارف الكبرى إلى إزاحة و طرد المصارف الفتية من السوق.

كذلك فعملية احتكار السوق تتعارض مع المادة الثامنة من اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات التي تنص على أن الدولة المانحة للمحتكرين المحليين الحق في احتكار السوق المحلية يجب أن تتأكد من عدم استغلال هذا الحق بطريقة لا تتناسق مع التزام الدولة بالتحرير، وقد تناولت الملاءة التاسعة من الاتفاقية الممارسات التي تحد من المنافسة.

- **إتمام مشاريع خوصصة البنوك العمومية:**

بعد استعراضنا لما يتعلق بالعمل المصرفي الشامل والاندماج المصرفي نأتي على تناول الاتجاه الذي أخذ الحيز الأكبر في مشاريع الإصلاح المصرفي وهو خوصصة البنوك العمومية، فعلى الرغم من الوقت الطويل الذي أخذه الحسم في العملية وعدم وصولها بعد إلى مراحل حاسمة فقد تم الشروع في تجسيد البدايات الأولى لهاء ويعتبر القرض الشعبي الجزائري CPA أول بنك عمومي ينتظر أن تم خوصصته.

عملية الخوصصة هذه التي قدمت مقترحات بشأنها للجزائر من قبل صندوق النقد الدولي، يتوقع منها مساهمة كبيرة في تحسين مؤشرات أداء البنوك العمومية التي تخضع لها، واستفادتها من الدعم والخبرة في المجال التقني ومجال التسيير، كما وينتظر أن تؤدي إلى الرفع من درجة تنافسية القطاع المصرفي ونوعية الأصول التي تتداول فيه، وأن تعكس بصفة إيجابية على أداء مختلف البنوك الأخرى سواء البنوك العمومية الأخرى التي لم يتم خوصصتها أو البنوك الخاصة، وبالإضافة إلى ذلك فقد اعتبر أن دخول البنوك الأجنبية في رأسمال البنوك العمومية الجزائرية ليس فقط مساعدة للدولة لتحديث النظام البنكي ولكن "لإعادة تقييمه أيضا".

فيما يخص التجربة الجزائرية في هذا المجال:

– يطرح موضوع الأسلوب الذي مست به عملية الخوصصة، هل هو باتجاه طرح أسهم للمكتبين في الأسواق المالية أو البيع المؤسسة مالية أجنبية؟، لقد اختارت الجزائر أن تتم خوصصة بنوكها العامة عن طريق فتح رأسمال هذه البنوك لصالح مستثمر رئيسي حتى يمكنه القيام بإدخال التطور التقني والفني اللازم، ونقل الخبرات في مجال الابتكار المالي وغيره من

العمليات المصرفية الحديثة، وما يدعم هذا التوجه هو تسجيل معظم الدول النامية التي شهدت خوصصة بنكية عن طريق السوق المالية البنوك ضعيفة الفعالية[1].

– يطرح تساؤل حول كيفية الاستفادة من فتح رأس مال البنك العمومي المخوصص، هل تكون كنسبة منوية منه أم عن طريق زيلاته؟، وفي هذا الصدد فإن الاحتمالات المستقبلية لنمو وتوسع نشاطات البنك وطبيعة التكوين الذي ستكون عليه محفظته المالية يعتبران الأساس الذي يسمح بتحديد ما إذا كانت الإضافة إلى رأس المال مجدية من عدمها.

– يثار موضوع النسبة التي سيمثلها البنك المشتري، وهي أحد النقاط التي كانت وراء تردد العديد من البنوك الأجنبية في التقدم بعروضها، حيث كانت تتمسك الجزائر بالأغلبية 51% غير أن وزير المالية أكد مؤخرا قبول الجزائر فتح رأس مال بنوكها العمومية بنسبة 51% لصالح البنوك الأجنبية [2]وهو ما يمنحها الأغلبية داخل مجالس الإدارة.

وإجمالا فإنه إذا كان التوجه نحو شمولية العمل المصرفي يمثل إضافة للوظيفة التجارية للبنوك الجزائرية وفرصة لتحقيق مكاسب جديدة وتخفيض لحجم المخاطر، والوسيلة الأقدر على خدمة أغراض التنمية الاقتصادية، فإن الظروف المرحلية الحالية للنظام المصرفي الجزائري تجعل هناك مفاضلة بين إجراءات الخوصصة وعمليات الاندماج لصالح الأولى، وبالتالي فإن إستراتيجية تطوير هذه البنوك في جانبها الهيكلي تعتمد على فتح رأسمال البنوك العمومية أمام المتعاملين الأجانب مع ضرورة المرور نحو مجالات أرحب في العمل المصرف يوفرها تطبيق مفهوم البنوك الشاملة، كما يتعين دراسة وتقييم مدى نجاح أولى عمليات الخوصصة ودرجة التغيير في أداء الوظيفة المصرفية داخل البنوك المعنية داخلها وخارجها، وهي العمليات التي ينتظر أن تشمل كلا من القرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني الجزائري، بحيث يمكن الاستفادة منها لصالح البنوك الأخرى.

- **تدعيم ملاءة المؤسسات المصرفية الجزائرية:**

آخر جانب هام في هذا الإطار والذي يكمل ما سبق الحديث عنه، يتمثل في تعزيز وتقوية قاعدة رأسمال البنوك الجزائرية، حيث تشكو هذه الأخيرة من ارتفاع الأصول غير الفعالة في محفظتها المالية والتي يمتد تأثيرها السلبي إلى رأس المال، فتطور بيئة العمل المصرفي عالميا والذي جعل الصناعة المصرفية ترتكز في عملها على إدارة المخاطر، بالإضافة إلى ارتباط عملية رفع الملاءة بعدد من العوامل التي تدخل في مسار التأهيل و وجود ضغوط مع تطور حجم السوق المصرفية الجزائرية وتطور السيولة النقدية فيها، يجعل من اخبار رفع رأسمال البنوك الجزائرية أمرا ضروريا، وفي هذا الشأن فإن إعادة

[1] خالد منة، العلاقة بين المؤسسة والبنك: محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات–، جامعة الشلف، يومي14و15 ديسمبر 2004، ص: 216.

[2] الخبر، يومية وطنية، العدد 4429 بتاريخ 23 جوان 2005.

رسملة البنوك الجزائرية بهدف الوصول إلى إرساء ملاءة هذا القطاع على قاعدة دائمة وتحسين مركزها المالي في مواجهة أي عمليات تطوير أو خوصصة، أي إمكانية لرفع رؤوس أموال البنوك العمومية عن طريق السوق المالية أومن خلال عمليات الاندماج غير مطروحة، فإن السلطات العمومية تبقى الجهة الوحيدة في القيام بمثل هذه العمليات.

كذلك فإنه يتعين على البنوك والسلطات النقدية والمالية في الجزائر أن تسعى إلى مسايرة وتبني التوصيات الجديدة الصادرة عن لجنة بازل فيما يخص إدارة رأس المال والتحكم في المخاطر المرتبطة به، من خلال إدخال التغييرات المناسبة سواء من ناحية التشريع أومن ناحية التطبيق العملي لها.

- **تطوير الأداء المصرفي ورفع القدرة التنافسية:**

بعد تطوير الأداء المصرفي للبنوك الجزائرية إكمالا وتعزيزا لمساعي بناء إطار مؤسسي ملائم، وتحقيقا للهدف المنشود في جعل هذه البنوك تواكب الاتجاهات العالمية التي تعرفها الصناعة المصرفية، فعلى البنوك الجزائرية أن تتخلى عن صفة الإتكالية التي تعيشها، وأن تسعى إلى اكتساب القدرات التنافسية التي تؤهلها للبقاء والاستمرار، ليس فقط من خلال التواجد لسنوات قادمة داخل هذه الساحة، بل البحث عن تثمين حصتها داخل هذه السوق وخارجها وامتلاك قدرات إبداعية وتنافسية في مجال عملها ونشاطها.

إن ضرورة تحديث المفاهيم المرتبطة برفع كفاءة الأداء المصري والتي تقتضيها الطبيعة التنافسية السائدة في الأسواق المصرفية الدولية، تحتم على البنوك الجزائرية اللحاق بما تم تحقيقه والوصول إليه من قبل البنوك الرائدة هنا إن لم نقل العمل على الحصول على ميزات تنافسية خاصة بها داخل هذه الأسواق، وهو ما ليس مستحيلا في حال وجود رؤية متبصرة ونية صادقة في العمل على تحقيقه والنجاح فيه.

وتحليلنا حول تحديث جانب أداء البنوك الجزائرية يمر عبر الاتجاهات التي أصبحت تصنع مستقبل هذه الصناعة، ليفي تفصيل الدقائق التي من شأنها منح البنك الأفضلية والتفوق النسبي في استعمالها تقع داخل هذه الاتجاهات، بشكل يعمل على تحديد وإبراز أهم القدرات والإستراتيجيات التي تستجيب للبنية الذاتية للبنك والتي تتوافق مع المحيط الذي يمارس عمله من خلاله.

في ضوء ما تم تناوله، فإن الرفع من أداء البنوك الجزائرية يقوم على ما يلي:

- **تبني إستراتيجية التسويق المصرفي:**

النظام المصرفي الجزائري هو الوجهة حلقة الاقتصاد الجزائري،ففي كل دول التوجه الاشتراكي السابق قد أولت نظمها المصرفية أهمية قصوى حين وضعها لأسس التحول نحو اقتصاد السوق لما له من قيمة لدى المستثمرين المحليين والأجانب، وأن كسب المصرف لثقة الزبون يعتبر هدفا كبيرا قد عملت للمصارف في الدول المتطورة كثيرا لأجل الوصول إليه، ويمثل التسويق المصرفي احد ركائز الفلسفة المصرفية في العصر الحديث، فهو الذي أكسب المصارف في البلدان المتقدمة نجاحا هاما وأعطاها وضعية تنافسية رائدة وثقة وولاء المستثمرين والأفراد.

إن التسويق للمصرفي هو: "مجموعة الأنشطة المتكاملة، والتي تجرى في إطار إداري محدد وتقوم على توجيه خدمات البنك لتحقيق الإشباع للمتعاملين من خلال عمليات مبادلة تحقق أهداف البنك، وذلك في حدود توجهات المجتمع"[1].

كما يعرفه واير" بأنه النشاط الذي ينطوي على تحديد أكثر الأسواق ربحية في الوقت الحاضر والمستقبل وتقييم الحاجات الحالية والمستقبلية للعملاء ، فهو يتعلق بوضع أهداف المؤسسة وإعداد تصميم الخطط اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وإدارة الخدمات المصرفية بالطريقة التي يمكن بواسطتها تنفيذ تلك الخطط، كما أنه يتضمن عملية التكييف التي يتطلبها التغير البيئي" [2].

وقد تطور التسويق المصرفي وزادت أهمية ترويج وتسويق الخدمات بالنسبة للبنوك، بسبب زيادة حدة المنافسة في السوق المصرفية بين البنوك، أو ما أفرزته كذلك عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية من اتجاهات تنافسية جديدة بين البنوك والمؤسسات غير المصرفية والتي تراحم البنوك في مجال عملها، لذلك يصبح لزاما على البنوك الجزائرية في ظل البيئة التنافسية التي يفرضها تحرير التجارة الخدمات المصرفية أن تنسى إستراتيجية التسويق التي تعتمد على الاهتمام الشخصي بالعملاء والوصول إلى مستوى تلبية حاجاتهم، وهذا ما يتطلب التحقيق شرطين أساسيين هما:

- أن تتكيف البنوك الجزائرية مع تطورات المحيط والسوق

– أن تميز خدماتها المصرفية المقدمة بالقدرة على المنافسة وذلك من خلال:

- التحديث أنظمة وأساليب العمل بالبنوك مما يؤدي إلى سرعة أداء الخدمات.

[1] بن نافلة قدور وعرابة رابح، التسويق البنكي وقدرته على إكساب البنوك الجزائرية ميزة تنافسية، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية– واقع وتحديات–، جامعة الشلف ، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص: 508

[2] نفس المرجع ص: 508.

- تقديم الخدمات الاستشارية العملاء
- تحديث أماكن تأدية الخدمات بما يجعلها أكثر جاذبية
- تطوير وإنتاج خدمات مصرفية جديدة كالتعامل مع الابتكارات المالية الحديثة.
- إنتاج فروع جديدة للبنوك وتلبية طلبات الزبائن المتزايدة للقروض مختلف أنواعها.
- الاهتمام بالترويج وهذا راجع للدور الذي يلعبه في جذب العملاء من خلال إقناعهم بميزة وجود الخدمات المصرفية المقدمة وذلك عن طريق :
  - إيصال معلومات عن الخدمة للصرفية للعملاء الحاليين أو المرتقبين.
  - إثارة اهتمام العملاء بهذه الخدمة.
  - تغيير اتجاه العملاء وخلق تفضيلات لديهم.
- تدعيم وسائل الإعلام والاتصال والتي أصبحت تعتمد أساسا على الإنترنت.

ومن أهم ركائز ووظائف التسويق المصرفي التي يجب على البنوك الجزائرية التركيز عليها[1]:

- خلق أو صناعة العميل بالسعي نحو العميل المرتقب ومعرفة احتياجاته ورغباته.
- المساهمة في اكتشاف الفرص الاقتصادية ودراستها وتحديد المشروعات الجيدة، بما يكفل إيجاد عميل جيد.
- تصميم مزيج الخدمات المصرفية بما يكفل إشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل مستمر يكفل رضاء العميل، وذلك بعد القيام بدراسة وافية لاحتياجات العملاء.
- القيام ببحوث السوق وجمع وفحص وتحليل تطورات السوق واتجاهاته.
- مراقبة ومتابعة المعلومات الرائدة من السوق المصرفي والتي تتضمن قياس انطباعات العملاء عن مزيج الخدمات المقدمة ومدى تقبلهم له ورضاهم عنه وتحديد الأوجه الإيجابية والسلبية التي يتعين الاستفادة منها.
- تهيئة بيئة مصرفية مناسبة للعملاء تمكن البنك من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين الانطباع المصرفي لدى العميل عن طريق انتقاء من يتعامل مع العملاء ممن تتوافر فيهم بعض الصفات الشخصية المميزة مثل: اللباقة والذكاء والثقة والكفاءة.

وتجمع جميع الدراسات الخاصة بواقع الممارسة التسويقية في البنوك الجزائرية، على أن تطبيق التسويق في البنوك الجزائرية مازال لم يرتق إلى المستوى المطلوب، وينظر إلية نظرة ثانوية وهامشية، وأن معظم البنوك الجزائرية لم تول أهمية إلى

[1]- طاري محمد العربي، المزيج التسويقي للبنوك الجزائرية - حقائق وآفاق -، محلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، سبتمبر 2005، العدد 08، ص: 90.

الوظيفة التسويقية ضمن الوظائف الرئيسية للبنك، ونجد أن الوظيفة التسويقية غير محددة بشكل واضح في هيكلها التنظيمي، باستثناء ربما بعض البنوك، كالصندوق الوطني التوفير والاحتياط CNEP الذي أقام مديرية للتسويق من أجل الترويج لمنتوجاته والقيام بالحملات الإشهارية بطرق تسويقية ودعائية مبتكرة مثل:النشرية الإشهارية التي يصدرها قسم الصحافة والاتصال التابع له، وكذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الذي لديه مديرية التسويق والاتصال، هذه الأخيرة تعتبر من أهم المديريات التابعة المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير، و التي مهمتها:

- انجاز الدراسات ، التقارير والبحوث الموجهة للاستعمال على مستوى البنك.

- متابعة الابتكارات التكنولوجية ومحاولة توظيفها لصالح البنك.

- تطوير العمل المصرفي على مستوى البنك.

- تصميم وإعداد الإستراتيجية التسويقية للبنك.

أما فيما يخص عوامل نجاح إستراتيجية التسويق المصرفي في البنوك الجزائرية، فنذكر[1]:

- العوامل القانونية: وهي التشريعات والقوانين التي تسمح بإزالة القيود الإدارية والبيروقراطية عن البنوك التجارية وبالتالي يسمح لها باستعمال تقنيات التسويق المصرفي بكل حرية، ويتطلب ذلك إصدار قوانين تدعم استقلالية البنوك التجارية وتؤدي إلى زيادة تحرير السوق النقدية.

- العوامل البشرية: إن نجاح إستراتيجية التسويق المصرفي يحتاج إلى طاقات بشرية يوظفون معارفهم العلمية في ميدان التسويق والركون الحقائق الميدانية اليومية للبنوك، وهذا يتطلب معرفة جيدة للسوق واتخاذ قرارات تماشى مع تطورات السوق الجزائر.

- العوامل التكنولوجية يعتبر العامل التكنولوجي أهم عامل يضمن نجاح إستراتيجية التسويق العراقي في البنوك الجزائرية، فالأدوات التكنولوجية الحديثة وكذلك تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لها دور كبير في جذب اكبر عدد من العملاء فهي توفر:

- إمكانية طلب الخدمات المصرفية من أي مكان.
- توفر درجة عالية من الراحة للعملاء من خلال عرضها طوال ساعات اليوم.

[1] رايس حدة، البنك المركزي وإعادة تحديد ميولات البنوك التجارية –حالة الجزائر –، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تقود وتمويل، جامعةعنابة، 1999، ص: 184.

- توفر تنفيذ العمليات بسرعة وفي وقت قياسي حقيقي.
- تحقق مبدأ السرية المصرفية.

- العوامل المالية: إن استغلال الطاقات البشرية وتدريب وتكوين المتخصصين في مجال التسويق المعرفي وكذا اقتناء التكنولوجيا الجديدة والمتطورة يحتاج إلى موارد مالية كبيرة، فالدولة مطالبة بتوفير ميزانية مخصصة تكفي إستراتيجية التسويق المصرفي ونجاحها في البنوك الجزائرية.

إن نجاح وتطور التسويق المصرفي يعني اهتمام البنوك الجزائرية وأخذها بعين الاعتبار لجميع هذه العوامل، وتحويلها إلى كيان تسويقي يركز على المحافظة على العملاء ويسعى نحو العملاء المرتقبين.

- **تطوير القدرة على استيعاب واستخدام التكنولوجيات المصرفية الحديثة:**

لاشك أن أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة هو تعاظم دور التكنولوجيا المصرفية والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات لمصرفية وابتكار تطبيقات جديدة للخدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء، بما يتلاءم مع الإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الحادي والعشرين.

وقد اهتمت الدول المتقدمة بشكل خاص بتكثيف الاستخدام لأحدث تقنيات المعلومات والاتصالات في المجال المصرفي لتحقيق هدف اخفاض العمليات المصرفية التي تتم داخل فرع لبنك،حيث أصبحت لا تتجاوز 10% من إجمالي العمليات، بينما تتم جميع العمليات الأخرى بواسطة قنوات إلكترونية، مثل: أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع الإلكترونية، وهو ما ترتب عليه تغيرات ملحوظة في طبيعة وآليات تقديم الخدمة المصرفية من أهمها:

– انخفاض تكلفة التشغيل، لاسيما التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات، فضلا عن تقلص استخدام النقود.

– تزايد أهمية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، ومنها بطاقات الائتمان والشيكات الإلكترونية والنقود الإلكترونية بشكل عام.

– أدى ذلك إلى تحرير العملاء من قيود المكان والزمان وظهور ما يعرف بالخدمات المنزلية المصرفية التي وفرت الوقت والجهد لعملاء البنوك[1].

– وأخيراً فقد أدى تطبيق التقنيات الحديثة إلى تمكين البنوك من تقديم خدمات لعملائها لم تكن معروفة من قبل، كأجهزة الصراف الآلي وخدمات سداد الفواتير بالتليفون وظهور البنوك الإلكترونية والبنك المحمول[1].

[1] بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، العدد 35، 2003، ص:09.

وعليه فقد أصبحت البنوك الجزائرية مطالبة ببذل المزيد من الجهود لتدعيم قدرتها التنافسية، لاسيما مع دخول اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي حيز التنفيذ ، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية وما ستواجهه البنوك الجزائرية من منافسة شرسة من قبل البنوك الأجنبية، حتى أضحت قدرتها على الصمود في مواجهة هذه التحديات أمرا مرهونا بنجاحها في الاعتماد على تقنية المعلومات كأحد ركائز اتخاذ القرار، ومدى استفادتها من ثورة العلم والتكنولوجيا لرفع مستوى الأداء.

ولعل أهم المحاور التي يجب أن تتبناها الجزائر لتعظيم استفادتها من التطبيقات التكنولوجية الحديثة في العمل المصرفي تذكر:

– زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات باعتباره أهم الأسلحة التي تحرص البنوك على اقتنائها للصمود في حلبة المنافسة وتقديم خدمات مصرفية متطورة، وأن تضطلع الدولة بمهمة التحديث التكنولوجي للبنوك العمومية في المرحلة الراهنة، خاصة في ظل الرخاء المالي المسجل حاليا الناتج عن ارتفاع أسعار النفط.

– الإسراع في تنفيذ شبكة الاتصال بين المركز الرئيسي لكل بنك وباقي فروعه بما يضمن سرعة تداول البيانات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الإلكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى محليا وعالميا.

– الإسراع في جعل نظام آلية وسائل الدفع موضع التنفيذ، وخاصة نظام المقاصة الإلكتروني.

– ضرورة التوسع في استخدام النقود الإلكترونية، وتعميم خدمات الصراف الآلي ATM، والتوسع في تعميم استخدام البطاقات البنكية كأداة للسحب والائتمان ومنح الحوافز للأفراد حاملي البطاقات والتجار الذين يقبلون التعامل بالبطاقات البنكية، بالإضافة إلى تقديم خدمات متنوعة مثل تسجيل أوامر الدفع الإلكترونية التي يطلبها العملاء لتسوية معاملاتهم المالية والتجارية.

ورغم الجهود المبذولة من طرف البنوك الجزائرية لملاحقة التطورات التكنولوجية في مجال الصناعة المصرفية، كاقتناء أحدث التجهيزات والحواسب والأنظمة الآلية، إلا أنه مازال الكثير مما يجب عمله من طرف البنوك الجزائرية في هذا المجال للوصول إلى المستويات العالمية في ميدان استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية،ولعل هذا الجانب يعد من بين الكثير من نقاط الضعف التي تسجل للبنوك العمومية الجزائرية.

[1] البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، 2001، ص:42.

- **مواكبة المعايير المصرفية الدولية:**

نظرا للتطورات التي شهدتها العمليات المصرفية، كان لابد من إعادة النظر في النظم الرقابية والإشرافية، لذلك أصدرت لجنة بازل والمؤسسات الدولية العديد من القواعد والمعايير الرامية إلى تحقيق السلامة المصرفية الدولية. إن البنوك الجزائرية مطالبة بمراعاة هذه القواعد في سياق سعيها إلى تحسين خدماتها والارتقاء بمستوى أدائها، ومن بين أهم المجالات التي ينبغي العمل على مواكبتها نذكر ما يلي:

- **تطوير السياسات الائتمانية بالبنوك:**

حددت لجنة بازل رؤيتها الخاصة بالرقابة على المخاطر المصرفية التي احتلت فيها قواعد منح الائتمان مكانة هامة، وقد اشتملت تلك القواعد على ضرورة كفاية القواعد الإرشادية لمنح الائتمان، وكفاية سياسات تقييم جودة الأصول، وكفاية مخصصات الديون المعدومة، ووضع ضوابط للحد من مخاطر التركز والتي تقدر عادة بنسبة من رأس المال تصل إلى 25%.يجب أن تحدد السياسة الائتمانية لكل بنك اختصاصات الجهات المسؤولة عن منح الائتمان بالبنك مع زيادة فاعلية دور إدارة التفتيش بالبنك في الرقابة على عمليات الائتمان.

- **الاهتمام بإدارة المخاطر:**

في ضوء ما شهدته الصناعة المصرفية من انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي، فضلا عن تنامي استخدام الابتكارات المالية، أصبحت الصناعة المصرفية ترتكز في مضمونها على إدارة المخاطر، ولاشك أن حسن إدارة المخاطر يتطلب ثلاثة مراحل مترابطة هي :

– تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.

– القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات مناسبة.

– قدرة الإدارة على مراقبة تلك المخاطر قياسا بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر، وهو ما يتطلب جهد متواصل يمثل صميم العمل المصرفي، ومن المعروف أن العمل المصرفي يتعرض للعديد من المخاطر والمتمثلة في مخاطر الائتمان والعمليات المصرفية، أسعار العائد،السيولة، الاستثمار، السمعة والالتزام بالقوانين المعمول بها فضلا عن المخاطر الإلكترونية.

ونظرا لتنوع تلك المخاطر وأهمية قياسها وإدارتها بأسلوب علمي – لاسيما وأن معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل يعتمد عليها بصورة رئيسية – فإن على البنوك الجزائرية أن تبدأ على الفور باتخاذ العديد من الإجراءات لتحقيق ذلك من خلال:

– العمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواعها، وإنشاء إدارات خاصة لوضع ومتابعة تنفيذ السياسة المتبعة بالنسبة للمخاطر، وأخرى لمتابعة تنفيذ السياسات الائتمانية الموافق عليها وتقوية دور الرقابة الداخلية وتفعيل دورها، بحيث تستطيع توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد الفعل.

– تدريب الكوادر المصرفية بصفة مستمرة في هذا المجال.

– توفير الأنظمة المعلوماتية لإدارة المخاطر أو ما يعرف بتكنولوجيا إدارة المخاطر.

- **وضع آلية للإنذار المبكر بالبنوك:**

مع تعاظم الاهتمام بموضوع سلامة النظام المالي، ومع التوجهات القوية لتدعيمها من قبل المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين ولجنة بازل للرقابة المصرفية، فإن هناك حاجة ماسة لإنشاء وحدات للتنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية بالبنوك الجزائرية، وذلك للعمل على زيادة قدرة البنوك على الاستخدام الكفء لمواردها ومواجهة المخاطر التي قد تواجهها عند القيام بأعمالها، فضلا عن معاونة صانعي القرار في التعرف على أية اختلالات خاصة في المدى القصير، واقتراح أهم الأساليب والإجراءات التي تعالج الموقف أولا بأول قبل تفاقم المشكلات.

المطلب الثاني: العوامل المساعدة على دعم اتجاهات تطوير الإطار المؤسسي وتحديث الأداء المصرفي:

يستدعي الاضطلاع بمهام مصرفية حديثة ضمن إطار مؤسسي متطور تحديد مناهج التنظيم والتشغيل، وإدخال تغييرات كبيرة على بعض المجالات التي لا يمكن الوصول من دونها إلى نتائج مرضية وذات معنى لعمليات التطوير والتحديث للبنوك الجزائرية، حيث أن لهذه العناصر دورا على قدر من الأهمية في إنجاح المداخل السابقة لعصرنة هذه البنوك ورفع مقدرتها على التعاطي مع المستجدات والتحولات العالمية في ميدان العمل المصرفي.

وعلى الرغم من وجود عدد من الجوانب المشمولة هذا الوصف، إلا أن هناك ثلاث عناصر مهمة هي:

- **تطوير ورفع كفاءة أداء العنصر البشري:**

يظل العنصر البشري أحد أهم الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي، هذا إذا ما ترافق مع الكفاءة في الأداء، "فالبنوك الجزائرية وعلى الرغم مما تتوفر عليه من عدد هائل من الموظفين حيث فاق عددهم 30000 موظف في سنة "2000"، لم يحقق هذا تقدما كبيرا في الكفاءة والأداء كون عدد كبير منهم لم يتلق أي تكوين أو لديهم تكوين ضعيف.

فالمدرسة العليا للبنوك ESB التي افتتحت سنة 1996، والقائمة على توفير تكوين متخصص، لا يتم اللجوء إليها إلا قليلا من طرف البنوك، لذلك يجب على البنوك بذل جهود كبيرة لتكوين الإطارات المصرفية القادرة على مسايرة واستيعاب التطورات في مجال الخدمات المصرفية وتحقيق تحسين في مستوى تقدم الخدمات لمصرفية، والعمل بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.

وقد عملت بعض البنوك الجزائرية على مراعاة ذلك من خلال برامج التكوين الخاصة، إلا أن الاهتمام الفعلي بهذا النوع من التكوين لا يزال ضعيفا، حيث يعد هذا النوع من التكوين مجرد ملتقيات منظمة من طرف شركة تكوين ما بين البنوك SIBF، إضافة إلى التكوينات المانحة للشهادات وهي من بين أهم وسائل تشجيع المعرفة في البنوك، حيث يستكمل العمال دراستهم مع تسديد كل مصاريف الدراسة من طرف البنوك وذلك من أجل رفع قدراتهم العملية في المجال البنكي، وتمنح لهم شهادات تتمثل في:

- شهادة الثقافة البنكية CCB .
- إجازة بنكية BB .
- شهادة تحضيرية للدراسات العليا البنكية CPES
- شهادة في الدراسات العليا للبنوك DESS .

يبقى على البنوك الجزائرية أن تبذل المزيد من الجهود من أجل الارتقاء بالعنصر البشري وتحقيق أفضل استغلال للموارد البشرية عن طريق:

- الاستعانة بخبرة البنوك العالمية لتدريب الإطارات البنكية على استخدام الأدوات المستحدثة، وإرسال الموظفين لبعثات تدريبية في الخارج.

– البحث عن إدارات فاعلة وكفاءة قادرة على التفاعل مع متغيرات الصناعة المصرفية المستمرة والمتواصلة .

– مشاركة الموظفين في وضع أساليب تطوير الأداء، وهو ما يضمن التزامهم وحماسهم عند التطبيق.

– وضع نموذج موضوعي لتقييم أداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها أداء الوحدة البنكية التي يعمل بها الموظف ودوره في تحقيق هذه النتائج، مع ضرورة تحقيق التفاعل المستمر والمباشر بين الرئيس والمرؤوس ما يسمح بحسن التقييم

– تشجيع الموظفين بإقامة نظام تحفيزي أحسن للأجور وذلك عن طريق [1]:

- تثمين للمسؤوليات ومنح أجر مقابل الاضطلاع بها.
- ربط الترقية بالتكوين وتحسين المردودية.
- الإسراع في وضع نظام ترقية مرتبط بالاستحقاق.
- تكييف علاوة المردودية مع المجهود الفردي.

- **تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك :**

تلعب التقارير المحاسبية دورا هاما في متابعة نشاط البنوك وحالتها المالية، كما تستعمل في الأغراض الرقابية المالية والتخطيط، حيث تساعد الأرقام التي تحتويها هذه التقارير في تحديد وضعية البنك ومدى فعالية نشاطه ، وهو ما يساهم في التخطيط السليم للسياسات المالية المستقبلية، كما يفيد وجود معلومات محاسبية سليمة البنك في إيجاد التوازن بين مدة توظيف الأموال ومدة تحصيلها، ويشكل أساسا متينا للقائمين على السياسات النقدية لفهم ومعرفة الأوضاع الاقتصادية واتخاذ القرارات والتدابير المناسبة.

إلا أن الجانب المحاسبي في البنوك الجزائرية يعد نقطة سوداء، فالجزائر لا تزال تعتمد على مخطط وطني للمحاسبة منذ 1975 والمخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالبنوك لا يلائم شروط تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات المصرفية ولا يتكيف مع واقع هذه البنوك، كما أنه لا يتوافق مع متطلبات الدقة والأمن والسرعة والفعالية التي يتطلبها العمل المصرفي المتطور، لذا فإن إصلاح هذا النظام سيساعد البنوك على تحسين وظيفة مراقبة التسيير ويرفع من قدرتها على الاستفادة من المعلومات وتوظيفها بصورة أفضل لكي تخدم أهدافها.

[1] بوخاتم نجيب، مرجع سابق،ص،183

وفي هذا الإطار يمكن إدراج التوصيات التالية كقاعدة لتعديل وإصلاح النظـام المحاسبي وتكييفه مع الأوضاع والمعطيات الجديدة:

– إتباع نظام المحاسبة الدولية بدلا من النظام القديم الذي لا تزال تتبعه المؤسسات في الجزائر.

– مراعاة عدد من المبادئ والأسس المتعارف عليها في المحاسبة ونظم المعلومات أثناء تصميم النظام، أهمها:

- مناسبة النظام وملائمته لطبيعة نشاط المصرف
- ملائمة النظام للهيكل الإداري للبنك.
- حياد النظام المحاسبي بحيث لا يكون متحيزا إلى فئة معينة من المستفيدين.
- توفير نظام دقيق لتسجيل وتبويب عمليات المصرف، ونظام للمراجعة والمراقبة الداخلية والخارجية.
- توفير نظام شامل التقارير الخدمات المستعلمين المختلفة، سواء للتقارير الدورية أو غير الدورية.
- توفير عدد من الأسس في الدليل المحاسبي والتي يتوجب توافرها مهما كان شكل الوحدة الاقتصادية وهي:

- شمولية الدليل لجميع الحسابات التي تمثل المعاملات المالية التي تحدث أو التي يمكن حدوثها.
- التفصيل المناسب للحسابات الإجمالية والرئيسية إلى حسابات فرعية وتحليلية بالقدر الذي يخدم المصرف ويلبي طلباته المالية.
- الدقة في اختيار أسماء الحسابات.
- المرونة، بمعنى أخذ احتمالات التوسع واستحداث معاملات جديدة بعين الاعتبار.
- اختيار أسلوب مناسب في طريقة إعداد الدليل المحاسبي بصفة عامة.
- استخدام الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا في هذا المجال وتكييفها مع متطلبات الأنظمة المصرفية المحاسبية.

ما يمكن قوله هو أن المعلومات المالية والمحاسبية التي تقدمها البنوك التجارية يعتمد عليها البنك المركزي أساسا في رسم السياسة النقدية، لذلك يجب أن تكون هذه المعلومات دقيقة صحيحة وصادقة.

- **إيجاد مرونة أكبر في النصوص التشريعية :**

لقد مثل قانون النقد والقرض 90-10 خطوة كبيرة في مجال التشريع البنكي بالجزائر سمحت للقطاع المصرفي أن يأخذ دوره الطبيعي في هيكل النشاط التمويلي للاقتصاد، وفتح المجال أمام البنوك الجزائرية للقيام بأعمالها وفق معايير السوق و المردودية التجارية.

غير أن النجاح لا يمكن قياسه كنقطة ساكنة على محو التطور الذي يزداد تفاعل التغيرات التي يحملها،وتقلص الفجوات التي تفصل بينها، ولكن يقاس بمدى استجابته للتحولات الحادثة في محيطه وسرعة استيعابه لها، لقد عرف القانون المشار إليه عددا من التعديلات والإضافات التي هدفت إلى التماشي مع المقاييس العالمية التي يتم استحداثها أو تهدف إلى تدارك بعض التغيرات التي كشفت عنها الأزمات والمشاكل التي وقع فيها القطاع المصرفي، إلا أن هذه التعديلات لم ترق بعد إلى المستوى المأمول، وظل معها التشريع البنكي الجزائري يسجل تأخرا في الاستجابة إلى مقتضيات الملائمة التي تفرضها عليها قوى التغيير المصرفية.

خلاصة الفصل:

في هذا السياق يمكن طرح عدد من التوصيات التي يجب أخذها في الاعتبار عند إنشاء وحدات الإنذار المبكر، نذكر منها:

– ضرورة توفير نظام جيد للمعلومات جمع المعلومات الدقيقة والكافية في الوقت الملائم وتحليلها لاتحاد قرارات سليمة، ووضع تصور شامل للأوضاع داخل الجهاز المصرف.

– إيجاد مجموعة مناسبة من المؤشرات القياسية والمعيارية التي تمكن من خلالها التنبؤ بالمخاطر وذلك في ضوء ظروف كل بنك، والوضع الاقتصادي للدولة

– دراسة الأزمات المصرفية السابقة التي حدثت بالدول النامية واستخلاص الدروس المستفادة منها للجهاز المصرفي والعمل على تلافي الأخطاء التي وقعت فيها.

– توافر القيادات التي تتمتع بالثقافة الإدارية والتي يمكنها التعامل مع الأزمة بأسلوب علمي من منطلق خبرتها في المجالات المصرفية.

الفصل الثالث: دراسة مقارنة بين إستراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية

مقدمة الفصل:

لتستطيع البنوك التجارية الجزائرية الإندماج في العولمة المصرفية يجب إتباع استراتيجيات ترفع من جودة خدماتها و تكسبها ولاء عملائها و تمنحها ملاءة و قدرة على مواجهة على مواجهة الأزمات المحلية و العالمية و تكسبها مكانة في السوق العالمي و غيرها من الميزات و فيما يلي تم التطرق إلى أهم الاستراتيجيات التي من شانها تأهيل البنوك التجارية الجزائرية

المبحث الأول: إستراتيجيات المعتمدة لتأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية

سنقوم بتبيانها كما يلي:

المطلب الأول: الصيرفة الشاملة

أ. مفهوم البنوك الشاملة:

يمكن أن تعرف بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل و تعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات و توظف من مواردها و تفتح و تمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات بحيث نجد أنها تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار و الأعمال.

- المتاجرة في الأوراق المالية و تقديم خدمات التأمين و تقديم القروض المصرفية؛
- إنشاء صناديق الاستثمار و المساهمة في إنشاء شركات التأجير التمويلي و شركات المقاصة و شركات جمع و إنتاج و بيع المعلومات و شركات السمسرة؛
- المتاجرة بالعملة؛
- القيام بالوساطة التجارية و التعامل في أسواق الصرف الأجنبي و المساهمة في إنشاء مشروعات البنية الأساسية؛
- توريق الأصول غير المتداولة؛
- تقديم قروض جماعية.

ب. منافع و تكاليف البنوك الشاملة: تهدف البنوك الشاملة إلى زيادة و تنويع الإيرادات و مصادر جديدة للأموال أما بالنسبة للتكاليف فتركز في زيادة التركز في السوق مما قد يؤثر على المنافسة و تناقض المصالح و تهديد السلامة التنظيمية

ج. متطلبات التحول إلى مصارف شاملة: تحتاج عملية التحول إلى مصارف شاملة توافر مجموعة من المتطلبات أهمها:

- إعلام مكلف الترويج لمفهوم المصارف الشاملة و أهميتها؛
- مراكز تدريب مقدمة للمختصين في أعمال الصيرفة الشاملة؛
- تطوير تشريعات و القوانين المنظمة للعمل المصرفي.

د. الارتباط بين خيار الصيرفة الشاملة و عولمة النشاط المالي: إن الربط بين العولمة و الصيرفة الشاملة يرجع إلى العوامل التي ساعدت و ساهمت في نمو العولمة و التي أفرزت متغيرات كثيرة اضطرت بموجبها العديد من المصارف الى اعتماد سيناريو جديد تمكنت من خلاله الى الخروج من الاطار التقليدي للاعمال و الانشطة المصرفية و هو تيار الصيرفة الشاملة و الذي أدى الى الحصول تحرر تدريجي للنظام المصرفي و المالي و لقيوده التشريعية و التنظيمية و زيادة التنافس و تقليل الفجوة بين المنشآت المالية و المصرفية و أدت الثورة في مجال التكنولوجيا المعلومات و الاتصال إلى احداث تطورات متسارعة في الحقل المالي و المصرفي، مكنت من وضع استراتيجيات تسويقية مصرفية تعمل برضاء الزبون و تطوير المنتجات و المشتقات المالية.

المطلب الثاني: الإندماج و الخوصصة

أ. خيار الاندماج: يعرف الاندماج بأنه اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر و قد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج بين شركتين او أكثر لظهور كيان جديد و قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، كما انه يمكن أن يتم بشكل إرادي أو لا إرادي و عليه فان الغاية من الدمج تحقيق أرباح صافية و زيادة نسبتها و ارتفاع قيمة الأسهم و بالتالي تكوين مجموعات بنكية المتكاملة و تحقيق تغطية شاملة للبلد إضافة إلى غزو أسواق الخدمة المصرفية في خارج الدولة.

ب. خيار الخوصصة: ان الرغبة في مواكبة التطورات و مواجهة المنافسة الدولية و إصلاح أداء البنوك و مواجهة التحديات و التغيرات المالية و ظهور أنشطة جديدة كالصرافة الاستثمارية و إدارة الأصول المنافسة و التوسع في الخدمات الالكترونية... التي تخلق تحديات جديدة تؤثر على أداء البنوك حتما نحو تحسين الأداء لذلك فان الخوصصة تعد احد البدائل الضرورية للبدء في التطوير و زيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي تتمثل أهداف خوصصة البنوك فيما يلي:

- زيادة التنافسية في السوق في السوق المصرفي و تحسين الأداء الاقتصادي؛
- تنشيط سوق الأوراق المالية و توسيع قاعدة الملكية؛

- تحديث الإدارة و زيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية؛
- ترشيد الإنفاق العام و إدارة أفضل للسياسة النقدية.

المطلب الثالث: تنمية الموارد البشرية و تبني مفهوم الحديث للتسويق المصرفي

أ. تنمية الموارد البشرية:

إن نجاح البنوك في تنفيذ استراتيجيات التطوير بكفاءة وفاعلية هو أمر مرهون بتوفير إطارات بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة، و هو ما يتطلب تبني عدد من السياسات نذكر منها:

- تنمية مهارات العاملين بالبنوك وإعداد كفاءات مصرفية على مستوى عالمي و تطوير نظم الإدارة من خلال برامج التدريس المتطورة، و تطوير أدائهم في مجال استيعاب المستجدات و المستحدثات و تطوير الصناعة المصرفية؛
- إعداد برامج تدريبية لمختلف المستويات الإدارية للوصول إلى درجة الاحتراف في المستويات الإدارية العليا و الوسطى و التمثيلية بقدر كبير من المرونة و الفاعلية في ظل الإيقاع السريع لنشاطات الصيرفة العالمية؛
- رسم الاستراتيجيات اللازمة لإمداد المصاريف التجارية بالخبرات الفنية المتخصصة سواء عن طريق إيفاد البعثات أو استقدام الخبراء و خاصة في مجال المبتكرات التمويلية الحديثة و الأساليب المتطورة في إدارة الموجودات و المطلوبات.

ب. تبني مفهوم الحديث للتسويق المصرفي:

يعد تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي أحد ركائز إستراتيجية التطوير المأمولة لدعم كفاءة أداء الجهاز المصرفي حيث لم تعد البنوك في حاجة الى الموظفين تقليديين بل إلى بائعين محترفين للخدمات المصرفية لذلك تبرز الحاجة إلى تحول البنوك إلى كيان تسويقي يركز على رغبات العملاء و كسب رضاهم عن الخدمات المقدمة و هو ما يستلزم :

- استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة في تسويق الخدمات المصرفية عبر العالم مثل استخدام شبكة الانترنيت الدولية للإعلان عن البنك؛
- تهيئة بنية مصرفية مناسبة للعميل تمكن البنك من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين الانطباع المصرفي لدى العميل عن طريق انتقاء من يتعامل مع العملاء ممن يتوفر فيهم الصفات الشخصية المميزة مثل:اللباقة و الذكاء و الثقة و الكفاءة؛
- المساهمة في اكتشاف الفرص الاستثمارية و دراستها و تحديد المشروعات الجيدة بما يكفل إيجاد عميل جيد؛

- التركيز على أهمية تدعيم وسائل الاتصال الشخصي و تكثيف الحوار المتبادل مع العملاء؛
- تطوير بحوث السوق و جمع فحص و تحليل تطورات السوق و اتجاهه؛
- مراقبة و متابعة المعلومات المرتدة في السوق المصرفي و التي تتضمن قياس انطباعات العملاء عن مزيج الخدمات المقدمة و مدى تقبلهم لها و رضاهم عنها و تحديد الأوجه الإيجابية و السلبية التي يتعين الاستفادة منها.

المبحث الثاني: : تجارب الجزائر في تبني هذه الاستراتيجيات

يمكن إيجازها كما يلي:

المطلب الأول: تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الشاملة

فيما يلي سيتم ذكر مدى إنتهاج البنوك التجارية الجزائرية للصيرفة الشاملة من خلال تطرق إلى الأعمال التي تمارسها البنوك التجارية الجزائرية في هذا المجال :

1. الإئتمان لإيجاري:لقد اعتمد نشاط التمويل التأجيري في الجزائر بمقتضى الأمر رقم 96 – 90 المؤرخ في 10 جانفي 1996،و يمارس الإئتمان الإيجاري في الجزائر عدد قليل من الشركات حديثة النشأة تعد شركة"سالم" أو لشركة تأجير أنشأت سنة 1997 بمقتضى الأمر 96 – 90 المؤرخ في 10 أكتوبر 1996 الخاص بالائتمان الإيجاري،أما ثاني مؤسسة فهي شركة القرض الإيجاري العربي للتعاون التي اعتمدت من طرف بنك الجزائر في 23 ديسمبر2001، أما عن بنك البركة الجزائري كمبادرة منه للاستجابة لمتطلبات السوق الجزائرية وحاجياته الاقتصادية أجرى سنة 2006مفاوضات مع الشركة الدولية للإجارة و الاستثمار وهي شركة مساهمة كويتيه استثمارية تلتزم بأنشطة الإجارة و الاستثمار و الخدمات الاستشارية الإدارية و فق مبادئ الشريعة الإسلامية و ذلك لتأسيس شركة الإجارة المالية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية
2. التوريق(التسنيد): قد صدر أول قانون تشريعي في الجزائر سنة 2006 القانون رقم05 06 – خاص بتوريق القروض الرهنية،و يعرفه في بنوده على أنه عملية تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية، فقانون 06 – 05 سمح بإنشاء مؤسسات التوريق بقرار من هيئة سوق الأوراق المالية وذلك بمقتضى المرسوم التشريعي الصادر في 23 ماي1933 و

المتعلق ببورصة القيم المالية ،وفي هذا الإطار حصلت المصارف العمومية و الخاصة من شركة إعادة التمويل الرهني على تغطية وصلت إلى 80 % للإنطلاق في منح قروض السكن كما شرع الصندوق الوطني التوفير والإحتياط في تطبيق صيغة جديدة للقروض العقارية تتمثل في تقديم قروض رهنية على أساس قيمة الضمان

3. نشاط التأمين:تعرف الجزائر تأخرا كبيرا نتيجة ضيق السوق ومحدودية الأنشطة التأمينية إضافة إلى نقص الوعي التأميني لدى الأفراد خاصة في مجال تأمينات الأشخاص ،و إذا ما سلطنا الضوء على واقع قطاع التأمينات في الجزائر وحسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية التجارة سنة 2008 تشير الإحصائيات إلى أن الجزائر من الدول التي تعاني من العديد من العراقيل التي تحول دون تطويره نتيجة سيطرة الشركات العمومية عليه، ففي 2007 تم إصدار مرسومين تنفيذيين يتعلقان بعملية تسويق منتجات التأمين في البنوك الأول جاء في شهر ماي وهو خاص بتحديد أحكام وشروط توزيع منتجات التأمين،أما الثاني فكان في شهر أوت وتم من خلاله تحديد منتجات التأمين الممكن توزيعها على مستوى البنوك ،ومن المفترض أن توسع المصارف الجزائرية من دائرة نشاطها لتشمل توزيع كافة منتجات التأمين والمتعلقة بالتأمين على الأشخاص والتأمين على القروض،إلى جانب التأمين من الأخطار على السكنات و الأخطار الفلاحية .فمن حيث الممارسات البنكية لنشاط التأمين فتظهر على شكل مساهمات متواضعة من خلال مساهمة كل من القرض الشعبي الجزائري،بنك التنمية المحلية ،البنك الخارجي الجزائري،البنك الوطني الجزائري في الشركة الجزائرية لضمان الصادرات (CAGEX)، مساهمة البنوك العمومية في الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار" CAGCI "، مساهمة البنوك العمومية في شركة ضمان القروض العقارية (SGSI)،توسع أنشطة الصندوق الوطني الفلاحي Banque CNMA، مساهمة الشركة الجزائرية للتأمين إعادة التأمين في رأسمال البنك العربي التعاوني

المطلب الثاني: تجربة الجزائر في مجال خوصصة البنوك

يشكل قانون الخوصصة في الجزائر وجه التقاطع مع الإصلاحات الاقتصادية الذاتية التي انطلقت في 1988/01/12 أو ماكان يطلق عليه قوانين استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، فإذاكانت قوانين الاستقلالية أو نظام توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية واقعة في منظور دعم وتوسيع القطاع العمومي وإعادة انتشار الدولة في الفضاء الاقتصادي عبر"صناديق المساهمة" وخضوع المؤسسة العمومية الاقتصادية لقواعد القانون الخاص باعتبارها أصبحت شركات تجارية ذات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة ،فإن قانون خوصصة ملكية القطاع العمومي الذي صدر بعد توقيع الجزائر على اتفاقية الامتثال مع صندوق النقد الدولي شهر أفريل سنة 1994 واقع في منظور توسيع القطاع الخاص وانسحاب الدولة من الأنشطة الاقتصادية التنافسية وجعل قوانين السوق هي المتحكمة في النشاط الاقتصادي العامل للبلاد.

لقد شرعت الجزائر في عملية خوصصة البنوك العمومية مع بداية التسعينيات من القرن الماضي من خلال إصدار مجموعة من القوانين المنظمة لذلك كان أولها إصدار قانون النقد والقرض الذي فتح المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري، و صدر قرار بخوصصة ثلاثة بنوك عمومية وهي BNA CPA , BADR بحيث تكون البداية بالقرض الشعبي الجزائري الذي يعتبر أكثر جهوزية ويمتاز بملاءة مالية جيدة وخاصة بعد التطهير المالي، ولكن هذه العملية لمتتم إلى غاية اليوم وقد تم إفتتاح رأس مال بنك التنمية المحلية من طرف مكتب دولي بهدف الدخول في شراكة مع الأجانب بحيث أعتبر أن دخول البنوك الأجنبية في رأس مال البنوك الجزائرية ليس فقط كمساعدة للدولة إنما أيضا لتحديث القطاع

يعتبر قانون الخوصصة حديث العهد فهو لا يزال يمر بمرحلة التجربة والخطأ خاصة في الدول النامية وعلية فإنه ينبغي النظر إليها أنها واحدة ضمن عدة إستراتيجيات تسعى إلى زيادة كفاءة البنوك الجزائرية.

المطلب الثالث: تجربة الجزائر في مجال التسويق الإلكتروني

في إطار تحسين الخدمات المصرفية تسيير التعاملات النقدية مابين البنوك الجزائرية، تم إنشاء شركة مساهمة تضم بنوك عمومية هي بنك الجزائر،بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري ،الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط،القرض الشعبي الجزائري،الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ،حيث تقوم بصناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب طبعا لإشارة السرية وفقا للمقاييس الدولية ،ونشأت هذه الخدمة بموجب عقد مبرم بين شركة المساهمة مع شركة ساتيم " SATIM " sociéte algérienne d'automatisation des transactionsو يحدد الذي آجال إجراءات التسليم وعمليات ربط الموزعات الآلية مع شركة SATIM عن طريق شبكة اتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما تعمل شركة SATIMعلى تأمين قبول البطاقة في جميع البنوك المشاركة و إجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين البنوك، و تأمين تبادل التدفقات المالية كما تعمل أيضا على كشف البطاقات المزورة،وفي عام 1997 قامت شركة SATIM بإعداد شبكة نقدية إلكترونية بين البنوك الجزائرية تعطي الإصدارات المتعلقة بالبطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا مما مكن البنوك المحلية والأجنبية من سحب الأموال باستخدام الموزع الآلي مباشرة. أما من حيث استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية فتشير الإحصائيات إلى محدودية التعامل بالبطاقات البنكية التي يبقى استعمالها ضيقا نتيجة غياب ثقافة بنكية لدى العملاء ومحدودية عدد الموزعات الآلية التي قد تتعطل أحيانا وتتطلب تكاليف صيانة مرتفعة الأمر الذي يحول دون استعمالها وتفضيل الدفع التقليدي بدل الإلكتروني.

المبحث الثالث: عوائق تبني هذه الاستراتيجيات

نوجزها كما يلي:

المطلب الأول: عوائق خوصصة البنوك الجزائرية

لم تتمكن الحكومة الجزائرية من احترام الآجال التي حددتها لإنهاء عملية خوصصة القرض الشعبي الجزائري بحيث كان من المنتظر الإعلان عن الفائز من بين البنوك الخمسة المعنية (بعد انسحاب بنك " سانتاندار " الإسباني)، ويرجع ذلك إلى تأخر الحكومة الجزائرية في إعداد دفتر الشروط الخاص بعملية خوصصة البنك مما أخر البنوك المعنية بالصفقة من تقديم عروضها التقنية والمالية، ومن بين الأسباب التي أخرت هذه العملية كذلك إلغاء التعليمة الصادرة في عهد رئيس الحكومة السابق " أحمد أويحي " المتعلقة بمنع إيداع الأموال العمومية في البنوك الخاصة وهو ما أعاد لهذا البنك % 25من رقم أعماله التي كان سيفقدها في حال بقاء تلك التعليمة سارية إلى غاية خوصصته، لذلك اضطرت البنوك المرشحة للفوز بنسبة 51 % من رأس مال البنك إلى مراجعة حساباتها فيما يخص القيمة المالية المقترحة، بحيث قامت بإدراج المعطيات الجديدة الناجمة عن هذا القرار والتي مكنتها من الاحتفاظ بمحافظ القطاع العمومي في البنك والمقدرة بـ 45 ،% بحيث كان تقييمها الأولي للحصة المطروحة للتنازل يتراوح بين المليار و المليار ونصف أورو، هذه القيمة التي يمكن لها بعد إلغاء هذه التعليمة أن تتجاوز 2 مليار أورو .ولقد أعلنت الوزارة المالية في نوفمبر 2007 تأجيل عملية الخوصصة بسبب أزمة الرهن العقاري التي انفجرت في أمريكا والتي أثرت في عدد كبير من البنوك على رأسها البنوك الفرنسية " سيتي بنك " و" القرض الفلاحي " بتقديم طلب تأجيل عملية تقديم العروض رغم أن الاقتصاد الجزائري بعيدا عن تأثير الأزمة كما أكدته تقارير صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

يمكن القول أن تجربة الجزائر في خوصصة بنوكها ليست بالأمر السهل خاصة وأن القطاع العام مازال يسيطر بنسبة كبيرة على السوق المصرفي، إضافة إلى رفض الدولة التنازل على النسبة الأكبر من رأسمال بنوكها العامة للمستثمرين الأجانب، وهو ما أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، والتي كان لها تأثيرا واضحا على المؤسسات الوطنية التي بقيت حبيسة تكنولوجياتها المحلية وهو ما أثر على استراتيجياتها التنافسية مما جعلها غير قادرة على المنافسة الدولية .و عليه يمكن إيجاز أثر خوصصة البنوك على المؤسسات الجزائرية فيما يلي :

- تحرير الأسعار، حيث ظلت الأسعار في الجزائر تحدد بطريقة إدارية من طرف الدولة، وهو ما قضى نهائيا على المنافسة بين المؤسسات (عدم قدرتها على المنافسة الدولية)؛
- القضاء على بيروقراطية الإدارة العامة والتي كان لها تأثير بالغا في تراجع استثمارات المؤسسات؛
- . توجيه المؤسسات على النحو الذي يؤهلها لمواجهة التحديات والتطورات العالمية؛

- . زيادة التوجه نحو العولمة والتحرر الاقتصادي وزوال القيود أمام حركة الأموال؛
- . اتجاه المؤسسات غير الصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي كمنافس للبنوك وخاصة فيما يتعلق في تحصيل ديون العملاء وإصدار الأسهم والسندات في سوق الأوراق المالية؛
- . جذب التكنولوجيا المتقدمة وتطوير أداء الإدارة ورفع مستوى كفاءة العاملين، وإيجاد أفضل فرص للاستثمار.

المطلب الثاني: عوائق انتشار البنوك الالكترونية في الجزائر

هناك عوامل و أسباب عديدة تعيق انتشار البنوك الالكترونية في الجزائر نذكر منها :

- عدم وجود وعي مصرفي للعملاء
- عدم وجود الثقة في التسديد بالوسائل الالكترونية وكذلك عدم معرفة كيفية استعمالها؛
- عدم وجود المنافسة الكافية بين البنوك للاتجاه إلى الإبداع وخلق قنوات توزيع جديدة لجلب عملاء جدد؛
- عدم وجود بنية تحتية للاتصالات فعالة وسريعة؛
- وإيجار الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية الالكترونية؛
- ارتفاع تكلفة وصيانة
- عدم وجود إطار قانوني لتنظيم آلية العمل المصرفي الإلكتروني؛ واطارات في مجال التقنية المصرفية الحديثة؛
- تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية ومنها مخاطر المنافسة، التشغيل عدم وجود خبراء ،مخاطر الائتمان و تزايد جرائم السرقة و التزوير و الاحتيال؛
- –عدم توفر الحماية اللازمة لتأمين سلامة نقل المعلومات و التحويلات المالية؛
- –عدم معرفة عمل و نشاط البنوك الالكترونية.

خلاصة الفصل :

لقد أصبح من الضروري على البنوك التجارية الجزائرية في ظل التحولات العالمية التي يشهدها القطاع المصرفي وتحولها إلى اقتصاد السوق، وضع إستراتيجية عمل تمكنها من الاستفادة من الايجابيات والتحديات الراهنة،و بالمقابل العمل على التقليل من حدة السلبيات والمخاطر التي تفرزها التطورات العالمية في العمل المصرفي حتى تستطيع الارتقاء إلى مستوى التحديات، ولعل من أهم هذه الاستراتيجيات هي تبني فلسفة البنوك الشاملة من خلال تشجيع البنوك العاملة في القطاع على ممارسة مختلف الأنشطة المصرفية و الاستثمارية و المالية التي تمنح فرص تحقيق أرباح و نتائج أفضل،كما أن عليها القيام بترقية مواردها البشرية لتعزيز وتقوية مراكزها المالية وأيضا تبني مفهوم البنوك الإلكترونية التي تتيح لها الاستفادة من تخفيض تكاليف التشغيل و زيادة قدراتها في اقتناء التكنولوجيات المصرفية والعمل على التقليل من حدة السلبيات والمخاطر التي يفرزها التطور المصرفي في شتى مجالاته و تخصصاته.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

نظرا للمكانة الحساسة التي يحتلها الجهاز المصرفي في الحياة الاقتصادية، كان واجبا على كل دولة أن تعي هذا و خصوصا تأثير هذا الجهاز على تنميتها و تطورها الاقتصادي، فقد عملت الجزائر للحصول على جهاز مصرفي عصري متطور للاندماج في الاقتصاد العالمي، و على هذا الأساس كان على السلطات الجزائرية وضع سياسة اقتصادية، التي يمثل فيها الجهاز المصرفي دورا بارزا لا غنى عنه باعتباره القلب النابض للاقتصاد و هذا ما يقضي إعادة النظر في تسييره، لذا شهد إصلاحات متتالية و متعاقبة و مجملها قانونية.

حيث يواجه الجهاز المصرفي الجزائري العديد من التحديات و المتغيرات العالمية و في مقدمتها العولمة المالية و ما ينتج عنها من تحديات و آثار سلبية، بحيث أصبح الانشغال الرئيسي للقائمين على الأنظمة المصرفية مواجهة تلك التحديات و التقليل من آثارها السلبية وتعظيم مكاسبها وذلك من خلال قيام البنوك الجزائرية بتوفير المناخ الملائم للعمل المصرفي الحديث، حتى تتمكن من كسب قدرات أداء متطورة، من خلال تطبيق ثقافة مصرفية جديدة تعمل على خلق كيان مصرفي قادر على المنافسة في ظل العولمة المالية وتطبيق التكنولوجيات المصرفية الحديثة لتقديم خدمات مصرفية متطورة .يفرض التطور الحاصل في العمل المصرفي على مواجهة التحديات و المتغيرات العالمية التي تفرض نفسها على السوق العلمي و المحلي، وذلك من خلال الاندماج المصرفي الذي يساعد على خلق كيان مصرفي قادر على مواجهة المنافسة في السوق المصرفية، و كذا التحول نحو أعمال الصيرفة الشاملة، كما تبرز أهمية مباشرة جهود خوصصة البنوك العمومية لإعادة هيكلة القطاع، ليكون قادرا على أداء دوره الرئيسي في تحفيز النمو الاقتصادي، و القيام بإدخال أساليب الإدارة الرشيدة (الحوكمة) الأمر الذي يرفع من قوة و متانة البنوك، بالإضافة إلى التركيز على الخدمات المصرفية الالكترونية التي توفر الجهد و الوقت و التكاليف .و عليه فإن أي جهد للإصلاح و التطوير يجب أن تعمل على تحديث و عصرنة آليات لتسيير البنوك الجزائرية، و الأخذ بمبادئ و أسس إدارة الجودة الشاملة والحكم الراشد، و الاهتمام أكثر بالابتكار و تطوير الخدمات المصرفية و التوسع في استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية.

نتائج اختبار الفرضيات :

- ✓ الإصلاحات المصرفية في الجزائر لم تسمح بتحسين أداء و تنافسية الجهاز المصرفي .ذلك لأن الإصلاحات المصرفية سواء تلك المجسدة في قانون النقد و القرض، أو من خلال التعديلات التي مسته فيما بعد، و التي تركزت أساسا حول تحديد الأطراف و العلاقات الوظيفية التي تحكم مكونات و هياكل النظام المصرفي و طرق و آليات الرقابة عليه، و لم تفعل آليات تحسين الأداء و التحكم في التسيير (إثبات صحة الفرضية الأولى).

- ✓ الظواهر و الانعكاسات الخاصة بالعولمة المالية لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي لما تحدثه من آثار سلبية. فمن خلال التطرق إلى آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي تبين أن لها آثار سلبية و أخرى ايجابية حيث تكمن الآثار الايجابية في تنويع النشاط المصرفي و إعادة هيكلة الخدامات المصرفية و التحول إلى البنوك الشاملة، أما من آثارها السلبية ظهور عملية غسيل الأموال و تزايد حدوث الأزمات بالبنوك. (نفي الفرضية الثانية).
- ✓ اعتمدت الجزائر على إستراتيجية خوصصة البنوك العمومية لمواجهة تحديات العولمة. حيث كانت محاولة خوصصة بنك واحد و هو القرض الشعبي الجزائري في سنة 2001 لكن هذه التجربة فشلت بسبب محدودية نسبة ملكية الطرف الأجنبي التي حددت بـ 49 %فقط، و هذا ما اعتبر عائقا أمام الشركاء الأجانب الأمر الذي دفع بالسلطات المالية الجزائرية إلى التخلي عن هذا الشرط و إعلان بإمكان تملك الأجانب أكثر من 50 %من رأسمال البنوك العمومية المطروحة للخصخصة (نفي الفرضية الثالثة).

-نتائج أخرى:

- تعاني البنوك الجزائرية جملة من أوجه القصور و الضعف الهيكلي و التي يجب مواجهتها و تتمثل في التأخر الشديد في نظم المعلومات والدفع و ضعف استخدام الصيرفة الالكترونية، ضعف تأهيل الإطارات المصرفية؛
- مباشرة الجزائر تحرير القطاع المالي و المصرفي جاء في إطار الإصلاحات الاقتصادية و المصرفية التي تم إتباعها مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، بهدف التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق،
- ما تزال الجزائر بعيدة عن ما هو معمول به دوليا بالنسبة لتوفير وسائل و أنظمة الدفع الحديثة رغم كل الجهود المبذولة، و ذلك بسبب غياب الإطارات المتخصصة و كذا عدم ثقة بعض العملاء في وسائل الدفع الالكترونية؛
- تبذل الجزائر مجهودات كبيرة من أجل محاولة مواكبة التطورات العالمية الجديدة في الساحة المصرفية من خلال القيام بتحديث وسائل الدفع و كذا تبني عمليات الصيرفة الالكترونية و سياسات الاندماج المصرفي و المصارف الشاملة إلا أنها بعيدة مقارنة مع المصارف الأجنبية؛
- عملية الاندماج بين الوحدات المصرفية الجزائرية يترتب عليه خلق إستراتيجية دفاعية، حيث أن الاندماج قد يستخدم كوسيلة لحل المشكلات التي تعاني منها بعض المؤسسات المصرفية الجزائرية سواء كانت مشكلات تمويلية أو تسويقية أو خاصة بملاءة رأس المال، هذا بالإضافة إلى أن الاندماج يمكن أن يستخدم في الحد من المنافسة الشديدة مما يجعل الكيان الجديد يعمل في ظل ظروف أكثر أمنا واستقرارا من ذي قبل.

- يعتبر التأهيل السبيل الوحيد للمؤسسات المصرفية الجزائرية لتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلية والدولية وتعظيم مكاسبها، وهذا من خلال القيام بتطوير شامل لمختلف الجوانب فيها، سواء الإدارية أو التنظيمية، أو الوظيفية أو القانونية، أو البشرية.
- الإصلاحات الواعية القائمة على الأسس الصحيحة والمتابعة المستمرة تسمح للمؤسسات المصرفية الجزائرية التخلص من نقاط تخلفها وتأخرها، وبالتالي اللحاق بالتطور الذي تعرفه الصناعة المصرفية العالمية، سواء تكنولوجيا أو بشريا.

-التوصيات:

- ينبغي على الجهاز المصرفي الجزائري أن يواصل الإصلاحات التي تهدف إلى تطوير المنظومة المصرفية، و تحقيق بيئة مناسبة و تهيئة مناخ استثماري يمكننا من توطين رؤوس الأموال سواء الداخلية أو الخارجية و تنمية العوائد و المحافظة عليها، لأن هذه الإصلاحات تعتبر الركيزة الأساسية لإقامة جهاز مصرفي كفء؛
- من الضروري على البنوك الجزائرية التوجه نحو الاندماج المصرفي الذي يعتبر من أحد الجيارات التي يجب تبنيها لمعالجة مشكلة ضعف قاعدة رأس المال و زيادة القدرة التنافسية؛
- إن تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية مرهون بإعادة تنظيم مختلف وكالاتها وفروعها وفق رؤية مناسبة لتحقيق رغبات عملائها، حيث يجب إعادة النظر في الهياكل التنظيمية والأنظمة واللوائح وأوضاع الفروع للوصول إلى التشغيل الأمثل لكافة عناصر تقديم الخدمات المصرفية، دون إغفال أهمية إيجاد نظام مناسب للحوافز، مع ضرورة شرح أهداف التنظيم الجديد للموظفين والعملاء، فضلا عن استحداث بعض الوظائف الضرورية للسير الحسن للبنك والتكفل الأمثل بحاجات وانشغالات عملائه.
- لا بد من إعادة تأهيل للمؤسسات المصرفية الجزائرية وتوسيع وظائفها وخدماتها، لأن هذه الوظائف محدودة حاليا، إذ تكتفي البنوك الجزائرية بخدمات كلاسيكية على غرار وظيفة القرض أو الشباك أو الاعتماد المستندي بالنسبة للتجارة الخارجية، ويجب كذلك أن تتكيف البنوك مع المقاييس الدولية، حيث تصبح مؤسسات ذات وظائف وخدمات متنوعة ومتطورة.
- الارتقاء بالعنصر البشري من خلال التأهيل و التدريب المستمر، مع أهمية التأكيد على أن تتولى إدارة البنك خبرات مصرفية كافية لها القدرة على تحسين و تطوير أداء البنك و كذلك إعطاء الأولوية في التوظيفات لخريجي الجامعات و لأصحاب التخصصات في الميدان المصرفي.

-آفاق الدراسة:

إن موضوع تأهيل المؤسسات المصرفية يعتبر موضوع واسع و هذه الدراسة لم تتناول إلا جزءا منه لذا لا تزال جوانب عديدة يمكن أن تكون إشكاليات موضوعات دراسات مستقلة

1- آليات تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية لاعتماد الاندماج المصرفي

2- تأهيل النظام المصرفي الجزائري للإندماج في العولمة المصرفية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر

2. أحمد هني،**اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

3. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسة النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2006

4. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،،2011

5. خبابة عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2008

6. خالد عبد الرحيم الهينو آخرون، أساسيات التنظيم الصناعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، .1997

7. رحيم حسن،**الاقتصاد المصرفي**،دار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر،،2008.

8. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون، الجزائر، 2008

9. صالح مفتاح وآخرون، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية، المؤتمر العلمي إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، خلال الفترة27-29 أفريل 2009 بجامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، منشورات مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الجزء الثالث2014.

10. عبد الحليم غربي، تفعيل أداء البنوك الإسلامية في ظل اقتصاد المعرفة، المؤتمر العلمي إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، خلال الفترة 27 - 29أفريل2009 بجامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، منشورات مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، ،2014

11. عبد الرحمان بلحفصي، **محاضرات في الاقتصاد المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000

12. عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001.

13. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات (منهج متكامل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، .2015

14. عصام الدين اباضة،**العولمة المصرفية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر،،2010

15. علاء فرحان، إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

16. لعشب محفوظ، الوجيز في لقانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2008.

17. محمود أبو فروة، الخدمات البنكية عبر الأنترنت، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

18. محمود أحمد فياض، عيسى يوسف قدادة، الإنتاج والعمليات (مدخل نظمي)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010

19. محمود حميدات، **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون، الجزائر،2005.

الكتب بالأجنبية:

1. Sylvie de coussergues, Gestion de Banque, 3ème Edition, Dunod, Paris, 2002

المذكرات:

أطروحة دكتوراء:

1. بريش عبد القادر،التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،،2006/2005.

2. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،،2005-2006.

3. حسين يحي، قياس فعالية برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،،2012-2013

مذكرات ماجستير:

1. بلاغ سامية،دراسة الرقابة على الائتمان المصرفي في الجزائر،1990-2000رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ،2002-2003

2. بلال أحمية ، "استراتيجيات تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل اتفاقيات الانضمام والشراكة"، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر،، 20032004

3. بن عيسى شافية،أثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2010

4. بورمة هشام،**النظام المصرفي الجزائري و إمكانية الاندماج في العولمة المالية**،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سكيكدة،2008.

5. – رايس حدة، البنك المركزي وإعادة تحديد ميولات البنوك التجارية –حالة الجزائر –، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تقود وتمويل، جامعة عنابة، .1999

6. صوفان العيد،**دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة**،رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير،جامعة قسنطينة.

7. عادل زقرير، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،، 2009/2008.

8. قادة عبد القادر،**متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية**،رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوك التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة شلف.

9. مريم قطوش،**برنامج التأهيل الوظيفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سطيف،2009.

مذكرات ماستر:

1. حدو علي،**انعكاسات الاتفاقيات العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية**،مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية، جامعة الجزائر،،2011-2012.

الملتقيات:

2. الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سطيف، أيام 13/14نوفمبر،2006منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، سطيف، الجزائر،2007.

3. الشريف بقة، المنظومة المصرفية الجزائرية الواقع والأفاق، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام29-30 أكتوبر،2001

4. بشير بن عيشي، عبد الله غام ، آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية- إشارة خاصة للمصارف الإسلامية، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، أيام، 24-2006/04/25.

5. بلعزوز بن علي و كتوش عاشور،واقع المنظومة المصرفية و منهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية - واقع وتحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي، بشلف، يومي14 و15 ديسمبر2004

6. بلعزوز بن علي و كتوش عاشور،**دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية،** الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة تلمسان، يومي29 و30 أكتوبر2004.

7. بن نافلة قدور وعرابة رابح، التسويق البنكي وقدرته على إكساب البنوك الجزائرية ميزة تنافسية، مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات-، جامعة الشلف ، يومي 14 و15 ديسمبر.2004

8. بوزعرور عمار و دراوسي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية –حالة الجزائر –، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات- جامعة الشلف، بومي14و15 ديسمبر .2004

9. حياة نجار، "الإصلاحات النقدية ومكانة الحيطة المصرفية بالجزائر"، ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر وتقنيات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، أيام،06-06/07/ 2005.

10. خالد منة، العلاقة بين المؤسسة والبنك: محاولة تقييم الأداء في ظل إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات- جامعة الشلف، يومي14و15 ديسمبر .2004

11. زين الدين بن لوصيف، إستراتيجية تنمية الموارد البشرية لرفع كفاءة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 29-30 أكتوبر 2001.

12. سليمان ناصر،**تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر الأسلوب و المبررات،** بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان العربية " ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي17-18 أفريل،2006.

13. عبد القادر بوعزة، ضرورة إصلاح الأنظمة المصرفية في ظل المظاهر الجديدة للعولمة، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بشار، الجزائر، أيام24-25 أفريل .2006

14. عبد اللطيف بلغرسة، رضا جاوحدو، "آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية"، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام29-30 أكتوبر .2001

15. عبد الله خبابة، "النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة"، ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر وتقنيات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، أيام،06-06/07/ 2005.

16. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف -نظرة شمولية-، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية - الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، يومي14و15 ديسمبر .2004

17. كمال رزيق، عمار أبو زعرور، "التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر"، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 29-30 أكتوبر 2001 .

18. كمال رزيق، عبد الحليم فضيلي، تحديث النظام المصرفي الجزائري، ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية: واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، أيام 14-2004./12/15

19. محمد زيدان،**النظام المصرفي و تحديات العولمة**،مداخلة مقدمة لملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي في الجزائر واقع و أفاق، جامعة قالمة، يومي5 و6 نوفمبر 2001 .

20. مرابط أسيا، العولمة وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات–، جامعة الشلف، يومي 14و15 ديسمبر 2004.

21. مصطفى بلمقدم، راضية بوشعور، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية:واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، أيام14-2004/12/15 .

22. نصيرة قوريش، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أيام17 و18 أفريل2006مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر2006.

23. نعيمة غلاب و زينات دراجي،**استراتيجيات التكيف البنكي مع التطور المحيط الاقتصادي**، مداخلة مقدمة لملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي في الجزائر واقع و أفاق، جامعة قالمة، يومي05 و06 نوفمبر2001.

ندوات:

1. Rachide youcefi, AssiaHadjar, Berraho Hadj Meliani, L'évoluation de la colloque international évaluation des mise a' niveau des Pme en algérie, effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs faculté économique, l'investissement et la croissance retombées sur l'emploi, commerciales et sciences de gestion, université des sciences économiques, .sétif, algérie, 11-12 mars 2013

المجلات:

2. الطيب ياسين،**النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**، مجلة الباحث عدد، 2003/03.

3. سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: دراسة تقييمية لبرنامج ميدا، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد09،2011 .

4. طاري محمد العربي، المزيج التسويقي للبنوك الجزائرية – حقائق وآفاق –، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، سبتمبر .2005

5. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف – نظرة شمولية–، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، الجزائر، العدد،03ديسمبر.2005

6. علي لزعر، عزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، جوان2009.

7. كمال عايشي،**أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد العاشر، نوفمبر.2006

8. محمد زيدان، "الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، العدد03،2004.

9. محمد قويدري ، وصاف سعيدي، مرتكزات تطوير الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر،العدد 9جانفي2004.

الجرائد و النشرات:

1. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، .2001

2. الجريدة الرسمية العدد11 الصادرة بتاريخ16 مارس1982

3. الجريدة الرسمية العدد14 الصادرة بتاريخ28 فيفري 2001 .

4. الجريدة الرسمية العدد35 الصادرة بتاريخ02 جوان .2004

5. الخبر، يومية وطنية، العدد 4429 بتاريخ 23 جوان 2005.

6. بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية،"**تنمية القطاع المصرفي في مواجهة تحديات العولمة**"،المجلد،35/2003.

7. جون ويرنر، واندديسايمون، ترجمة مد سرور علي إبراهيم سرور، تنمية الموارد البشرية الأساس الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011.

المواد:

1. قانون رقم 06/05 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بتوريق القروض الرهنية، وقد دخل حيز التطبيق في 12 مارس 2006

الملاحق

النظام المصرفي بعد تعديلات قانون النقد و القرض



– **SOURCE :** Benhalima ammour, le systembancaire Algerien, edition Dahlab, Alger,2001,p. 87